المؤتمر الثالث للمنتدى الإسلامي العالمي للبرلمانيين

تحت عنوان:

"العمل البرلماني والتحديات القائمة"

26و27 صفر 1440 هـ الموافق لـ 04-05 نوفمبر (تشرين الثاني) 2018 م

باسطنبول - تركيا.

مقدمة

- تقديم
- برنامج المؤتمر
- تقرير ملخص عن أشغال المؤتمر

تقديم:

هذا كتاب توثيقي لأشغال المؤتمر الثالث للمنتدى الإسلامي العالمي للبرلمانيين، المنعقد بإسطنبول - تركيا بتاريخ: 26-27 صفر 1440 هـ الموافق لـ 04-05 نوفمبر (تشرين الثاني) 2018 م، ويتضمن نص الكلمات وأوراق المداخلات ومضامين النقاشات، ومحتوى الورشات. بمشاركة حوالي 120 برلمانيا وبرلمانية ممثلين لعشرين (20) دولة عربية وإسلامية.

نقدم هذا الكتاب هدية للبرلمانيين أعضاء المنتدى، للإطلاع على أعمال المنتدى وأدبياته، ومتابعة تطوراته، وتوسع اهتماماته.

لقد انعقد المؤتمر الثالث للمنتدى في ظروف صعبة للغاية، عاشتها شعوب ودول الأمة العربية والإسلامية، خاصة بعد الثورات والثورات المضادة و ما تبعها بعد ذلك من تقليص للحريات وتراجع لحقوق الإنسان، ودخول بعض البرلمانيين في بعض الدول إلى السجون ظلما وعدوانا، مما صنع تراجعا في حقل العمل البرلماني عموما.

مواضيع كثيرة شكلت أهمية كبيرة في المرحلة السابقة، ودخلت ضمن أولويات المنتدى، فكانت محور الدراسة والنقاش في المؤتمر مثل:

- النظام الدولي الجديد.
- الحوار مع الآخر.
- تطورات القضية الفلسطينية.
- واقع المشروع السياسي الإسلامي والحلول التي يقدمها للأمة.
- العمل البرلماني واقعه وآفاقه.
- محاربة الفساد.
- إدارة الصراع السياسي.
- تقصيد العمل البرلماني.

- الرقابة البرلمانية.

- إقامة العلاقات العامة.

يأتي هذا الكتاب ليؤكد على عزم المنتدى وقياداته وأعضائه على الاستمرار في مسيرة النضال السلمي الديمقراطي لتعيش شعوبنا في كنف الحرية والكرامة والرفاهية، و تتأسس الدولة على أسس العدل و القانون و الديمقراطية.

وينشر هذا الكتاب بين يدي المؤتمر الرابع للمنتدى الذي ينعقد في أجواء **"طوفان الأقصى"** وما حققه من مكاسب وبطولات وما صنعه من تغييرات في المعادلات المحلية والإقليمية والدولية .. وكيف نقل مشروع العمل الفلسطيني من مستوى المقاومة إلى مستوى التحرير، وأكد على أن التحرير ممكن وقريب، وأن تصفية القضية الفلسطينية مشروع أسقطته المقاومة باحتضان الشعب الفلسطيني والشعوب العربية والإسلامية لها و لمشروعها.

لقد كانت التضحيات كبيرة وغالية، ولكن عزاؤنا أن المكاسب صنعتها هذه التضحيات الجسام التي سطرت تاريخا جديدا للمنطقة بإرادة المقاومين الشرفاء الأحرار، وكتبته بدماء الشهداء الأبرار.

إن الانتصار للقدس الشريف والأقصى المبارك، والتضامن مع غزة وفلسطين لهو محور أساسي من محاور العمل البرلماني الذي سيبقى مسؤولية ملقاة على عاتق الجميع. والله نسأل النصر للمقاومة والعزة لفلسطين والحرية للشعوب والخسران للعدو والخزي للخونة.

عبد المجيد مناصرة

رئيس المنتدى الإسلامي العالمي للبرلمانيين

الجزائر: 22 ربيع الأول 1445 هـ

الموافق لـ 07 أكتوبر 2023 م.

برنامج المؤتمر:

السبت: 25 - 02 - 1440 هـ الموافق لـ 03 - 11 - 2018 م.		
14:00	اجتماع الهيئة التنفيذية	
15:00	تسجيل المشاركين	
الأحد: 26 - 02 - 1440 هـ الموافق لـ 04 - 11 - 2018 م.		
08:00	استمرار تسجيل المشاركين	
09:30 10:30	جلسة الافتتاح	- تلاوة القران الكريم - كلمة المنتدى: الرئيس بالنيابة / د . ناصر جاسم الصانع. - كلمة: د.عبد اللطيف عربيات. - كلمة تركيا: د.ياسين أقطاي. - كلمة الهيئات الشقيقة: - رابطة برلمانيون لأجل القدس / الشيخ حميد الأحمر. - ملتقى العدالة والديمقراطية / د. محمد الفقي. - رسالة: الشيخ راشد الغنوشي.
10:45 12:15	الجلسة العامة الأولى	- النظام الدولي الجديد وانعكاساته على الأمة د. أحمد رمضان. - واقع المشروع السياسي للأحزاب الإسلامية د. خيري عمر. - حلول المشروع السياسي الإسلامي لواقع الأمة ودول الأحزاب د. سيف الدين عبد الفتاح. - الحوار مع الآخر ودور البرلمانيين أ. وضاح خنفر.
12:15 14:30	راحـــــة + غداء	
14:30 16:00	الجلسة العامة الثانية	- دور الفكر المقاصدي في الإصلاح التشريعي / د.عبد المجيد النجار. - الفقه المقاصدي والعمل البرلماني[1] / د. نور الدين الخادمي . - العمل البرلماني بين التحديات القائمة والأفاق القادمة / عبد المجيد مناصرة.

[1] نعتذر للقراء عن غياب المداخلة لعدم توفر المادة.

16:00 16:15	راحـــــة + غداء	
16:15 18:15	ورشات	- ورشة: محاربة الفساد / د.ناصر الصانع. - ورشة: العلاقات العامة للعمل البرلماني / د. ناصر المانع. - ورشة: إدارة الصراع السياسي / د. محمد مصطفى الأكرادي. - ورشة: الرقابة البرلمانية / د. عزب مصطفى.
20:00 21:00	العشـــــاء	
الاثنين: 27 - 02 - 1440 هـ الموافق لـ 05 - 11 - 2018 م.		
9:00 12:30	ندوات	- الندوة الأولى: العمل البرلماني في ظروف متقلبة (مصر، العراق، اليمن وليبيا)[1]. - الندوة الثانية: العمل البرلماني في ظروف تنافسية (الكويت، الأردن، إندونيسيا وماليزيا)[2]. - الندوة الثالثة: العمل البرلماني في ظل المشاركة في الحكم (الجزائر، المغرب، تونس والسودان)[3].
12:30 14:00	راحـــــة + غداء	
14:00	- التقرير الإداري والمالي.	
15:30	- مناقشة تعديلات القانون الأساسي والمصادقة عليها.	
15:30 16:45	- انتخاب أعضاء مجلس الإدارة.	
17:00 17:45	- اجتماع مجلس الإدارة وانتخاب الهيئات القيادية.	
18:00 19:00	- حفل الاختتام والتكريم.	

[1] نعتذر للقراء عن غياب مداخلة ممثل العراق لعدم توفر المادة.

[2] نعتذر للقراء عن غياب مداخلات ممثلي الكويت والأردن و اندونيسيا لعدم توفر المادة.

[3] نعتذر للقراء عن غياب مداخلات ممثلي المغرب وتونس والسودان لعدم توفر المادة.

تقرير ملخص عن أشغال المؤتمر الثالث:

المنتدى الإسلامي العالمي للبرلمانيين يعقد مؤتمره الثالث تحت عنوان:

"العمل البرلماني والتحديات القائمة"

لأجل بحث ملفات العمل البرلماني الإسلامي وما تواجهه من تحديات ومعوقات، ابتداء من سن التشريعات والرقابة على الحكومة والتواصل السياسي، بالإضافة إلى الدفاع عن مصالح الناخبين، عقد "**المنتدى الإسلامي العالمي للبرلمانيين**"مؤتمره الثالث في مدينة اسطنبول التركية، يومي الأحد والاثنين 27/26 صفر 1440 هـ الموافق لـ 05/04 نوفمبر (تشرين الثاني) 2018 م، محاولة منه للبحث عن آلية لبناء مؤسسة برلمانية إسلامية عليا، تستطيع أن تنهض بمكنونات الأمم ومكوناتها، وتوحد كلمات الشعوب بتنبيهها سياسيا.

مؤتمر يعول عليه المشاركون الـ 120 الممثلين لعشرين (20) دولة عربية وإسلامية، في وضع أسس العمل البرلماني الإسلامي في العالم لتتحول إلى قواعد ومنظومات ويتم تفعيلها مستقبلا.

فبعد تلاوة آيات بينات من الذكر الحكيم، ألقى على الحضور كلمة المنتدى **د. ناصر جاسم الصانع** رئيس المنتدى بالنيابة، تحدث فيها عن العمل البرلماني، الذي بدأ ينتزع مساحة عمله في ساحة العمل السياسي وبناء الدولة، كونه بالأساس عمل تمثيلي يتمحور حول انشغالات المواطنين، ويحتل صلب عملهم باعتباره محور السلطة التشريعية وتقنين وسن التشريعات.

وكان أبرز ما طرحه إمكانية تغيير **اسم المنتدى** تكيفا مع الظروف والمستجدات، منها في قوله: (الأمور ليست كما كانت في السابق فأول ما أسسنا سنة 2007 كان اسمه **"المنتدى العالمي للبرلمانيين الإسلاميين"** وكلمة الإسلاميين اليوم أصبحت قضية كبيرة فلابد من مراعاة الوضع وانتقاء المصطلحات والحكمة ضالة المؤمن).

وبدوره **د. عبد اللطيف عربيات** الرئيس الأسبق لمجلس النواب الأردني، وفي كلمة له عن ضيوف المؤتمر، استعرض التجربة الإسلامية في البرلمان الأردني،

مؤكدا أن العمل النيابي لابد له من وعاء فكري وإطار قيادي، تتطور من خلاله التجربة النيابية، ويكون حاضنة لها، ولهذا – يضيف - كان تأسيس حزب **جبهة العمل الإسلامي** في الأردن، ذا آثار ودلالات في الواقع المحلي، حيث قامت هذه الجبهة بتجديدات وتغييرات في الخطاب الإسلامي العام، من حيث المنهج والأسلوب بما يواكب أو يتقدم على كثير من المناهج والأساليب على مستوى المنطقة والعالم، منها فتح أبواب الجبهة لكل المواطنين ودون استثناء سواء كانوا مسلمين أو مسيحيين.

ولخص **التحديات والصعوبات** التي تواجه أمتنا العربية والإسلامية بقوله: (أعقب بمعاني أساسية اتحاد البرلمانيين الإسلاميين نحن في أمتنا العربية والإسلامية دخلنا التيه الذي أدخلنا إياه عدونا على مدار قرن من الزمان وهذا القرن الذي مضى هو قرن التيه).

البروفيسور ياسين أقطاي كبير مستشاري رئيس الجمهورية التركية رجب طيب أردوغان، وفي مداخلة له عن تركيا - الدولة المستضيفة - استعرض التجربة البرلمانية التركية، مسهبا في كيفية وصول الإسلام المعتدل إلى قبة البرلمان، والصعوبات التي واجهته، وكيف استطاع أن يحقق التنمية المستدامة للشعب التركي.

ولعل من أبرز نجاحات التيار الإسلامي المعتدل في تركيا، اجتماع الأتراك - كل الأتراك - على كلمة سواء، فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، فقال: (ولهذا نجحنا والحمد لله في تركيا عندما تأتي مسؤولية الأمة مسؤولية القدس على سبيل المثال نحن نجتمع كتركيا عليها بل الأحزاب اليسارية والعلمانية كلها تتفق في قضية القدس وفلسطين وقضايا أخرى مرتبطة بمسؤولية الإسلام).

كلمة الهيئات الشقيقة تناولها أولا **د. محمد الفقي** عن **"ملتقى العدالة والديمقراطية"** إحدى ثمار المنتدى الإسلامي العالمي للبرلمانيين، والذي عبر صراحة كونه ينتظر **مبادرة تتسع لنطاق أوسع** من الحريصين على الحريات، والديمقراطية، والكرامة، وحقوق الإنسان، ونهضة المجتمعات... ومن كافة الأيديولوجيات والتعدديات القائمة في الأمة.

وذهب أبعد من ذلك حينما فتح **آفاق العمل الواعدة**، مؤكدا: (نحن في انتظار منتدى برلمانيون لأجل الديمقراطية، لأجل العدالة، لأجل الحرية، وهذه ربما تكون مؤسسة واعدة إن تبناها عدد كبير من أبناء هذه الأمة، نحن أحوج ما نكون لهذا العنوان، يعني لو قلنا أننا نريد أن نؤسس أحزابا في أمتنا، فنقول برنامجها هو **"الديمقراطية"** ومختصر البرنامج هو أننا نريد ديمقراطية وحقوق الإنسان ومواطنة للجميع).

كما تفضل عن الهيئات الشقيقة ثانيا **الشيخ حميد الأحمر** باسم**"رابطة برلمانيون لأجل القدس"** بكلمة، أكد فيها أن فلسطين كانت ولا زالت حاضرة في وجدان البرلمانيين الإسلاميين، وفي وجدان من يدافع عن الحقوق والحريات وعن المظلومين، وتعد **رابطة برلمانيون من أجل القدس** من المؤسسات التي أسسها **المنتدى الإسلامي العالمي للبرلمانيين** بالشراكة مع نظرائه في البرلمان التركي وجهات أخرى.

وقد عاد بالحضور إلى ظروف تأسيس الرابطة والأعمال التي تسعي إليها، حينما قال: (انطلقت من إسطنبول قبل ثلاث سنوات بمشاركة حوالي 156 نائبا من حوالي 35 دولة، واستمرت الرابطة تعمل بنشاط ممثلة لنواب العالم - وليس فقط نواب الأمة - المؤمنين بحرية الشعب الفلسطيني، وبحقه في الحياة الكريمة، تطرق الأبواب وتذهب يمينا ويسارا لرفع مظلومية الشعب الفلسطيني، وبيان مدى بشاعة ما يتم فلسطين).

جلسات المؤتمر العامة تضمنت مناقشات ثرية وجادة، وعرض رؤى بناءة وأفكار مسؤولة لتطوير العمل البرلماني في البرلمانات الإسلامية، قدمها المشاركون.

فقد تمحورت **الجلسة العامة الأولى** حول:**"النظام الدولي الجديد وانعكاساته على الأمة"** وكيفية التأقلم مع متغيرات الواقع السياسي والإقليمي والدولي.كما تطرقت الأوراق المقدمة **"لواقع المشروع السياسي للأحزاب الإسلامية"** مضيئة على **"حلول المشروع السياسي الإسلامي لواقع الأمة والدول والأحزاب"** وضرورة **"الحوار مع الآخر ودور البرلمانيين"** في ذلك. فقد رأى **أ. وضاح خنفر** المدير السابق لقناة الجزيرة، ضرورة الحوار مع الآخر ولزوم أن يكون للبرلمانيين دور فيه، حينما صرح قائلا: (أنا أدعو إلى تحالف التيار الإسلامي مع

التيار اليساري فورا، وفي كل أنحاء العالم .. التيار اليساري الجديد بمفاهيمه الجديدة، فيه أشياء نختلف حولها وأشياء أخرى نتفق عليها، لكن الأجندات التي أراها تتشكل الآن، تتمحور حول ثلاثة أو أربعة عناوين أساسية).

أما **الجلسة العامة الثانية** فتضمنت مناقشة ثرية في **"الفقه المقاصدي والعمل البرلماني"**، حيث شرح **د. نور الدين الخادمي** وزير الشؤون الدينية التونسي الأسبق، وجود دوافع مختلفة للمنخرطين في هذا العمل، فمنهم من تكون دوافعهم واقعية مصلحية، وآخرون تكون معتقدات أيديولوجية.

فيما عاد **د. عبد المجيد النجار** رئيس المركز العالمي للبحوث والاستشرافات العلمية بتونس، إلى ضرورة إصلاح التشريع واستعرض نماذج في الفقه المقاصدي. وبدوره عبر **الأستاذ عبد المجيد مناصرة** نائب رئيس المنتدى الإسلامي العالمي للبرلمانيين، عن تحديات العمل البرلماني القائمة في الدول الإسلامية وكيفية تجاوزها من خلال المرونة في التعامل مع بعض القضايا.

لينقسم بعد ذلك المشاركون ضمن **ورش عمل** تنوعت بين محاربة الفساد، والعلاقات العامة، وإدارة الصراع السياسي، والرقابة البرلمانية.. وفرت هذه الأخيرة فرصة كبيرة لتبادل الخبرات والتجارب وتعميق التعاون والتعاضد، وتشبيك الأعمال والمبادرات، وفتح آفاق واسعة للعمل البرلماني المشترك.

اليوم الثاني والأخير من المؤتمر شمل في الصبيحة **ثلاث ندوات** شرحت الأولى منها **"واقع العمل البرلماني في ظروف متقلبة"** ومتغيرات سياسية ضمن الدول التالية: مصر والعراق وليبيا واليمن.

فيما ركزت الندوة الثانية على **"التنافسية البرلمانية"** في الدول: موريتانيا، الكويت، الأردن، اندونيسيا، وباكستان. فيما عادت الندوة الثالثة إلى أسس المشاركة في الحكم من خلال الدول التالية: الجزائر، المغرب، تونس، السودان، ماليزيا وتركيا.

بعد ذلك ناقش البرلمانيون تعديلات القانون الأساسي، والذي تضمن مقترحات تخص تشكيلة الهيئة التنفيذية ومجلس الإدارة، بالإضافة إلى تعديل التسمية والتعريف من **"المنتدى العالمي للبرلمانيين الإسلاميين"** إلى **"المنتدى الإسلامي**

العالمي للبرلمانيين" لتتم المصادقة عليها، ثم تنتخب أعضاء مجلس الإدارة والهيئات القيادية.

وقد أسفرت أعمال المؤتمر عن مجموعة قرارات أهمها: **انتخاب مجلس إدارة جديد**، اختار بدوره رئاسة جديدة ممثلة في: **الأستاذ عبد المجيد مناصرة رئيسا** (الجزائر)، **د. ناصر جاسم الصانع نائبا للرئيس** (الكويت)، **د. جزولي جويني نائبا للرئيس** (إندونيسيا).كما صادق مجلس الإدارة على اقتراح **الأستاذ أمين علوش** (الجزائر) أمينا عاما.

وخلص المؤتمرون فيما يتعلق بالأحداث الجارية والتحديات القائمة، بعد نقاش مستفيض وحوار عميق إلى **"بيان ختامي"** تمحور على مجموعة من النقاط الأساسية، أهمها:

1/- الدعوة إلى تعزيز العمل البرلماني ودعم قدرات البرلمانيين وتطوير خبراتهم وتحسين أدائهم وحمايتهم من التعسفات والتجاوزات من أجل القيام بالأدوار المنوطة بهم من طرف شعوبهم.

2/- تثمين الجهود المبذولة والإرادات الصادقة والمبادرات القائمة في بعض التجارب من أجل إنجاح مشاريع الإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي والتوافق الوطني والسلم الاجتماعي والتنمية المستدامة مع ضرورة دعم الشعوب في خياراتها والدفاع عن وحماية مبادئها وقيمها وثوابتها .. وترسيخ دولة الحق والقانون.

3/- الإدانة الشديدة لكل ممارسات التطبيع مع الكيان الصهيوني التي أصبحت تمارسها بعض الحكومات العربية بتبجح فاضح، واستفزاز صارخ لمشاعر الأمة.. والمطالبة بالاعتذار عنها والتوقف التام عن كل أشكال التطبيع الرسمية والغير الرسمية.

4/- رفض القرارات التي أقدمت عليها بعض الدول بتحويل سفراتها إلى القدس والتأكيد على أن القدس الشريف ستظل هي العاصمة الأبدية لفلسطين.. ويدعو المنتدى بهذه المناسبة إلى واجب حماية المدينة من التهويد وحماية المسجد الأقصى المبارك من التقسيم .

5/- الإفراج عن البرلمانيين المصريين المعتقلين بالسجون، وتبرئة ساحتهم من كل التهم الباطلة التي ألصقت بهم ظلما وعدوانا .. والإفراج الفوري وبدون شروط عن كل سجناء الرأي من العلماء والنشطاء والسياسيين والإعلاميين في مختلف الدول العربية والإسلامية.

6/- الدعوة إلى إيقاف الحروب والاقتتال وتغليب الحلول السياسية والقبول بالحوار والمصالحة ونبذ العنف والإرهاب، والتمسك بوحدة الدول وأراضيها وشعوبها..

لتختتم أشغال المؤتمر في الأخير بكلمة معبرة من **رئيس المنتدى**، الذي شكر إخوانه وأخواته على ثقتهم، في قيادة سفينة المنتدى من جديد بعد أن كاد – على حد قوله – (أن نسمح في المنتدى نتيجة صعوبة الظروف وانشغال الكثير من القيادات عن الاهتمام بشؤونه وأداء مهامه، ولكن لو نظرنا إلى الساحة سواء كانت ساحاتنا الوطنية أو الإقليمية أو الدولية ونحن نستشعر وضع أمتنا الصعب وطموحات شعوبنا واستغاثتها بالبحث عمن يأخذ بأيديها، عمن يفتح أمامها الآفاق والآمال) يحتم علينا تحمل الأعباء والمسؤولية مرة أخرى – يضيف - رئيس المنتدى. وأخيرا تم تكريم المشاركين وأخذ صور تذكارية في جو من الحماسة والحيوية وتجديد العهد على العمل.

الجلسة الافتتاحية

- كلمة المنتدى: الرئيس بالنيابة د. ناصر جاسم الصانع
- كلمة الضيوف: د. عبد اللطيف عربيات الرئيس الأسبق لمجلس النواب الأردني
- كلمة تركيا: د. ياسين أقطاي مستشار الرئيس التركي
- كلمة الهيئات الشقيقة:

1/ ـ الشيخ حميد الأحمر / رابطة برلمانيون لأجل القدس

2/ ـ د. محمد الفقي / ملتقى العدالة والديمقراطية

- رسالة الشيخ راشد الغنوشي

كلمة المنتدى: الرئيس بالنيابة



د. ناصر جاسم الصانع[1]

بسم الله الرحمن الرحيم،

و الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه إلى يوم الدين، إخواني الأكارم، أخواتي الكريمات، مرحبا بالجميع كل باسمه وصفته وموقعه، في المؤتمر الثالث للمنتدى العالمي للبرلمانيين الإسلاميين..

خلال هاذين اليومين سيكون بيننا حوارا فكريا، وسيكون بيننا تداولا في مهارات نطور فيها قدراتنا البرلمانية ونفتح آفاقا لعمل مستقبلي.. فنجد أعضاءنا نشطاء في التواصل الاجتماعي والعلاقات العامة ومكافحة الفساد... وسيكون في برنامجنا ندوات، يتحدث فيها برلمانيو الأقطار عن تجاربهم البرلمانية بنجاحاتها وإخفاقاتها، بإيجابياتها وسلبياتها، لنتعلم منها وليحدث بيننا تشبيك، وهذا مهم في أي مؤتمر يقام. كما سيكون ضمن البرنامج ورشات مختلفة في إدارة الصراع، وفي الرقابة البرلمانية، وفي محاربة الفساد، وفي العلاقات العامة.. ولدينا جلسة كاملة حول **"الفقه المقاصدي والعمل البرلماني" و"الفقه المقاصدي وإصلاح التشريع" و"العمل البرلماني بين التحديات القائمة والآفاق القادمة"** يقدمها على التوالي

[1] نائب سابق بمجلس الأمة الكويتي، وحاليا يشغل منصب نائب رئيس المنتدى الإسلامي العالمي للبرلمانيين. عضو مؤسس للمنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة "برلمانيون من أجل مكافحة الفساد"، رئيس الفرع العربي لمنظمة "برلمانيون عرب ضد الفساد".

كل من الدكتور نور الدين الخادمي، الدكتور عبد المجيد النجار، الأستاذ عبد المجيد مناصرة. ويمكن في مداخلتي هذه أن أركز على النقاط التالية في شكل كلمات خمس:

1/- النقطة الأولى: "التفعيل" وذلك بتفعيل العمل البرلماني وإحياء دوره وبعث نشاطه وتجديد العضوية وتنشيط الفروع وهكذا، والبداية في هذا المؤتمر.

2/- النقطة الثانية: مطلوب في هذه المرحلة **"التكييف"**، فإذا أردنا الاستمرار فعلينا أن نتكيف مع المتطلبات، لأن الظروف تكيفنا ولا تتلفنا، ويشمل ذلك: الاسم، والوثائق، والأنشطة، والسياسات والبرامج.. وسنعرض عليكم لاحقا اقتراح مجلس الإدارة بتغيير الاسم وسنسمع آراءكم في ذلك. لكن لا بد من تغيير الاسم لأن الظروف تغيرت وليست كما كانت عليه سابقا، والحكمة ضالة المؤمن.

3/- النقطة الثالثة: "التركيز".. فلم يعد مجديا أن يبقى المنتدى موزعا على عدد كبير من مجالات العمل والاهتمام، فالأولى أن يتوجه نحو تركيز جهوده وأعماله على الوظيفة الأساسية للعمل البرلماني وللتشريع والرقابة وما ارتبط به من مقتضيات، لذلك ستجدون في البرنامج الكثير من ورش العمل التي تدرب البرلماني حول **"محاربة الفساد"**، **"التواصل الاجتماعي والعلاقات"**، وكذا طرح تأصيل شرعي، لأن الجانب الشرعي بالذات في أوساط الإسلاميين السياسيين صار فيه الكثير من الاجتهادات، فلا بد أن نتوافق على الثوابت الرئيسية، ونبحث بعد ذلك في الأمور الثانوية، وسنناقش أطروحات شرعية واعية.. وعليه فالبرنامج سيكون حافلا إن شاء الله.

4/- النقطة الرابعة: "التطوير" يحتاج المنتدى إلى تطوير أدائه وتطوير آليات العمل الخاصة به، في ظل غلبة وهيمنة الأولويات المحلية عند البرلمانيين وقلة تفاعلهم مع أعمال المنتدى، ويشمل هذا نوعية الأنشطة وطرق التواصل مع الأعضاء وعقد الاجتماعات واستخدام المتاح من تكنولوجيا الاتصال. فلا بد من تطوير أساليب عملنا، وعلى القيادة والإدارة الجديدة أن تنطلق بقوة في هذا الاتجاه.

5/- النقطة الخامسة: "التوسع" من بين التوجهات المستقبلية للمنتدى أن يوسع من الرقعة الجغرافية للعمل، مثل: إفريقيا وآسيا.. وهي مناطق خصبة وأقل تعقيدا من المنطقة العربية، والتوسع أيضا في العضوية، فالأفكار التي نتحدث عنها يحملها الكثير من شرائح المجتمع في دولنا، ولم تعد الأحزاب الإسلامية وحدها التي تحتكر هذه المبادئ والأفكار، ولا يصح أن ننغلق على أنفسنا.. فهذه المفاهيم يحملها الآن طيف واسع من الأمة، فينبغي أن نكون واضحين ونتفق على مبادئ الديمقراطية والحوكمة والعدل والتنمية وغيرها... وهذا موجود في نظامنا الأساسي الذي ينص على أن المنتدى مفتوح لمن يؤمن بهذه المبادئ.

نستطيع أن ننطلق في فعالية برلمانية سياسية ونغمض أعيننا عما يدور في المنطقة، وأظن أن الحدث الأهم هو مقتل الصحفي جمال خاشقجي رحمه الله، نسأل الله أن يقتص من قاتليه عاجلا غير آجل، وأن لا تكون فيه مداهنات ولا مجاملات أو صفقات سياسية، فهذا الرجل هو صحفي وصوت حر يتكلم، وكان مقبولا عند شريحة واسعة من الأمة.

. ولا ننسى أيضا ما يحاك للقضية الفلسطينية، فينبغي أن نخرج ونحن نحمل شعورا أن ما يسمى **"صفقة القرن"** لن يتم مهما أوتوه من قوة وإمكانات، فلا بد أن تكون لنا ثقة وتفاؤل، فكم من أحداث شاهدناها مرت أمامنا (ضاقت فلما استحكمت حلقاتها.. فرجت وكنت أظنها لا تفرج)، فما يحدث في مسيرات العودة وما يحدث في برلمانات دولكم تؤيده شريحة واسعة وتؤيد المبادئ التي تحدثنا عنها ولا يزال في الأمة الخير.. صحيح هناك من يخون ويتآمر، لكن ما لا يقدرون عليه هو القاعدة الجماهيرية الواسعة للأمة التي حدث لها اختبار واحد عند محاولة نقل السفارة الأمريكية للقدس، حيث تجاوز التفاعل وردود الأفعال رقعة الأمة الإسلامية إلى أمريكا بذاتها، فمناصري القضية قاعدتهم عريضة ولن يقدر أحد على وأد ذلك.. فهذا الثقل الجماهيري إذا وظّف جيدا في عمل برلماني هادف وواعي وحكيم فلن تمرّ صفقة القرن ولا غيرها.

وتفاعلا مع قضية فلسطين، أنشأنا في المنتدى **"رابطة برلمانيون من أجل القدس"**، وهي الآن منظمة بعدما كانت لجنة في المنتدى، وأنشأنا **"ملتقى العدالة والديمقراطية"**، كما أطلقنا **"التنسيقية العالمية للحقوق والحريات"**، وعدد من النشاطات.

أسأل الله تعالى أن نخرج من هنا وقد برأنا ذمتنا في عمل ما نستطيع عمله بأيدينا وإمكاناتنا كبرلمانيين في دولنا، فما زلنا بحاجة إلى رقابة وتشريع وتنمية، ويجب أن نكون أحسن من يجيد هذا العمل. وأرحب مجددا بالضيوف والقامات الحاضرة معنا، ولهم مني كل التقدير والتحية.. والسلام عليكم ورحمة الله.

كلمة الضيوف:



د. عبد اللطيف عربيات[1]

بسم الله الرحمن الرحيم،

والصلاة والسلام على خير المرسلين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم الإخوة والأخوات أعضاء المنتدى العالمي للبرلمانيين الإسلاميين

الإخوة والأخوات الحضور السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، نحن إذ نجتمع اليوم في مؤتمركم الثالث، وفي ظل الظروف التحديات التي تحيط بأمتنا بشكل عام، والعمل الإسلامي بشكل خاص، يتبادر إلى ذهني بدايات العمل البرلماني الإسلامي، وإلى أين وصل اليوم؟ وما هي مآلات هذا العمل؟ وما هي التحديات التي يواجهها؟

وأود أن أعود بكم إلى بدايات المسيرة الأردنية، حيث شاركت الحركة الإسلامية في الأردن في الانتخابات النيابية عام (1956)، التي جاءت مجسدة لروح دستور عام 1952، المتقدم على كثير من التشريعات والدساتير في المنطقة العربية في حينه، حيث نجحت الحركة الإسلامية بإيصال 4 نواب من أصل أربعين نائباً هم عدد أعضاء المجلس في حينه، متقدمة على حزب البعث العربي حيث فاز له

[1] الرئيس الأسبق لمجلس النواب الأردني لثلاث دورات من عام 1990 إلى 1993م، توفي - رحمه الله - بالرشيد، عمّان، الأردن بتاريخ 26 أبريل 2019 م.

نائبان، وحزب اليسار الذي فاز له نائب واحد، وحزب التحرير أيضاً فاز له نائب واحد.

وعند تشكيل الحكومة لم تشارك الحركة الإسلامية في الحكومة مختارةً البقاء في صف المعارضة.عاصرت مشاركة الحركة الإسلامية هذه الانتخابات شاباً ناخباً وسياسياً مسؤولا في السنوات التي تلت ذلك، وتعرفت من خلالها على جدوى ومكانة النائب والعمل النيابي بشكل عام رغم وجود بعض الآراء التي تزّهد بأهمية المشاركة النيابية من جهة وآراء أخرى تشكك في مشروعيتها من جهة أخرى.

بقيت الأحكام العرفية وحالة الطوارئ التي فرضت رداً على انقلاب الناصريين حتى انتخابات عام 1989، وهذه الانتخابات التي جاءت على أثر أحداث واضطرابات سياسية وأوضاع اقتصادية متردية، كان القرار السياسي الحازم بحل الحكومة وتأليف حكومة مؤقتة تجري الانتخابات النيابية، والتي أعلن أنها ستكون نزيهة ومفتوحة لكل الفئات السياسية والاجتماعية.

وفي هذه الإثناء كان الحديث منصباً داخل الحركة الإسلامية، هل ستتم الانتخابات النيابية كما أعلن عنها حرة ونزيهة؟ وهل ستكون نقطة تحول نحو المزيد من الحريات والإصلاح الذي يعين الأردن على تخطي العقبات والتحديات التي تواجهه، وإلى أي مدى سيتم الوفاء بالوعود المعلن التي تدعو إلى المشاركة الفاعلة لكل أبناء المجتمع دون تحيز أو تمييز أو تدخل مباشر وغير مباشر.

في هذه الانتخابات رشحت الحركة الإسلامية ستة وعشرين (26) مرشحاً ونجح منهم اثنان وعشرون (22) نائباً، وهذا يقارب ربع عدد أعضاء المجلس الثمانين (80)، مضافاً إليهم أكثر من ثمانية (08) نواب من الإسلاميين المستقلين، وأغلب أعضاء المجلس الآخرين من الشخصيات الوطنية المعتبرة وذات التأهيل المتقدم.

يعد هذا المجلس قمة سامقة في تاريخ العمل النيابي الأردني، وكانت الكتلة النيابية للحركة الإسلامية هي الأكبر والأكثر التزاماً وتنظيماً فيه، والأقدر على التحرك بمختلف الاتجاهات لنيل الأغلبية، وحشدها باتجاه القضايا الأساسية

للوطن والأمة. حيث شكلت الائتلاف القومي الإسلامي النيابي وكما تم لاحقاً تشكيل ائتلاف أحزاب المعارضة الذي شكل معلماً من معالم الحراك الشعبي العام على مستوى الأردن والمنطقة العربية.

وقيض الله لي أن أنتخب رئيساً لمجلس النواب الأردني لثلاث دورات متتالية وبذلك كنت أول إسلامي ينتخب لرئاسة برلمان عربي، وكان لي الشرف أن دعوت إبان رئاستي لمجلس النواب الأردني إلى تشكيل **اتحاد برلمان إسلامي** يضم كافة المجالس النيابية لمختلف الدول الإسلامية. حيث وجهت رسالة إلى رئيس المجلس الوطني الانتقالي (مجلس النواب) السوداني الأستاذ محمد الأمين خليفة، وسماحة الأستاذ مهدي كروبي رئيس مجلس الشورى الإيراني، وكان الجواب سريعاً من كليهما بالموافقة والتأييد، ومن هنا بدأت اجتماعات الاتحاد البرلماني الإسلامي.

الإخوة والأخوات الحضور إن العمل النيابي لابد له من وعاء فكري وإطار قيادي،تتطور من خلاله التجربة النيابية ويكون حاضنة لها، فكان تأسيس **حزب جبهة العمل الإسلامي** في الأردن وتعاضدها مع جماعة الإخوان المسلمين،ذا آثار ودلالات في الواقع المحلي والخارجي، حيث قادت هذه الجبهة تجديدات وتحديثات في الخطاب الإسلامي العام، من حيث المنهج والأسلوب بما يواكب أو يتقدم على كثير من المناهج والأساليب على مستوى المنطقة والعالم، منها فتح أبواب الجبهة لكل المواطنين ودون استثناء سواء إن كانوا مسلمين أم مسيحيين، ولكل مواطن يوافق على مبادئ الجبهة ونظامها الأساسي، وتم التأكيد على دور المرأة في العمل العام، حيث نص النظام الأساسي للجبهة ترشح المرأة في جميع مواقع الجبهة ومجالسها الشورية والتنفيذية.

وتم لأول مرة المشاركة في السلطة التنفيذية وفق برنامج إصلاحي عام. ونقلت هذه التجربة إلى باكستان حيث زارنا القاضي حسين وتم اطلاعه على تجربة جبهة العمل الإسلامي في الأردن،وأعجب بها ونقل عن نظامها الأساسي وكذلك الأخ فتحي يكن من لبنان أسس جبهة العمل الإسلامي اللبنانية، أيضاً كان المرشد العام

لجماعة الإخوان في مصر مهتماً بتجربة جبهة العمل الإسلامي إبان تأسيس حزب الحرية والعدالة وأخذ النظام الأساسي للجبهة ونحى على منواله.

وتوالت المشاركات النيابية من بعدها للحركة الإسلامية من خلال جبهة العمل الإسلامي سواء بمفردها أو من خلال قائمة عريضة تدعم المرشحين فيها حتى وقتنا الحالي.وجاء قانون الصوت الواحد (المجزوء) الذي تم فرضه على الأردن لتحجيم دور الإسلاميين في المجلس النيابي، وأصبح عقبة أمام تمثيلهم تمثيلاً حقيقياً لأصوات ناخبيهم.

الإخوة والأخوات الحضور من العقبات الداخلية في مجتمعاتنا الإسلامية، عدم المشاركة الفعلية من كل أطياف المجتمع في قضايا الأمة الأساسية، و ذلك لإعاقات فكرية واجتماعية لاختلافات في الفهم واختيار الحلول اللازمة،"إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها أمر دينها"،وأعداء هذه الأمة أنجزوا مخططهم لمائة عام، والآن يخططون للمائة الثانية، ونحن لا يوجد عندنا قدرة على التخطيط لأعوام قليلة قادمة! لأجد قوله تعالى: (ويعلمهم الكتاب والحكمة) ما هي الحكمة؟ لأن البعض لا يميز بين ما نص عليه الكتاب والحكمة والإدارة في التطبيق، فإذن كيف تتوافق مع قوله تعالى:(ما فرطنا في الكتاب من شيء)، أعتقد أن المقصود بهذه الحكمة هو تنزيل هذا الكتاب على أرض الواقع، والاستفادة منه لحل مشكلاتنا المعاشة، ولتنزيل الكتاب على الواقع لابد لفهم عميق لعلم الإدارة وماهية الإدارة الناجزة التي تفتقدها في الكثير من أعمالنا.

في سبعينيات القرن الماضي كنت في الولايات المتحدة الأمريكية، ووجدت عنواناً رئيسياً لإحدى الصحف معلقةً على وصول أول رحلة فضاء سوفييتية إلى القمر وكان العنوان: "وصولهم إلى القمر هل هو نتيجة اختراع علمي أم إنجاز إداري؟"، في المقال أشارت الصحيفة أنه تم وضع هدف الوصول إلى القمر وتم التخطيط لتحقيق هذا الهدف وتسخير كافة الإمكانيات من داخل ومن خارج الاتحاد السوفييتي في حينه لتحقيق هذا الهدف! إذن توفر الموارد البشرية والمالية لم يكن عائقاً لتحقيق الهدف الذي تم تحقيقه نتيجة الإدارة الناجحة التي

سخرّت الاختراع العلمي لتحقيق الهدف، ومشكلتنا في غياب الحكمة والإدارة بشكل أو بآخر في كثيرٍ من المواقف (ومن يؤتى الحكمة فقد أوتي خيراً كثيراً).

البداية لأي مشروع تجديد هو تحليل التحديات القائمة التي نواجهها، ولنأخذ العمل البرلماني الإسلامي في عجالة،فداخلياً نجد من خلال تجربتنا أن هناك البعض من قواعد الحركة الإسلامية على غير اقتناع بأهمية العمل البرلماني والمشاركة السياسية وقيمتها وذلك يعود إلى قصر نظر وعدم استيعاب المكاسب التي يمكن أن تحققها على المدى الطويل أو أنها تتقاطع مع مصالح لهم من عدم المشاركة. فيجب أن ينظر إلى هذا التحدي بشكل جاد والعمل على نشر الوعي بأهمية المشاركة السياسية وتحفيز القواعد من خلال تدوير مواقع المسؤولية وأن لا تكون محصورة بفئة معينة.

يلاحظ من خلال عملنا السياسي والبرلماني الإسلامي وجود دوافع مختلفة للمنخرطين في هذا العمل فمنهم من تكون دوافعهم واقعية مصلحية، وآخرون تكون معتقدات أيدلوجية، فأجد هنا أهمية إيجاد توازن بين النظرة الواقعية التي تمثلها السياسة والمعتقدات الأيديولوجية التي يمثلها الدين. ويقودنا ذلك إلى تنظيم الجهود بين العمل الدعوي والسياسي، ولا أقول هنا بالفصل بين الدعوي والسياسي إنما بتنظيم العلاقة لتحقيق الأهداف بشكل أفضل.

وأما خارجياً نجد أن الهجمة المضادة للربيع العربي التي تعمل على محاربة حق الشعوب في ممارسة حقوقها السياسية وتعمل تقويض أحلامها بالحرية وقدرتها على إيصال صوتها من خلال المشاركة البرلمانية الفعالة. وأيضاً بات جلياً محاولاتهم لشيطنة العمل السياسي الإسلامي تحت عناوين مختلفة وربطه بالإرهاب الذي صنعوه.

الإخوة والأخوات الحضور إن من الأهمية بمكان مأسسة العمل الذي تقومون به والعمل على نقل التجارب البرلمانية بين الأعضاء في هذا المنتدى وليشكل هذا المنتدى بيت خبرة للعمل البرلماني الإسلامي يتم الرجوع إليه من مختلف البرلمانيين الإسلاميين في أنحاء العالم.

وختاماً أوجه شكري للقائمين على هذا المنتدى متمنياً لهم دوام التوفيق والفلاح، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

كلمة تركيا:



د. ياسين أقطاي [1]

بسم الله الرحمن الرحيم،

السلام عليكم أيها البرلمانيون الإسلاميون، أعرف الجميع بأسمائهم وأرحب بكم جميعا في هذا المكان، ولا أعتبر نفسي مستضيفا وإنما مستضافا عندكم في هذا المؤتمر. لقد اتهمنا كإسلاميين أننا بعيدين عن الوطنية، لكنه اتهام باطل، بل كان الإسلاميون منذ البداية أكثر وطنية واهتماما بقضايا أوطانهم، وهذا ما جعلهم الآن أكثر قربا والتصاقا بأوطانهم لأنهم الأكثر اهتماما.. ولو تسأل ما هي أسرار النجاح في تركيا تجد أنه في الاهتمام بالوطن والانتماء إليه.

وقبل 100 سنة بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، أصبحت الأمة مفككة ومحتلة وأصبحت الأمة في أوطانها كأنها مهاجرة، لأن الأنظمة هي التي جعلت أبناءها غرباء في أوطانهم. لكن كانت هذه فترة وحين من الدهر،(وإن مع العسر يسرا)، وليس على المسلم أن يركز في السلبيات ويعيش مظلوما دوما. صحيح يوجد طغاة وظالمين، لكن مع كل مشكلة توجد فرصة ومع كل عسر يسر، فلا بد أن نتمسك باليسرى، ونستغل الإمكانيات لننقذ أوطاننا ونؤدي ديوننا إلى أهلنا ونكون فاعلين في بلادنا.

[1] مستشار الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، أكاديمي وكاتب ونائب مسؤول الشؤون الخارجية لحزب العدالة والتنمية سابقًا، ونائب عن حزب العدالة والتنمية في البرلمان التركي للدورتين الخامسة والعشرين والسادسة والعشرين عن مدينة سعرد. يشغل حاليا منصب نائب الرئيس المسؤول عن حقوق الإنسان والمتحدث باسم الحزب.

ونحن في تركيا منذ سبع سنوات مررنا بمحاولات انقلاب كلها فشلت، وللأسف نجحت بعض الانقلابات في الأوطان العربية وأدخلوا أوطاننا في مرحلة سيئة، ولكن لا يجب أن نقنط من رحمة الله.إسطنبول، أصبحت مركزا للأمة كلها وكل الاجتماعات تقام بها، وقد ذكرت قبل قليل في مقابلة حول الشهيد جمال خاشقجي - رحمه الله، عندما سئلت: ماذا كان يعمل في تركيا؟ قلت: دائما كنا نجتمع في اجتماعات وأصبحنا إخوة وأصدقاء.. وإسطنبول هي هكذا الآن تحتضن الاجتماعات، وربما الكثير يلاحظ دور إسطنبول وما تقدمه للأمة، والكثير من الفنادق اليوم مثلا تنعقد بها ملتقيات وندوات وورشات.. والآن الكثير من الذين نتواصل معهم من عدة بلدان نسألهم متى نلتقي في إسطنبول، ونحن نفتخر بهذا الدور الذي نسأل الله أن يديمه وأن يجعل هذا البلد آمنا وملجأ للمسلمين كلهم.

أريد أن أذكر بنقطة أخرى، وهي تغير مفهوم وسمعة مصطلح "الإسلاميين"، وهذا ما يجعلنا ندرس هذا المفهوم مع أننا نحن نفتخر به ولا نتجنبه، ونحن عندما أسسنا **حزب العدالة والتنمية** كان الناس ينتظرون منه أن يكون حزبا إسلاميا أو أن تكون مشاعره إسلامية، ونحن قلنا أن الحزب هو الذي يقدم خدمات ومشاريع العدالة والتنمية للجميع وليس للإسلاميين فقط، بل وليس حتى للمسلمين فقط .. ويوجد الكثير من المتواجدين في السياسة بأعمالهم وأدوارهم هم إسلاميون لكن يتجنب ذكر كلمة "إسلامي" ويعتبرها زائدة على الإسلام، هذا طبعا لا نوافق عليه، ولكن هل يحتاج المسلم إلى كلمة غير كلمة "مسلم" (إسلامي مثلا). أنا أقول نعم والقرآن ذكر بعض صفات المسلم (أن يكون مجاهدا في سبيل الله، موحدا، قانتا، مؤمنا...) كل هذه أوصاف للمسلم، لكن لا نحتاج إلى النقاش الكثير بل نتفق لا سيما في بلاد الإسلام، وتركيا بلد 99 % منه مسلمون، فلماذا نحتكر نحن هذه الصفة؟التي لا بد أن تنتشر على الأمة كلها. الإسلام يحمل المسؤولية لكل مسلم فلماذا نميز أنفسنا ونتحمل المسؤولية وحدنا؟ ولو قلنا أننا إسلاميون لكان فشلنا في السياسة أو الحكم هو فشل للإسلام، وإنما نحن ما نمثله هو مفهوم وتأويل من الإسلام، ومن أراد أحسن من ذلك فليكن مسابقا لنا

ونقول له أهلا وسهلا، فهناك من يعتبر نفسه هو حزب الله ومن ليس معه هو حزب الشيطان.

نحن ناقشنا هذا في البداية وقلنا الحزب وعمله يجب أن يكون بعيدا عن الدينية، لأن هذه الأمة كلها مسلمة وعلى كل الأحزاب أن يكونوا نوعا ما إسلاميين، بل حتى الأحزاب العلمانية واليسارية لا بد أن يتحملوا المسؤولية الإسلامية. ولهذا لما تكون هناك أي مسؤولية للأمة (مسؤولية القدس مثلا) فنحن نجتمع ونتفق كلنا حولها، وقضايا أخرى مرتبطة بمسؤولية الإسلام.. وهذا أعتقد نوع من الاجتهاد وتجربة لا بد من ملاحظتها حول كيفية نشر الإسلام، وكيف أننا لا نتميز بكلمة "إسلامي" وإنما نتميز بالعمل والنشاط والمشاريع التي نقدمها لشعبنا وإنقاذه من البطالة والفساد وتنمية البلد، ولهذا تعجبني أسماء الأحزاب التي تحمل عناوين: الحرية والعدالة والتنمية والبناء والكرامة والرفاه.. هذا ما نحتاجه فعلا، بلداننا تحتاج من يقدم الخدمة، وهذا ما نفذناه بفضل الله في تركيا، وهي تجربة مثالية، لا أقول أنها معصومة من الأخطاء فنحن نقيم أنفسنا دائما، لكن مع ذلك هي تجربة جيدة تستحق الدراسة، ومن هذه الدراسة نحن غيرنا مفهوم السياسة الموجود عند الناس، كان المفهوم السائد هو أن السياسة حكم الناس لكن نحن غيرنا المفهوم وقلنا أن السياسة هي خدمة الناس، فلا بد أن نكون خادمين ومتواضعين لا مستعلين على الشعب، وأثبتنا أن كل ما أنجزناه بتوفيق من الله وبدعاء الأمة الذين يروا الأمل في هذا المثال وفي هذه التجربة.. ونحن نشكرهم جميعا فهم جزء منا ونحن جزء منهم، فلا بد أن نكون قريبين دوما من الشعب ولا نكون بعيدين عنه. أتمنى أن يستمر عملكم هذا وأن يكون خيرا للأمة، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

كلمة الهيئات الشقيقة:

1/ ـ رابطة برلمانيون لأجل القدس



الشيخ حميد الأحمر[1]

بسم الله الرحمن الرحيم،

والصلاة والسلام على رسول الله، الأخوين الكريمين الدكتور ناصر الصانع والدكتور عبد المجيد مناصرة، الأستاذ الفاضل عبد اللطيف عربيات، أخونا العزيز الدكتور ياسين أقطاي، الأخ الكريم الدكتور محمد الفقي، الإخوة والأخوات الأكارم، الحضور جميعا كل باسمه وصفته، السلام عليكم جميعا ورحمة الله وبركاته.

أبارك لنفسي ولإخواني في **المنتدى العالمي للبرلمانيين الإسلاميين** هذا الانعقاد الثالث لمؤتمرهم العام وأشد على أيدي الإخوة في القيادة على هذا الانتظام في هذه اللقاءات.

المنتدى أنشئ في ظروف مختلفة عن الظروف التي تمر بها الأمة، لكنه لم ينشأ إلا لمواجهة كل الاحتمالات والظروف التي يمكن أن تمر بها أمتنا العزيزة وعملنا البرلماني، وحركة البرلمانيين الأحرار المحسوبين على الإسلاميين وعلى غيرهم.. فهذا الانعقاد إن شاء الله يؤتي ثماره في انعقادات قادمة وبشكل منتظم، لأننا أحوج إلى

[1] رئيس رابطة برلمانيون لأجل القدس، رجل أعمال وسياسي يمني، وقيادي في حزب التجمع اليمني للإصلاح، عضو في مجلس النواب انتخب لثلاث فترات برلمانية.

أن نلتقي ونجتمع، وأحوج ما نكون أيضا إلى أن نمتن جدار أعمالنا بكثير من الإخوة والأخوات والروافد والمشارب والأيديولوجيات الأخرى كما أشار البعض، فالتحديات كثيرة وكبيرة، ولا زالت أمام اجتماع النواب الإسلاميين وغيرهم مهام كثيرة ان شاء الله يضطلعوا بها.

وباسم **رابطة برلمانيون لأجل القدس** أتحدث اليوم أمامكم، إخواني وأخواتي الأكارم.. ففلسطين كانت ولا زالت حاضرة في وجدان البرلمانيين الإسلاميين وفي وجدان من يدافع عن الحقوق والحريات وعن المظلوميات، فكانت رابطة برلمانيون من أجل القدس التي أسسها **المنتدى العالمي للبرلمانيين الإسلاميين** بالشراكة مع نظرائه في البرلمان التركي وفي جهات أخرى، وانطلقت من إسطنبول قبل عدة سنوات بمشاركة حوالي 156 نائبا من حوالي 35 دولة، استمرت الرابطة تعمل بنشاط ممثلة لنواب العالم وليس فقط نواب الأمة المؤمنين بحرية الشعب الفلسطيني وبحقه في الحياة الكريمة، تطرق الأبواب وتذهب يمنة ويسرة لرفع مظلومية الشعب الفلسطيني وبيان مدى بشاعة ما يتم في أرض فلسطين العزيزة على أنفسنا جميعا.. زرنا عشرات البرلمانات وعقدنا مؤتمرا حضره العديد منكم قبل عامين في إسطنبول وكان الحضور فيه حوالي 430 نائبا من 45 دولة بحضور كريم من قيادات الدولة التركية وفي مقدمتهم الرئيس أردوغان جزاه الله خيرا، ورئيس الوزراء السابق بن علي يلدرم، بالإضافة إلى رئيس البرلمان السابق إسماعيل كهرمان الذي كان له جهد طيب جزاه الله خيرا في تأسيس هذه الرابطة.. واستمرت زياراتنا ولقاءاتنا واستمر طرقنا للأبواب لإخواننا في المشرق والمغرب من إندونيسيا إلى المغرب العربي إلى السنغال، وكلما أتينا إلى مكان من الأماكن نجد أن الشعوب لا زال فيها من العنفوان ومن الاهتمام بقضايا الأمة ما يدعونا ويدفعنا إلى أن نقوم بواجبنا في استثمار هذه الاستعدادات لدى شعوبنا وأمتنا.. طرقنا الأبواب نذكّر أن تكون القضية الفلسطينية حاضرة ليس فقط في وجداننا وضمائرنا فحسب، ولكن في أعمالنا داخل برلماناتنا وفي كتلنا البرلمانية، نطالب أن تكون لجنة لفلسطين في كل برلمان من البرلمانات، أن يكون هناك مسؤول عن ملف فلسطين في كل كتلة من هذه الكتل، أن يكون هناك تنسيق للجهود، كيف

يمكــن أن نخــدم فلســطين، كيــف يمكــن أن نتــابع برلماناتنــا وحكوماتنــا للقيام بواجبها..

يـأتي هـذا الجهـد في هـذه السـنوات في ظـل هجمـة كبيـرة على القضـية الفلسطينية، وهذه الهجمة أبرز عناوينها ما سمي **بصفقة القرن** المشبوهة، والتي واضح أن هنـاك إرهاصـات كثيرة ومتتاليـة مـن أجلهـا، وهي قـرار نقـل السـفارة الأمريكيـة إلى القـدس، قطـع المعونـات عـن الأونـروا والتي يسـتخدم مـن خلالهـا اللاجئـون وقضـية اللاجئين هي واحـدة مـن أبـرز عنـاوين القضـية الفلسـطينية، استمرار أعمال التهويد والمصادرة وتغيير الواقع في مدينة القدس، وما نسمعه من تسريب للعقارات القليلة والمتبقية في ظل صمت عربي وإسلامي لا يمكن أبدا أن ترتضيه ولا يمكن إلا أن ندفع بالأمة إلى أن تقوم بواجبها في الحفاظ على ما تبقى واسـتعادة الهويـة العربيـة والإسـلامية لمدينـة القـدس ولكـل فلسـطين. اسـتمرار الحصار الجائر على قطاع غزة والذي دخل العام الحادي عشر، تعميق الخلاف الفلسـطيني – الفلسـطيني، لا شـك أن مـا يؤلمنـا ومـا يحـز في أنفسـنا مـن وضـوح وظهور للخلاف الفلسـطيني – الفلسـطيني، بـل إن غـزة نفسـها اليـوم تحاصـر مـن قبل السلطة الفلسطينية، ويتم التباهي بمثل هذا الحصار علنا ..

هذا كله بعض ما يجري في الواقع الفلسطيني بتواطؤ وتعاون - للأسف - من بعض الأنظمة العربية والإسلامية، ولا شك أن ما يؤلمنا أيضا أن نرى هناك تسابق بوضـوح نحـو التطبيـع، ولعـل الزيـارة التي قـام بهـا رئيس وزراء الكيـان الصـهيوني مؤخرا لـبعض الأقطار العربيـة أمر محـزن، يتزامن أيضـا مـع وجـود مكثـف لنـاوين إسرائيلية في عواصم عربية ما كنا لنعتقد أنها يمكن أن تتحدث وتقوم بمثل هذا الأمر جهـارا نهـارا، ولكـن هـذا كلـه يـدعونا إلى مزيـد مـن التمسـك (لـن يضـرهم مـن خاذلهم) ولن نكون ممن خذلهم بإذن الله، وسنقوم بما علينا من مناصرة إخواننا المـرابطين وإخواننـا مـن جيـل الانتفاضـة والانتفاضـات الفلسـطينية المتواليـة، وإخواننا أصحاب الهبات التي حمت أبواب المسجد الأقصى والتي ضحت بالغالي والنفيس، المرابطين والمرابطات الذين يضحون مع كل أنواع التضييق ومع ذلك ما زالـوا متحـدين ومـا زالـوا صـامدين يـدافعون عـن الأقصـى أمـام الهجمـة ومحاولـة

فرض التقسيم الزماني والمكاني وصولا إلى المصادرة الكاملة للحق العربي والإسلامي في المسجد الأقصى وفي البلدة القديمة وفي كل القدس وفلسطين.

نتضامن أيضا مع إخواننا وأخواتنا وأبنائنا وبناتنا في مسيرات العودة التي أثلجت الصدور وأحيت أيضا حركة الشعب الفلسطيني في هاته السنة الماضية التي نعايشها ونتابعها كلنا، والتي تحملنا الكثير أن القضية الفلسطينية لن تموت، وأن إخواننا المرابطون في بيت المقدس وأكنافه لن نكون أبدا ممن يخذلهم.

رابطة برلمانيون لأجل القدس التي أنشأت بتعاون وبتنسيق وبتوفيق من الله سبحانه وتعالى، ومن المنتدى العالمي للبرلمانيين الإسلاميين والتي تعتبر جزء من تعبير أعضاءه، كون القضية سائرة ومستمرة أيضا برعاية كريمة من الدولة التركية، والله ما طرقنا باب إخواننا في تركيا إلا فتحت الأبواب فجزاهم الله خيرا.

نحن نعد للمؤتمر الثاني الذي سينعقد في اسطنبول يومي 14 - 15 ديسمبر بحضور سيتجاوز الـ 500 نائب من 70 دولة، وبرعاية وحضور الرئيس التركي بإذن الله، وبالإضافة إلى حضور رئيس البرلمان بن علي يلدرم، وأنتم مدعوون جميعا إلى حضور هذه الفعالية. فعالياتنا بالإضافة إلى المؤتمرات التي تعقد كل سنتين، نقوم بزيارت ولقاءات وندوات وورش عمل وإصدار بيانات مواكبة للأحداث والمستجدات .. وتوقيع وثائق على المستوى البرلماني، ولعل توقيع **"وثيقة رفض نقل السفارة الأمريكية إلى القدس"** والتي وقعها آلاف من البرلمانيين في كل مكان وباسم الرابطة، توضح أن هناك استجابة واستعداد لدى نواب الأمة، وحتى أحرار العالم سيحضرون في ديسمبر القادم ليس فقط من العالم العربي والإسلامي، ولكن من أوروبا والولايات المتحدة وأمريكا الجنوبية التي تحظى فيها القضية الفلسطينية بمساندة كبيرة.

أسأل الله تعالى لكم في هذا المؤتمر الثالث كل التوفيق والشكر باسمي واسم إخواني البرلمانيين الدولة التركية على ما تقوم به ومناصرتها كما هي تناصر القضية الفلسطينية.

2/ ـ ملتقى العدالة والديمقراطية



د. محمد الفقي[1]

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، كل الشكر والتقدير للإخوة في قيادة **المنتدى العالمي للبرلمانيين الإسلاميين**.. أخي الدكتور ناصر الصانع له كل التحية، أخي الأستاذ عبد المجيد مناصرة وإخوانهم وزملاؤهم في قيادة المنتدى، وخالص الدعاء لرئيس المنتدى الذي يقبع خلف القضبان يدفع ثمن الدفاع عن المبدأ والحرية واختيار الشعوب.. كل التحية وخالص الدعاء لأخي زعيم الأغلبية في برلمان الثورة ورئيس المنتدى د. محمد حسين إبراهيم فرج الله كربه وإخوانه وكرب كل المظلومين وكرب أمتنا جميعا.

الحقيقة هذا المنتدى رغم قلة الأعمال فيما يبدو إلا أنني أشهد من خلال متابعتي الجيدة لهم، عقول كبيرة فعلا وفكرا، بلغة الشريعة يقدمون صدقات جارية للأمة، وبلغة السياسة يقدمون مبادرات ومشاريع هي من بنات أفكارهم.

نحن في **ملتقى العدالة والديمقراطية** إحدى ثمرات هذا المنتدى، رابطة برلمانيون لأجل القدس إحدى ثمرات هذا المنتدى، التنسيقية العالمية للحقوق والحريات هي إحدى ثمرات هذا المنتدى.. وعطفا على ما تقدم به أخي الدكتور ناصر الصانع من حديثه حول الاسم، في الحقيقة نحن ننتظر مبادرة تتسع لنطاق أوسع من الحريصين على الحريات والديمقراطية والكرامة وحقوق الإنسان ونهضة

[1] الأمين العام لملتقى العدالة والديمقراطية، رئيس اللجنة المالية والاقتصادية بالبرلمان المصري عن حزب الحرية والعدالة، عضو مجلس الإدارة للمنتدى الإسلامي العالمي للبرلمانيين.

المجتمعات من كافة الأيديولوجيات في أمتنا والتعدديات القائمة.. نحن في انتظار منتدى برلمانيون لأجل الديمقراطية، العدالة، الحرية... وهذه ربما تكون مؤسسة واعدة إن تبناها عدد كبير من أبناء هذه الأمة. نحن أحوج ما نكون لهذا العنوان، يعني لو قلنا أننا نريد أن نؤسس أحزابا في أمتنا، فنقول برنامجها هو **"الديمقراطية"** ومختصر البرنامج هو أننا نريد ديمقراطية وحقوق الإنسان ومواطنة للجميع.

ملتقى العدالة والديمقراطية الذي أقف الآن ممثلا له هو ليس كيانا حزبيا ولكنه فضاء للتشاور والتنسيق والتشبيك وتبادل الرؤى والتجارب، لا يسعى إلا لمصلحة الشعوب والأوطان والدول:

بلادي وإن جارت علي عزيزة .. وقومي وإن ضنوا علي كرام

بلادي أحبها وتحبني .. ويجب نهضتها ضميري

هذا لسان كل نائب يعبر عن الشعب.. لا نريد لأوطاننا إلا الخير والسلم والخروج من المآزق التي تعيشها، نريد لأمتنا أن تحيا كما الأمم، تتمتع بالصحة والعدل الاجتماعي والتنمية.. وكل ما يرجوه البشر لأمتهم نحن نرجوه لأمتنا.

رسالتنا: هي تعزيز العدالة والحرية والتنمية والتداول السلمي على السلطة بالشراكة مع الهيئات والجهات المختلفة.

قيمنا: الحرية والعدالة والكرامة والمساواة واحترام التنوع والتعددية وحقوق الإنسان، وسيادة القانون، والتنمية المستدامة، والديمقراطية كسبيل للوصول إلى الحكم الراشد، والتداول على السلطة، ومناصرة القضايا العادلة بغض النظر عن أصحابها ينتمون إلى أي دين أو أي لون.. الحوار ثم الحوار بين الحضارات والثقافات والإيديولوجيات وبين أبناء الوطن الواحد وبين تياراته المختلفة، الشراكة والمرونة والانفتاح والبحث عن القواسم المشتركة والمصالح المشتركة.. وحدة الأوطان، نريد وحدة الأوطان واستقرارها ونهضتها وحماية مكوناتها المختلفة، لا يزايد علينا أحد في حبنا لأوطاننا ولا نزايد على أحد.. فالوطن للجميع، أوطاننا

ستستمر فيها كل مكوناتها، فلا بد أن نبحث عن معادلة ترضي الجميع وتحقق طموحات أبناء الوطن الواحد.

أيها الإخوة، أيتها الأخوات، أيها البرلمانيون، يا ضمير شعوبنا.. أسعد أن أقف بينكم، بين كوكبة من أهل الشام واليمن والأردن وسوريا والجزائر والمغرب وتونس التي نتمنى لها أن تنجح، وموريتانيا وإفريقيا، وادي النيل والسودان والعراق وتركيا للشقيقة شعبا وقيادة، وماليزيا وإندونيسيا وجنوب شرق آسيا وبلدان الخليج التي نحب أهلها ولا نرجو لهم إلا الخير، وليبيا بلد الربيع العربي، هذا الربيع الذي خرجت شعوبه تطالب أن تحيا كما يحيا العالم، حرية وكرامة إنسانية، لا نريد إلا ذلك، لا نريد هدم الأوطان ولا نريد انقسامات بين الشعوب ولا نريد إرهابا ولا تطرفا ولا عنفا، ولكننا نريد لأمتنا نهوضا ورقيا وعدلا ورخاء.

شكرا لكم بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن إخواني في ملتقى العدالة والديمقراطية، أشد على أيديكم وأتمنى لمؤتمركم النجاح ومن تقدم إلى تقدم إن شاء الله.

رسالة الشيخ راشد الغنوشي[1]



بسم الله الرحمن الرحيم

حركة النهضة
مكتب الشيخ راشد الغنوشي

Ennahdha Party
Office of Cheikh Rached Ghannouchi

حركة النهضة
حزب عدالة تنمية

تونس : 28 أكتوبر 2018

فضيلة الدكتور ناصر جاسم الصانع
نائب الرئيس
المنتدى العالمي للبرلمانيين الإسلاميين

السلام عليكم و رحمة الله و بركاته

تلقيت ببالغ الشكر والتقدير دعوتكم الكريمة لحضور المؤتمر الثالث للمنتدى العالمي للبرلمانيين الإسلاميين خلال الفترة 4 – 5 نوفمبر 2018 .

و للأسف، و نظرا للمستجدات الحاصلة في بلادنا و بعد موافقتنا المبئية معكم فإني أجد نفسي مضطرا لعدم حضوري الشخصي و أن يمثلنا وفد برلماني من حزبنا في مؤتركم.

إنني إذ أدرك جيدا تقديركم لموقفنا هذا ، فإننا نسأل الله سبحانه و تعالى أن يوفقكم و أن يسدد خطاكم و أن يُنجح مؤتمركم.

و تفضلوا،سيادتكم ،بقبول أسمى عبارات المودة و التقدير.

أخوكم راشد الغنوشي
رئيس حركة النهضة

حركة النهضة. نهج اللاس مونبليزير 1073 تونس - الهاتف: 216.71.900.907+ - الفاكس : 216.71.901.679+
Mouvement Ennahdha, Rue Elless 1073, Montplaisir Tunis Tunisie, Tél: +216.71.900.907 Fax: +216.71.901.679
Email: rached.ghannouchi@nahdha.tn

[1] رئيس حركة النهضة التونسية، يوجد حاليا في السجن ظلما وعدوانا بعد أن كان رئيسا لمجلس النواب التونسي، نسأل الله تعالى أن يفرج عنه وعن إخوانه من قيادات حركة النهضة ومن المعارضة التونسية.

الجلسة العامة الأولى

- النظام الدولي الجديد وانعكاساته على الأمة

د. أحمد رمضان

- واقع المشروع السياسي للأحزاب الإسلامية

د. خيري عمر

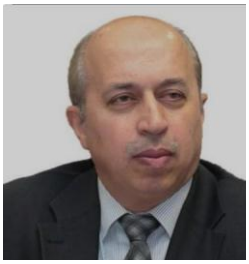
- حلول المشروع السياسي الإسلامي لواقع الأمة والدول والأحزاب

د. سيف الدين عبد الفتاح

- الحوار مع الآخر ودور البرلمانيين

وضاح خنفر

النظام الدولي الجديد وانعكاساته على الأمة



د. أحمد رمضان[1]

بسم الله الرحمن الرحيم،

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله أشكر المنتدى على الدعوة الكريمة وأشكر أيضا الإخوة على إتاحة هذه الفرصة لكي نتحدث عن موضوع حقيقة يشغلنا جميعا وهو تفكك نظام دولي قائم وربما ولادة نظام دولي جديد وشكل وطبيعة هذا النظام الدولي ومكانتنا كأمة أو كقوة سياسية في هذا النظام الدولي الجديد الذي ربما يعمر لعقود كما حصل مع السابق.

لاشك أن الكثيرين يتساءلون عن مكنون النظام الدولي إلا بمقدار ما يمكنني ويمكننا أيضا من استشراف المستقبل ودورنا أيضا في هذا المستقبل.

النظام الدولي ولد في ظرف تاريخي معين اكتنفته أيضا حروب عالمية تمكنت فيه قوى غربية تحديدا منظومة الرأسمالية ثم الولايات المتحدة من السيطرة على هذا النظام ووضعت قواعد اقتصادية وتجارية وسياسية وقانونية أيضا مدعومة بالقوى العسكرية لكي تستطيع السيطرة من خلاله.

[1] سياسي سوري، شغل منصب الأمين العام لمجموعة العمل الوطني من أجل سورية، والتي تأسّست في نيسان/أبريل 2011. شكّل"اتحاد التنسيق الديمقراطي"، والذي مُنح تمثيلاً في الأمانة العامة للمجلس الوطني السوري. ثم شغل رئيسا لمكتب الإعلام والعلاقات العامة في المجلس الوطني.

عاش النظام الدولي ضمن الثنائية القطبية كما تعلمون في زمن الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي إلى حين انهيار ما عرف بالحرب الباردة إلى حين انهيار منظومة الاتحاد السوفياتي وانهيار الأمة الاشتراكية سنة 1991 بعد التدخل السوفياتي في أفغانستان وخروجه أيضا منكسرا من هذه الحرب ثم أيضا منكسرا في الصراع مع المنظومة الغربية فيما عرف بسباق التسلح منذ تلك الفترة بدأت حالة القطبية الأحادية في النظام الدولي لكن لم يكن واضحا لدى المنظومة الغربية أن الفراغ الذي تركه الاتحاد السوفياتي وما عرف بالمنظومة الاشتراكية لم تستطع الولايات المتحدة وحلفاؤها أيضا من ملء الفراغ كاملا بدليل أن جزء كبير من الدول التي تفككت عن الاتحاد السوفياتي لاحظنا أن الأحزاب الشيوعية عادت للحكم فيها بشعارات أخرى يعني أعادت تغيير أسماءها وتغيير جزء من أيديولوجيتها وعادت مرة أخرى إلى السلطة على الرغم من السمعة الرديئة التي كانت تتمتع بها خلال فترة الحكم الاستبدادي الأحادي.

النقطة الأخرى بدأ ولادة الصين التي لم تكن حتى عام 1991 جزءا من الدول السبع الكبرى ضمن المنظومة الاقتصادية لم تكن قوة بارزة وكانت الدول الأولى كلها تقريبا هي جزء من منظومة الولايات المتحدة (المنظومة الغربية) وبالتالي ساد الاعتقاد أنه حتى قبل نهاية القرن العشرين يستخدم تعبير أن قرن الـ 21 هو قرن الولايات المتحدة أو قرن المنظومة الغربية بدأت فعليا الصين بدخول هذه المنظومة بعد عام 1993 ثم بعد 2000 بدأ نجمها يبرز إلى أن وصلت في 2010 لكي تصبح ثان اقتصاد عالمي وكانت السرعة في الوصول "سرعة قصوى" حتى مفاجئة للتقديرات الغربية بما فيها التقديرات الأمريكية التي كانت تحذر باستمرار حتى لو عدنا إلى تقارير مجلس الاستخبارات القومي الأمريكي نجد أنه يعمل تحديث لهذا التقرير كل أربعة سنوات كان يحذر من الصين ولكن كان هناك تقدير بأن الصين تسير بشكل أسرع مما هو متوقع وبالتالي نجد أنفسنا الآن فعليا أمام صراع ليس صراعا تقليديا بمعنى أن الولايات المتحدة في آخر دراسة أو إستراتيجية وضعتها وزارة الدفاع وأعلنها الشهر الماضي (أكتوبر 2018) وزير الدفاع مع رئيس الأركان في مؤتمر صحفي استغرق أكثر من ساعة تقريبا وصدرت ترجمة

قبل يومين من طرف المعهد المصري للدراسات نشاهد أن الولايات المتحدة تتحدث الآن عن نمط مختلف مما تسميه المنافسة الإستراتيجية ليست مع الدول المارقة كما تصفها إيران أو كوريا الشمالية وإنما تتحدث عن منافسة إستراتيجية بعيدة المدى مع قوى تسعى بقوى التغيير أو قوى التطوير القوى التي تريد أن تحدث تغييرا في النظام الدولي وتفرض باستخدام مجموعة الأدوات التي لديها عسكرية على سبيل المثال الصين التي تحاول أن تستخدم تقريبا القوى العسكرية الإرغامية في منطقة بحر الصين وما جاورها ومع حلفاءها ومع دول الجوار تلك المنطقة في جنوب شرق آسيا أو شرق آسيا وأيضا تستخدم الولايات المتحدة ما يسمى بالاقتصاد المتوحش أو العدواني تصوروا أن الولايات المتحدة تستخدم مصطلح الاقتصاد العدواني على الصين فكيف يمكن يكون وصف الاقتصاد الرأسمالي في المقابل؟ واستخدام أيضا "الفيتو" نلاحظ أن روسيا والصين إلى الآن هما دولتان تتمتعان بحق النقض "الفيتو" في مجلس الأمن وبالتالي هناك انقسام الآن خطير داخل مجلس الأمن يؤدي إلى تعطيل المنظومة الدولية إلى حد كبير ثلاث دول لديها حق النقض (الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا في صف) وهناك أيضا دولتان تتمتعان بنفس الحق (روسيا والصين في الصف المقابل) الكل يستطيع أن يعطل عملية اتخاذ القرار وبالتالي يجد الآن المجتمع الدولي نفسه يقف في موقف جدا خطير بالنسبة للفترات الماضية التي كانت فيها الولايات المتحدة تتمتع بالقدرة على فرض أي قرار إذا كانت ترغبه حتى إلى قريب تقريبا ولدينا عدة أمثلة على ذلك نموذج العراق سنة 1991/1990 كان جزء من هذه الحالة التي تستطيع فيها الولايات المتحدة أن تفرض أي قرار على مجلس الأمن.

الآن نحن أمام وضعية وجدت فيها الولايات المتحدة أن هناك تسارع في إعادة ترتيب الصفوف الأولى ضمن العشرة الكبار أو حتى السبعة الكبار إن صح التعبير هناك دولة تقترب الآن من أن تحوز المركز الأول على المستوى الاقتصادي وهو المعيار الأكثر أهمية الآن في الترتيب لأن القوة العسكرية هي قوة مساعدة ضامنة للتفوق الاقتصادي وليست حصرية فقط أن تكون رقم واحد إذا كانت لديك قوة عسكرية وليس لديك القوة الاقتصادية الكافية كما حصل مع الاتحاد السوفياتي

الذي انهار رغم أنه يملك القوة العسكرية النووية لكن لم تكن لديه القدرة الاقتصادية لضمان هذا التفوق العسكري الآن تتوفر لدى الصين إمكانيات مختلفة عما كان موجودا الآن لدى الاتحاد السوفياتي في حينه ويشعر الأمريكيون بقلق كبير أدى هذا الموضوع إلى أن تضع الولايات المتحدة إستراتيجية مختلفة وأتمنى من الجميع أن يقرأها لأن فيها دلائل على السلوك الفعلي للولايات المتحدة بعكس ما يصرح به الرئيس ترامب الذي يبدو الآن يحاول أن يحطم مبدأ الشراكة بين الولايات المتحدة وبين حلفائها لكن الإستراتيجية العسكرية الأمريكية الآن إستراتيجية دفاع تقوم بدرجة كبرى ورئيسية تعتمد على مبدأ الشراكة أن الولايات المتحدة لن تستطيع منفردة الآن أن تحقق أهدافها أو أن تنتصر في المنافسة الإستراتيجية بعيدة المدى أو أن تحوز حتى فكرة النصر الذي كان بالنسبة لها متحققا في السابق في أي حرب لن تستطيع إلا إذا ضمنت وجود حلفاء وشركاء جدد كذلك وبدأت بمبدأ الاحترام والتعامل بالمساواة وأن تضمن الشراكة مع الحلفاء إذا هذه أيضا صورة مختلفة عما يطرحه الرئيس الأمريكي دائما في تصريحاته التي تقترب من أن تكون غوغائية بعض الشيء أو موجهة إلى عامة الناس.

الآن الولايات المتحدة عندما وجدت هذا الحال في النظام الدولي أصبح في خطر بدأت هي نفسها بفعل المبادرة وهنا يجب أن ننتبه إلى السلوك الأمريكي في فكرة التفكيك.

واقع المشروع السياسي للأحزاب الإسلامية



د. خيري عمر

1ـ محتوى الفكر السياسي والدولة القومية:

تعد الهوية الفكرية أو الإطار المرجعى من الأساسيات التي يستند عليها أي مشروع سياسي، فهذا الإطار يشكل الأرضية التي تؤسس للتصورات والإجراءات المتضمنة في برامج الحركات الاجتماعية والأحزاب السياسية، كما هو في ذات الوقت الخيارات المتعددة المطروحة في الشأن السياسي.

ومن ثم كان التحيز لتبنى أيديولوجية ليبرالية أو اشتراكية أو إسلامية، أو غيرها، يعد أمرا ضروريا لصياغة سياسات وإجراءات متجانسة تعكس هوية التيار السياسي وتحدد الإطار الحاكم للرؤية، هذا التحديد لا يعد كافيا لتشكيل الأرضية الفكرية للبرنامج السياسي، ولكنه يعكس مستوى التطور المعرفي.

هذه العملية تعد على قدر كبير من الأهمية، إذ أنها تمثل حلقة الوصل بين المرجعية الساكنة وتلك المتطورة للتكيف مع التغيرات السياسية والحاجات الاجتماعية، وبالتالي فإن قيمة المشروع السياسي تكمن في الإضافات المعرفية التي يتضمنها ومدى اقترابه من الواقع الاجتماعي.

يقوم الاتجاه العام للمحتوى السياسي على طرح تصور للدولة وفق القوانين أو الأحكام الإسلامية والإنسانية، وذلك على أساس أن التراكم المعرفي ضروري لعملية بناء الدولة،

ورغم إدراك وجود الدولة القومية، ظلت المشروعات السياسية تتأرجح بين مفهومي الأمة والدولة، رغم الأعباء السياسية المترتبة على مضمون فكرة ألأمة لدى الإسلاميين، ونقص أدبياتهم وميراثهم الفكري في هذا الجانب.

وهنا تبدو إشكالية مهمة، تكمن في جانبين:

الأول : وهى ما يتعلق بعملية التطور السياسي المعاصر في نظريات العلاقات الدولية، وعمليات التحول في النظام الدولي والتي أعادت مسألة دور ومكانة الدولة القطرية في شبكة العلاقات الدولية ودخول أطراف أخرى فاعلة في صياغة قواعد التعامل الدولي، وخاصة المؤسسات الدولية كصندوق النقد والبنك الدوليين ومنظمة التجارة العالمية، وتوسع دول مجلس الأمن الدولي تجاه دول الجنوب .

والثاني: وهى ما يتعلق بتصور الأحزاب الإسلامية لشكل العلاقات الدولية، في مستوى العلاقة بين الدول الإسلامية من جهة، ومع العالم من جهة أخرى، بمعنى مدى توافر شروط التصدي متطلبات عملية التحويل التي تجريها المشاريع السياسية لمقاربة نظام الخلافة الإسلامية والدولة الإمبراطورية.

وقد تناول بعض المشاريع هذه الجزئية من التوجهات الإستراتيجية في السياسة الخارجية، تقوم على **محورين**: بناء شبكة علاقات مع دول العالم تقوم على التناسق والتكافؤ، كما تقوم في ذات الوقت على نظام للأولويات في العلاقات الخارجية يعطى ميزة تفضيلية للدول العربية والإسلامية .

ووفقا لهذا الإطار يمكننا تناول المشروع السياسي للأحزاب الإسلامية في بعض البلدان، يتقارب من الناحية الفكرية، لكنه يختلف في التمييز بين الإطار الوطني والدولي، فيعمل العدالة والتنمية ضمن إطار الملكية الدستورية وحركة النهضة تحت الإطار الوطني، فيما تقترب الأحزاب الأخرى من وضع الأولوية الأممية بدرجة أو أخرى.

2ـ اتجاهات التنمية:

استندت برامج الأحزاب للتنمية إلى أن بناء الدولة يقوم في إطاري؛ مرجعية الشريعة الإسلامية والواقع السياسي المحلى والدولي، ولكن توافر الإطار المرجعي ووضوح محددات الواقع السياسي، لا يعدان كافيان بذاتهما للمفاضلة بين الخيارات السياسية، ولذا كان من الضروري وجود قاعدة يتم على أساسها تحديد الخيارات السياسية، وهو ما يعرف بنظريات التنمية السياسية والاقتصادية المتبعة في بناء الدولة، فالمسألة هنا، لا يكفي القول بتبني النظرية الإسلامية، ولكن الأكثر أهمية، هو الإجابة على الإشكالات والمشكلات السياسية والاقتصادية.

فالنظر لتصور دور الدولة، نجده وقد أولى اعتبارا للوظيفة التنظيمية للدولة كمبدأ فلسفي، حيث رأى أن الأصل هو إتاحة الفرصة لإطلاق قوى المجتمع المدني والقطاع الخاص، غير أن اعتبارات الواقع المحلي دفعت للتكيف مع الحاجات الاجتماعية، وتبني مبدأ تدخل الدولة وزيادة النفقات العامة لمقابلة التداعيات السلبية لسياسات الخصخصة وانخفاض الأداء الاقتصادي، معالجة مشكلات الفقر.

شغلت الوظيفة العقدية للدولة، جانبا مهما من البرامج وتشير إلى أن حماية العقائد الدينية وظيفة أساسية، لكنها لا تماثل حالة الدولة الثيوقراطية، بقدر ما تضمن حرية ممارسة العبادات وحماية القيم والمعتقدات الدينية .

ولعل النقاش الدائر حول هذه المسألة، يثير الإشكالات الخاصة بالدولة المدنية، حيث يستند على أن الحديث عن الدولة الإسلامية هو تعبير عن الدولة الدينية.

3ـ القيود على المشروع السياسي:

القيود الداخلية:

- **ضعف التخطيط الاستراتيجي:** لقد كشفت تجربة الأحزاب طيلة المراحل السابقة عن ضعف كبير في التخطيط الاستراتيجي، إذ قصرت عن تكوين مراكز بحثية متخصّصة. واستندت جلّ الخطط إلى تقديرات غير ملائمة للواقع، وغلب

عليها ردّ الفعل ومجاراة الأحداث والمواقف والتعامل معها حالة بحالة في غياب واضح للتقدير الإستشرافي بعيد المدى،

واتسم كثير من الوثائق بالطابع الدعائي والتجميع التلقائي دون وضوح فكرة مركزية تدور حولها، فبغض النظر عن إثارة للهوية والمرجعية، يمكن ملاحظة أنه يصعب تمييز محتوى البرامج والمشروعات عن مقولات الأحزاب الأخرى.

وفي مصر بدأت كتابة البرنامج في يناير 2007، ليس نتيجة لجدية في إنشاء حزب بقدر ما كان مادة للصراع السياسي استخدمت للتلويح بورقة لمواجهة المحاكمات العسكرية، ولذلك بدأت إجراءات إنشاء الحزب أنشئ الحزب في 2011.

- البنية التنظيمية: القدرة على التكيف مع تغير الواقع السياسي، ويكمن الإشارة بشكل خاص لنقص توافر المؤسسية وانخفاض فاعلية النخبة.
كما شكلت الروابط التنظيمية ضمن حركة الإخوان معضلة في الدور الوطني للأحزاب، وكانت هناك علاقة واضحة بين الانقسامات الداخلية ووضوح الارتباط بجماعة الإخوان، وذلك رغم نفي المسؤولين المحليين، وهو ما يعني أن ازدواجية العبء، سواء بارتباطه بحركة اجتماعية دينية أو تمدده خارج الحدود، وهو إطار يمكن أن يكون تفسيراً لكثير من الصدامات مع الدولة القومية. وكان الاتجاه الغالب لهذه الأحزاب تجنب إعلان الهوية الإسلامية، حتى لا تخسر أصوات الناخبين أو يتم تصنيفها كمنظمات إرهابية.

ومن الواضح أن تجربة الأحزاب الإسلامية في العراق كشفت عن الارتباط الوثيق بالانتماءات المحلية، مع التركمان والكرد (**حزب العدالة التركماني، والاتحاد الإسلامي**)، **وكانت أكثر اندماجا في الرؤية القومية، وقد ظلت هذه التجربة ضعيفة التمثيل**، ولم يحقق سوى قدر يسير من أهدافها، حيث جاء ظهور الإيديولوجية الدينية بالسلب على التجربة السياسية والممارسات كانت خاطئة.

الحزب الإسلامي العراقي 1958، قام برنامجه على أساس إنشاء دولة تقوم على الشريعة ، ودعا للوحدة العربية وقيام الدولة الإسلامية جاء قرار إجازته من

محكمة التمييز للحزب على أنه ليس هناك علاقة واضحة بين الحزب وجماعة الإخوان المسلمين خارج العراق **مشكلة النظر للدولة وتقدم الإخوان لإدارة الدولة، بشكل يؤدي لحدوث الصدام**، مذكرة الصدام (مذكرة في الوضع القائم) المنشورة بجريدة الفيحاء في 15 أكتوبر 1960، وتضمنت نقدا شديدا للحكومة رغم مضي وقت قليل على إجازة الحزب وفي ظل التنوع المذهبي، لقي برنامج الحزب الإسلامي العراقي قيوداً منذ تأسيسه، حيث طرح، بيان 20 مارس 2003 ، أساس فكرة مشروعه على أن الإسلام دين شامل ، ويسعى لتطبيق أحكامه على كل مظاهر الحياة وأمور الأفراد والدولة على أساس عقلية أصولية عصرية ومحورية الإنسان كقيمة كبرى في الشريعة الإسلامية.

- **تطور المشروع:** يمكن ملاحظة أن ثمة تفاوت في خطاب الإصلاح بين الأحزاب ألإسلامية، فكثير منها يظل أسير الميراث النصي، فيما يتجه بعضها للتأويل والتطوير. وقد استمت الأدبيات المشرقية أثر واضح في ضعف المحتوى الإصلاحي عن التصدي لعوامل الانحطاط والتخلف والاقتصار على محاولات محدودة لتقديم شروحات غيبية وليست سببية، لكنها لم تضع إطاراً معرفياً يساعد في خلق بيئة ملائمة للتغيير.

وتشير أدبيات الأحزاب الإسلامية لأهمية التغيير الاجتماعي كرافعة للمشروع السياسي، فقد ظهرت اجتهادات متنوعة في النظر للترابط بين العلوم الإنسانية وعلوم الشريعة كأساس لتأويل الظواهر الاجتماعية، حيث ظهر اتجاهان، كان **الأول** يتسم بالاشتباك مع قضايا العلاقة بين العقل والنقل ودور الواقع في فهم النصوص، ، وقد تمتع هذا التيار بقدرة تفسيرية تمكنه من التفاعل الكفء مع التحولات الاجتماعية.

فيما تبنى التيار **الثاني** تحويل السلوك لقاعدة تدور حولها الأشياء وبصورة تجعلها مناظرة للمصادر، وهي اجتهادات تراكمت نمطاً نصيا/ أرثوذكسيا يميل لتثبيت التغيرات، وهذا ما يمكن أن يفسر الدخول في حالات صدامية مع الحكومات وتبرير الكسل عن الاجتهاد للخروج من الأزمات وتفضيل الاستمرار فيها.

من الناحية البنيوية، تمكن بعض الأحزاب من مراجعة مشروعه السياسي بالاعتماد على تفعيل الهياكل المؤسسية، وخصوصاً انعقاد المؤتمر العام والحرص على إجراء الانتخابات الدورية، وقد ساعد ذلك في تطوير أداء الأجهزة التنظيمية وجودة التقييم السياسي، يشترك في هذا غالبية الأحزاب باستثناء إخوان مصر التي كانت ترتيباتها الانتخابية غير متوافقة مع الواقع السياسي، حيث لم تستفد من الأجواء الانفتاحية في 2011 – 2013 في إجراء انتخابات مفتوحة تساعد في الوصول لانعقاد المؤتمر العام وهو الآلية الغائبة منذ ما يزيد على سبعة عقود. التركيز هنا على جماعة الإخوان يرجع إلى أن حزب الحرية والعدالة لم يتمتع بالشخصية التنظيمية المستقلة وكان آلية تنفيذية لقرارات المكتب التنفيذي للإخوان (مكتب الإرشاد) أو المتنفذين فيه.

على مدى العقود الماضية، مرت الأحزاب الإسلامية بدورات تصعيد وتهدئة مع السلطة، لكن أدبياتها الدعوية والسياسية لم تقدم شرحاً لهذه الحالات وارتباطاتها الاجتماعية والتنظيمية،

وبينما يتشكل خطاب الإخوان في مصر، كأرضية معبرة عن تنظيمات أخرى، في تقديم مقولات تبريرية عن سنن الابتلاء والعداء للمشروع الإسلامي، تحاول تجارب المغرب وتونس وماليزيا وإندونيسيا تقديم شروحات ترتبط بخصائص النظم السياسية والاجتماعية وتعمل على تطوير نظامها الداخلي.

قد يشكل هذا اختلاف التيارين معضلة في المستقبل، إذ تعمل التناقضات على فرض قيود على محاولات التطور، وهنا تبدو المشكلات المتعلقة بمحاولات تنسيق العمل الدولي، حيث نكون بصدد أزمتين؛ صعوبة التكيف والتلاقي بين الأحزاب الساعية للتطور وتلك القريبة من التخلف، فقد أدت محاولات فرض الصيغة المصرية لظهور انقسامات، كما في حالتي السودان والجزائر. أن النشاط المتعدي لحدود الدول يضعف إمكانية الاندماج في النظم السياسية.

ومن جانب التجربة المصرية، ظل الخطأ في التقدير السياسي السمة الرئيسية للإخوان في مصر في انتخابات 1995، 2005، 2011، حيث أن رفع مستوى المشاركة، لم يصاحبه طرح مشروع سياسي، سوى الصراع مع السلطة أو ملء الفراغ دون إدراك توابع هذه الخيارات، وهو سلوك يقترب من موقف حركة النهضة في نهاية الثمانينات.

4ـ المشاركة في البرلمانات الوطنية:

أداء الأحزاب الإسلامية :

- **التصنيف الرابع**، حيث ترتفع فاعلية الأحزاب في المغرب وتونس، وهي تتصدى لمسائل الدولة والتكيف مع حالة التنوع الثقافي والاجتماعي، فالاختصاص السياسي للعدالة والتنمية و التحول لدى حركة النهضة، ساهم في تحقيق حالة من استقرار الأداء السياسي.

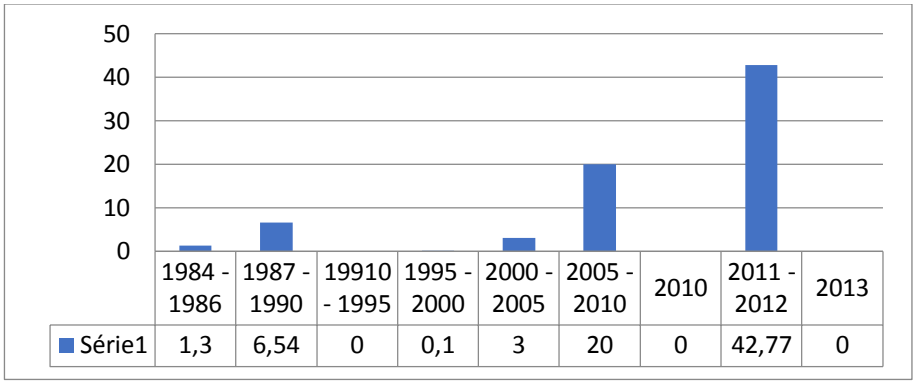
- **التصنيف الثالث**، ويقع في مجموعة من الأحزاب تمكنت من بناء علاقة إيجابية مع السلطة وتكون جزء من نظام الحكم، وتشمل الجزائر وإندونيسيا وماليزيا، ويمكن إضافة الحزب الإسلامي العراقي لهذا التصنيف، ومن الملاحظ أن السمة المشتركة لهذا التصنيف تتمثل في تجنب الدخول في الصراع على السلطة واستقرار الدورات الانتخابية.

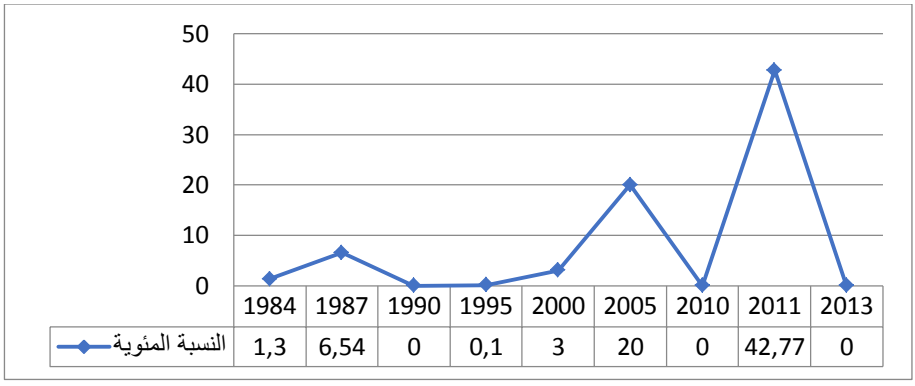
- **التصنيف الثالث**، ويتمثل في استقرار مستوى المشاركات البرلمانية في دول الخليج، حيث يكون الدور السياسي مستنداً على قاعدة التلاقي على تحقيق المصلحة الوطنية والعمل تحت مظلة النظام القائم. وهنا يمكن الإشارة إلى أن حالة اليمن تمثل نموذجا للاعتماد المتبادل بين حزبي الإصلاح والمؤتمر الشعبي بصورة دعمت تمديد البقاء في السلطة دون عائد سياسي، وبشكل ساهم في الإطاحة بفرصة التغيير السياسي.

- **التصنيف الرابع**، وهو يتعلق بالتجارب غير المستقرة، فبينما تتسم تجربة المشاركة في الأردن بالتذبذب، يبدو منحنى مشاركة الإخوان في مصر فوضوياً، ليس

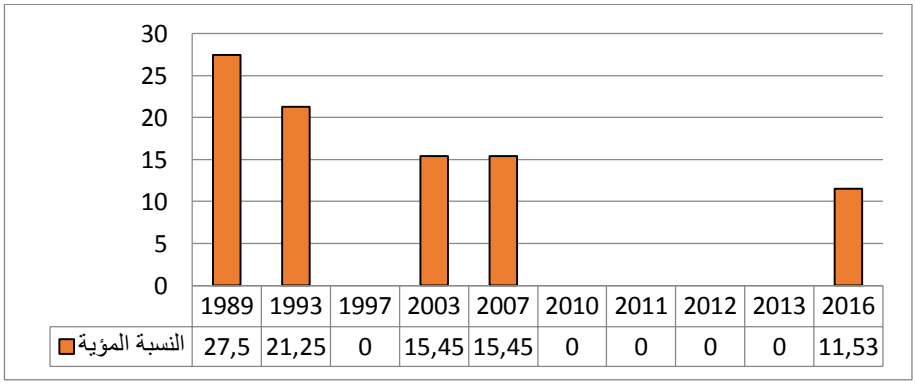
فقط بسبب عدم التمثيل في بعض الفترات، ولكن في تباين النتائج على مدى الفترة منذ ثمانينات القرن الماضي.

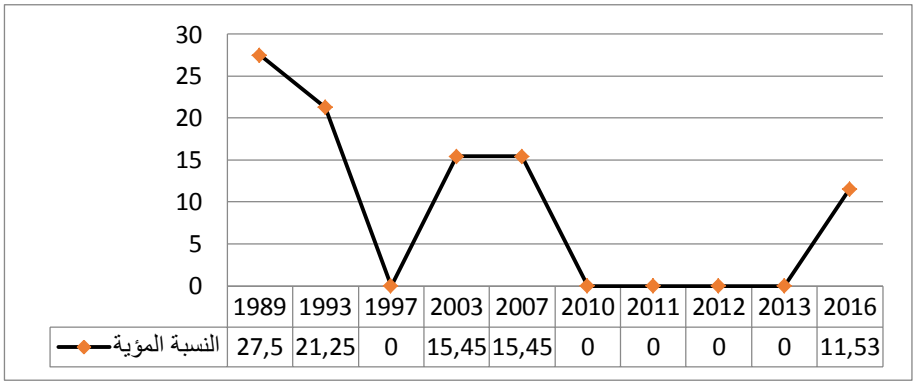
مصر : الإخوان المسلمون



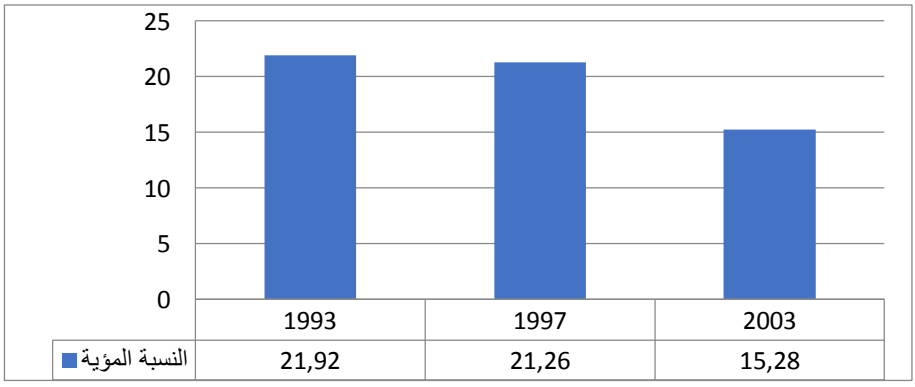


الأردن : جبهة العمل الإسلامي

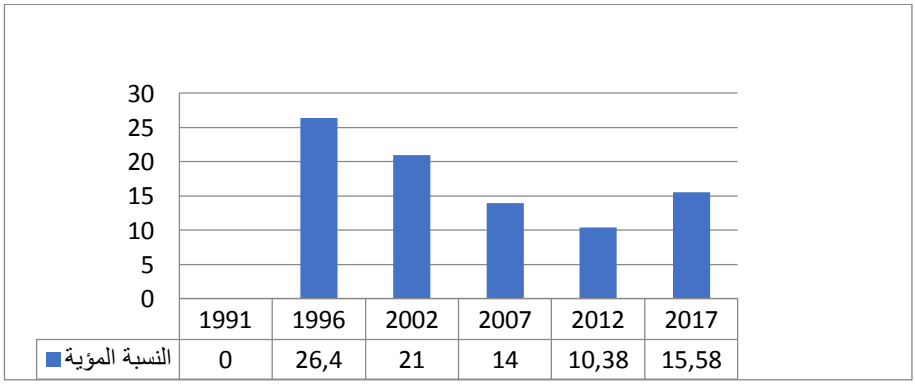


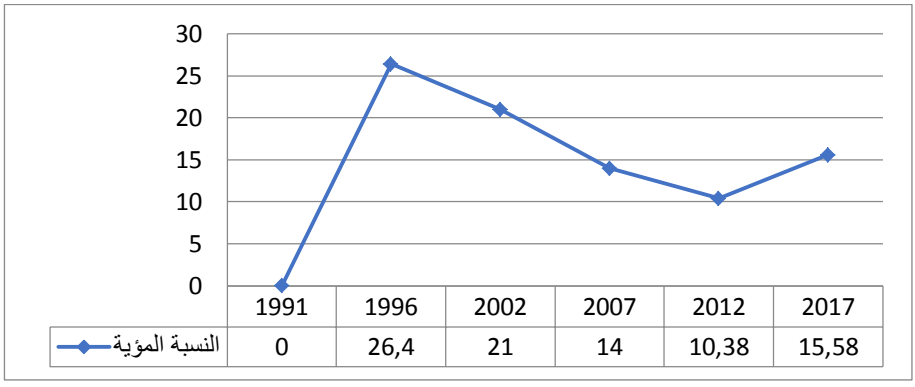


اليمن : التجمع اليمني للإصلاح

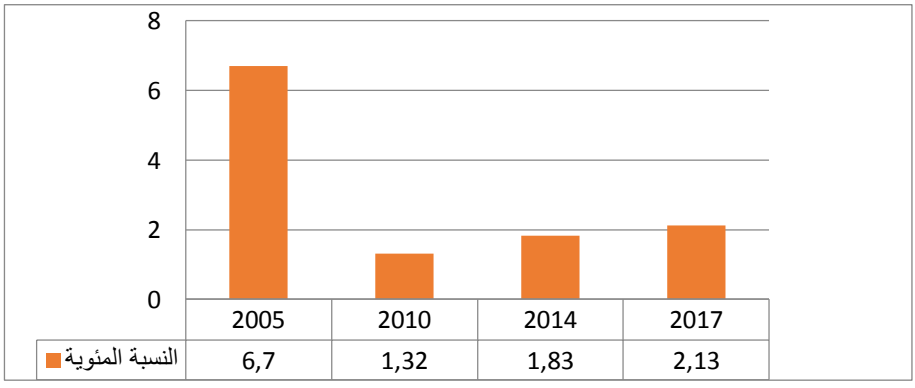


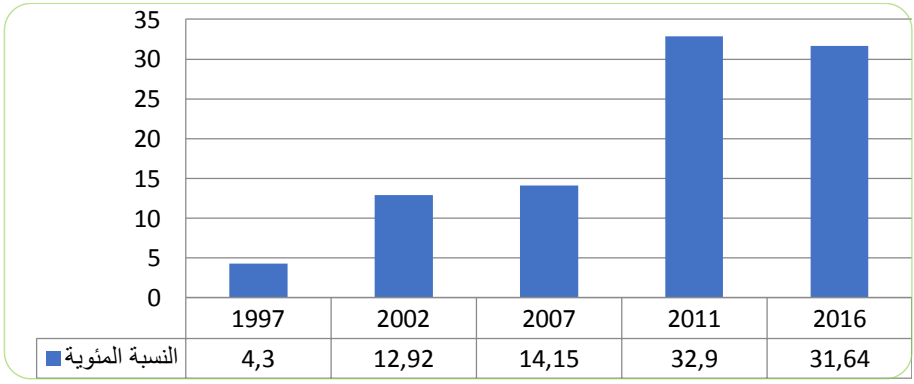
الجزائر: حركة حمس ، الإصلاح، النهضة

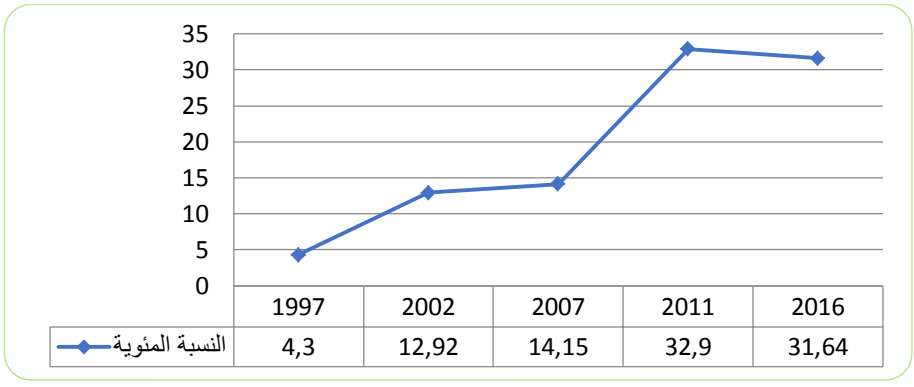




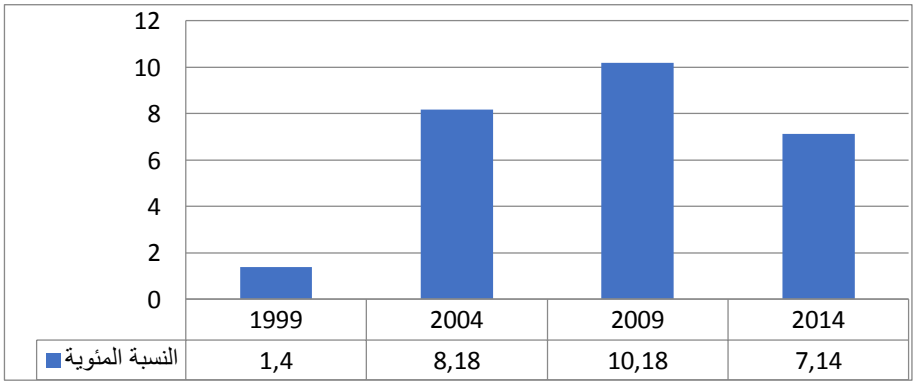
العراق : الحزب الإسلامي

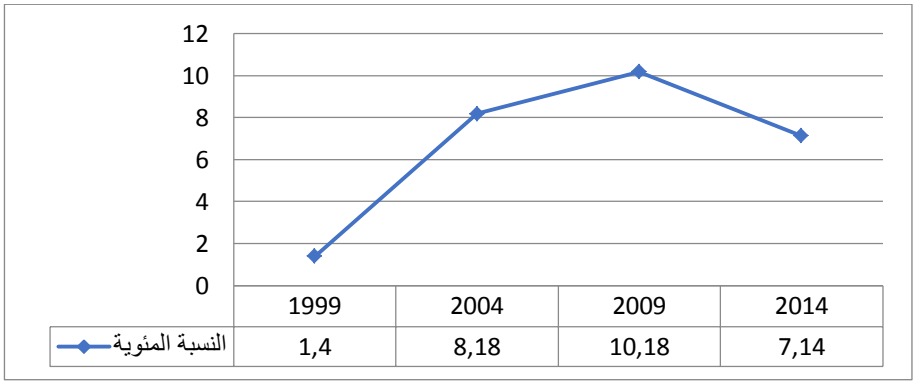




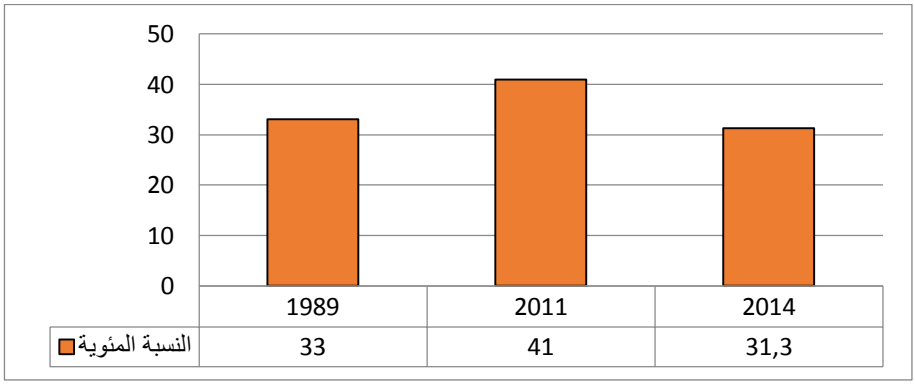


إندونيسيا: حزب العدالة





تونس : حركة النهضة

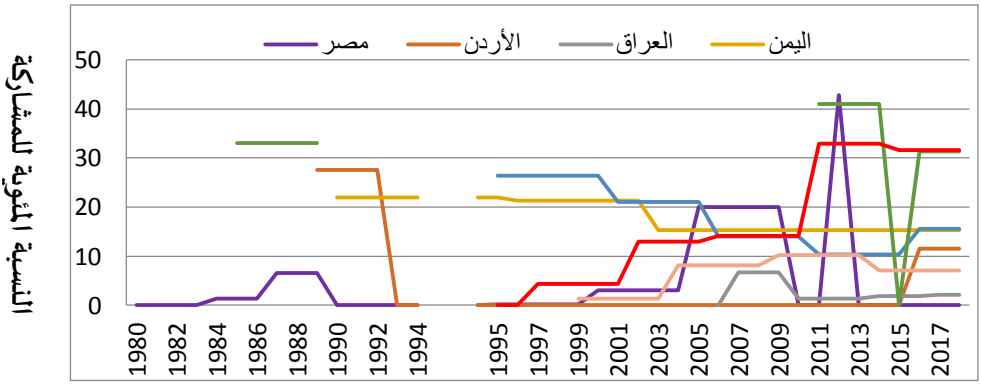


إتجاهات التمثيل النيابي

	85 - 80	90 - 85	95 - 90	2000 - 95	2005 - 2000	2010 - 2005	2015 - 2010	2018 - 2015
مصر	1.3	6.54	0	0.1	3	20	0 ، 42.77	0
الأردن		27.5	21,25	0	15,45	5,45	0	13,63
العراق						6,7	1,82/	1,32
اليمن			21.92	21.26			15.28	

الجزائر			26.4	21	14	10.38	15.58	
تونس		33				41	31.8	
المغرب			4.3	12.92	14.15	32.9	31.64	
إندونيسيا			1.4	8.18	10.18	7.14	1.4	

معدل مشاركة الإسلاميين في المجالس التشريعية



وتكشف البيانات، أن تجربة الإخوان في مصر كانت متباينة رغم ثبات الظروف السياسية والاجتماعية وعدم حدوث تغيرات جوهرية في النظام السياسي على مدى الفترة (1984 – 2010)، وهو ما يكشف عن وجود أزمة في التكيف حالت ظون استقرار المشاركة السياسية، وهو ما يطرح التساؤل حول مصادر هذا التباين تحت مظلة نظام حكم واحد.

5/- ملاحظات ختامية:

1/- قد تكون العوامل الخارجية مفسرة لبعض الجوانب، لكن العوامل الداخلية تبدو أكثر أهمية .

2/- وبالنظر لانتشار المراجعة، التقييم السياسي، كانت حركة الإخوان المسلمين بمصر أقل الجهات مراجعة لمشاركتها السياسية، وهو ما يجعل النموذج المصري عبئا على محاولات التكيف أو التطور، حيث تبدو مظاهر بوجود علاقة ارتباطية بين الارتباط بالتنسيق الدولي مع إخوان مصر وتراجع الأداء السياسي.

3/- أن عدم قدرة الأحزاب الإسلامية غلة الاستفادة من فترة الانفتاح في 2011، يكشف عن عيوب هيكلية، لا تقتصر فقط على المشروع السياسي، ولكنها تكمن في تشوه الأطر التنظيمية.

4/ أنه رغم مرور عقود على نشأة الأحزاب الإسلامية، بصورها المختلفة، فقد ظلت أحزاب أقلية، وفي تقديرنا أن هذه النتائج ترجع بالأساس لضعف جاذبية المشروع السياسي وعدم قدرته على التكيف مع البنية الوطنية والدولة القومية، وهنا يمكن الإشارة إلى أن تحولات حزبي العدالة والتنمية والنهضة تؤسس لنمط من الأحزاب الوطنية.

حلول المشروع السياسي الإسلامي لواقع الأمة والدول والأحزاب



د. سيف الدين عبد الفتاح[1]

بسم الله الرحمان الرحيم ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا في الواقع ثلاث محاضرات ثرية بدأت بالنظام الدولي ثم عرج بعد ذلك على موضوع العلاقة مع الآخر والحوار معه ثم الموضوع الثالث وهو واقع الأحزاب الإسلامية ثم بعد ذلك هذا الأمر الذي يتعلق بذلك التعقيد وذلك التمدد لهذه المسألة يطالبوني بإبداء الحلول لهذا الواقع الذي يتعلق بالمشروع السياسي وواقع الأمة في هذا الإطار.

وهنا في واقع الأمر إنني حينما أفكك العنوان المعطى لي هو (حلول – المشروع السياسي الإسلامي – الواقع الذي يتعلق بالأمة – الدولة – الأحزاب الإسلامية) إنما ذلك يحتاج إلى جهد كبير البحث والعمل الدءوب في هذا وإن قلت في الحقيقة أن هذا يحتاج إلى مراكز بحثية للقيام بهذا المشروع المهم.

غاية الأمر فيما سأقدمه في هذه الكلمة ليست حلولا بل مؤشرات لمواجهة كل ما يتعلق بالتحديات والأمراض والمعايب والمعوقات التي تواجه حالة الحركة الإسلامية وكانت هناك تعبيرات غاية في الأهمية حينما تحدث الزملاء الثلاث في هذا الإطار وأنا هنا أضم إلى المسألة التي تتعلق بالواقع إلى دائرة الإنسانية

[1] سيف الدين عبد الفتاح أكاديمي وباحث مصري، مواليد 1954، أستاذ بقسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة من عام 1998م، ومستشارا أكاديميا للمعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة. وعضو هيئة تدريس بجامعة العلوم الإسلامية والاجتماعية بفرجينيا.

والعالمية ذلك أن هذه الدائرة يجب أن لا تنسى ويجب أن تكون هي الدائرة الأوسع التي تمكن أن نتحرك فيها.

أما الأمر الذي يتعلق بالواقع وفقه الواقع ودوائر التحليل والتركيز والتفسير لا ترتبط بحسب هذا التحليل والتفسير وإنما ترتبط بدوائر الفعل والفاعلية والتفعيل. نحن هنا أمام كلمة ذهبية وهي المشروع السياسي الإسلامي ولكن المشروع لا يمكن أن ينفك عن ثلاثة أمور: المشروع، الشارع، الشرعية هذه المسائل الثلاث التي تشكل مثلثا غاية في الأهمية فيما يتعلق بهذا الشأن.

أما الكلام عن الحلول فإن الأمر لا يتعلق بعملية سحرية أو وساطات جاهزة أو أدوية نمطية لأمراض واحدة فالداء غير الداء والدواء غير الدواء بل هو أبعد من النهوض بالمعرفة في طلب حالة تحول وحالة تربوية وحالة توعية وحالة تثقيف وحالة تدريب ومسالك تتعلق بالتحريك إنها من المسائل التي يجب أن نتعرض عنها ومنها لا يمكن أن تعاطاها ضمن فقه الأوراق فما أسهله وما أيسره ولكنه عمل على الأرض وفي الميدان وتظل تلك الفكرة التي أشار إليها أستاذنا الحكيم طارق البشري حينما تحدث عن المفكر الحركي والمفكر المعملي ذلك أن المفكر المعملي الذي يهتم بالتنظير والنظريات غير المفكر الحركي الذي يرى الواقع ويتعامل معه كما يقول هو على حد تعبيره: (يتعامل مع الواقع بطينته) نعم يتعامل مع الواقع بطينته فإن المسألة مسألة مهمة في أنماط التفكير والتدبير والتغيير والتأثير إنها مواجهة مستمرة لابتلاء مستمر قادر على استنفار الطاقات والفاعليات الذهنية والحركية والنمطية لا التنظيمية وهنا أستطيع أن أقول أنني لا أقدم بذلك وصفات جاهزة أو حلول قاطعة نحن لسنا أمام مسائل رياضية عويصة أو معادلات جبرية معقدة في حلها ولكن الاستجابة في السياسة قرينة الوعي والفهم والتدبر كما أنها قرينة السعي والتسيير والتدبير وهذا وذاك إنما يشكل مطلق الفاعلية والقدرة على تعظيم موجوداتها.

الواقع والمستقبل صناعتان ثقليتان مهمتان وتتطلبان التفاعل بين مقدمات ومتطلبات الوعي وموجبات الفاعلية في العمل والآليات في تحركات السعي وما

يمكن أن تقدمه في هذا المقام ومن هنا فإنني أتحدث بصراحة شديدة إن الشقوق التي تدعو من الحركات الإسلامية يجب أن ترمم والتعرف على علاماتها وأصول معالجتها حتى لا تتحول إلى تصدعات تعقبها انشقاقات فتبدأ بالشقوق وتنتهي بالانشقاقات ولا يستطيع أحد القيام بمحاسبات تنظيمية وتشكيل لجان تحقيقية وفصل تنظيمي أو تجميد عضوية إنها حيلة العاجز حينما يبحث عن الحل التنظيمي الذي يقوم على توازنات القوى بين أطراف تملك التمويل أو الكيس ومن لا يملك ولكنها أبعد من هذا في التعامل مع تلك الشواهد في إطار المعادلات الجبرية والتي هي ليست من الجبر أو القصف أو الإكراه وفق توازنات القوى ولكن الجبر هو الجبر للمنكسر والقيام بعملية الاعتدال القائمة على الاستيعاب لا الاستعباد والإصلاح لا الإبعاد ومن ثمة يجب أن نفرق في فكرة الحلول بين التحديات التي تواجهنا في الواقع والأمراض التي تعتمر في الحركة في بنيانها والإشكالات النظرية التي تصادف فكرها والمشكلات التي تصادفها في حركة الواقعية والمستجدات التي تحدث وتطرأ عليها من متغيرات الزمن ومعطياته والعروق التي تسري في جسد هذه الحركة والمسألة التي تتعلق بإهدار الطاقات.

الأمر إذن أنني أقدم في هذا الشأن مجموعة من المسائل التي تتعلق بالتصورات في بعض الحلول التي يمكن أن ترتبط بهذا ذلك أننا مازلنا أسرى لمفهوم الدولة الإسلامية بشكل خطير ونتعاطى معه رغم أنه سرق منا آلاف المرات فهاهي داعش قد سرقت المفهوم وجاءت بدولة إسلامية ليست في الإسلامية بشيء إلا أنها تقوم بالتقتيل وإراقة مزيد من الدماء.

ومن هنا فالأمر يحتاج منا في التعامل مع هذا الشأن معرفة معادلة الدولة القومية فالدولة القومية والدولة القطرية لها معادلة ما زالت موجودة على الأرض ويجب أن نتعامل معها ولكن ذلك لا يعني إطلاقا أن نهمل مفهوم الأمة ذلك أن مفهوم الأمة هو الذي يجبر هذا الأمر فالمسألة التي تتطلع إلى مفهوم الدولة في هذا المقام والتعامل معه لا يمكن أن تهمل مفهوم الأمة ولكن ذلك على مستوى الشعوب لا على مستوى تلك القيادات التي تقوم بمشروعها الخاص وهو مشروع تبعي وذيلي لا يهمنا من قريب أو من بعيد.

أما المسألة الثانية فهي التي تتعلق بنماذج التنمية وفي واقع الأمر أن البعض بعد أن قامت الثورات تحدثوا عن نموذج تنمية وعن نموذج اقتصادي ولم أر ذلك النموذج الاقتصادي إلا تسييرا أو مسايرة لهذا النموذج الرأسمالي الليبرالي في توحشه.

والمسألة الثالثة هي البنية التنظيمية وقدرتها في التكيف مع تغيير الواقع السياسي ويمكن الإشارة إلى ذلك المسألة التي تتعلق بدوران النخبة القيادية ومعدلات الإنجاز ذلك أن هذا الأمر من الأمور المهمة في هذا المقام.

بقي لي أن أؤكد على مثل هذه المسائل التي تتعلق بمثل هذه الحلول قلت أنها ليست بحلول إنما هي مؤشرات الواجب الكلي في هذا المقام ذلك أن الواجب الكلي كما يقول القرافي إنما هو واجب مفروض علينا يجب أن تقوم عليه ولكنه ربطه بكل حروف الجر فهناك (الواجب فيه والواجب منه والواجب إليه والواجب عنه والواجب له والواجب معه والواجب مثله) هذه الأمور التي تتعلق بالواجب ومتعلقاته تفرض علينا:

1- فقه الدولة القومية.

2- فقه إدارة الدولة.

3- فقه إدارة الأزمة.

4- فقه إدارة الفرصة وما أدراك ما الفرصة، ليست لدينا فقه للفرصة والاستعداد لها والإعداد لها حتى إن جاءت أهدرت وفاتت.

5- وفقه إدارة المرحلة الانتقالية ومراحل الاستثناء وقواعده الخاصة.

6- فقه إدارة المشاركة والتحالفات.

7- فقه الإسناد الجماهيري والظهير الشعبي.

8- فقه الحاضنة الشعبية التي لا نلقي لها بالا.

9- فقه النقد الذاتي وأطر المراجعات.

10- فقه تفكيك الاستبداد والذي يتعلق بعمليات غاية في الأهمية الاستبداد له من الجذور الذي ضربت أطنابها في ذلك المجتمع في ثقافته وفي قواه وفي حركته

وفي مؤسساته .. في كل أمر يتعلق بالتربية حتى في أطفالنا ونحن نحاول أن نربي أطفالنا فإننا نقول لهم كونوا راضيين بالاستبداد والاستعباد.

11- إن الأمر الذي يتعلق بفقه بناء الحكم الراشد هو أمر يجب أن نسير إليه.

12- الأمر الذي يتعلق أيضا بالفجوة الجيلية وفاعلية شباب الحركة الإسلامية مالي لا أرى إلا شيوخا مالي لا أرى الشباب إلا منظمين لمثل هذه الفاعليات مالي لا أرى يتقدمون الصفوف ويقومون بأعلى الواجبات.

13- فقه إدارة التعدد والتنوع والاختلاف وعمليات التوافق السياسي والتعاقد المجتمعي وأيضا القضية التي تتعلق بالكادر السياسي ومستوياته وأشكاله وصناعة الكادر والمؤهلات التي تتعلق بذلك ذلك أننا خلطنا بين الكادر الدعوي والكادر السياسي وخلطنا في الكادر السياسي بين الكادر السياسي والكادر النقابي وخلطنا في الكادر السياسي بين من يصلح للمعارضة ومن يصلح لدائرة تسيير الدولة هذه الأمور كلها تتعلق بالكادر وإعداده.

14- وأيضا فقه بإستراتيجية بناء الخطاب في إدارة متمكنة ومواءمة وأزمة الثقافة السياسية والتنشئة وأزمة التعامل مع الذاكرة وقراءة الاعتبار والاستثمار وبهذا فإن المسألة تتعلق بقضايا البنى الفكرية وجب علينا أن نقوم بعمل كبير في مثل هذه البنى الفكرية وتطويرها وقضية البنى التنظيمية وهذه البنى التنظيمية أخطر ما يكون ذلك أنها حبست كافة الطاقات التي يمكن أن تقوم بعمل حقيقي داخل تجديد هذه الحركة وفعلها ومساراتها وقضية المسالك الحركية التي تتعلق بالسياسات والعلاقات والتحالفات حتى تواجه كافة التحديات: تحدي المرجعية، وتحدي الهوية، وتحدي الجامعية، وتحدي الشرعية، وتحدي المشاركة، وتحدي الفاعلية ... وتؤكد بذلك على عمليات غاية في الأهمية في هذا المقام وأؤكد أن كل كيان تنظيمي لابد وأن تكون فيه ثلاثة أجهزة تحفظ له العافية وتحفظ عليه الصحة، هذه الأجهزة الثلاثة هي جهاز المناعة الذاتية وجهاز المراجعة الذاتية والنقد الذاتي وجهاز التجدد الذاتي حتى لا يتكلس التنظيم.

الحوار مع الآخر ودور البرلمانيين[1]



د. وضاح خنفر[2]

المشكلة في الحالة التي نعيشها لا توجد بوصلة يعني لو مثلا الخليجيين يقولون نريد أن ندعو نتنياهو أقول على بركة الله ندعو نتنياهو ولكن يا جماعة ممكن تأجيلها أسبوع فيه انتخابات في الكونغرس على الأقل نرى من يفوز الديمقراطيين أم الجمهوريين؟ يعني الواحد يحتار حقيقة ما المصلحة من موجة التطبيع الحاصلة في الخليج حاليا والكل يسأل عن ذلك؟ ما الأمر؟ هل الجماعة مثلا متصلين بالفضاء؟ لا نعلم قواعد ذلك عوالم الأرض تقول بعدم وجود مصلحة مباشرة لماذا يفعلون هكذا؟ ماهي البوصلة التي تحكم تصرفات حكوماتنا؟ بعد ذلك نقول فيه مؤامرة دولية علينا.

النقطة الثانية التي أريد قولها هي التحالفات وأنا أدعو إلى تحالف التيار الإسلامي مع التيار اليساري فورا في كل أنحاء العالم التيار اليساري الجديد بمفاهيمه أكيد فيه أشياء متفقون عليها وأخرى مختلفون حولها

[1] الورقة عبارة عن تفريغ للكلمة المسجلة.

[2] صحفي فلسطيني، وهو رئيس منتدى الشرق، وهي شبكة مستقلة مكرسة لتطوير استراتيجيات طويلة الأجل للتنمية السياسية والعدالة الاجتماعية والازدهار الاقتصادي لشعوب الشرق الأوسط. شغل سابقًا منصب المدير العام لشبكة الجزيرة الإعلامية.

لكن الأجندات التي أراها تتشكل تتمحور حول أربعة عناوين أساسية كلها تتفق مع المنهج الإسلامي الذي نريده:

1ـ محاربة التوحش الرأسمالي والتركيز على العدالة الاجتماعية.

وهذا في الحقيقة شيء أساسي لنا للأسف نحن لما دخلنا في الربيع العربي لم يكن عندنا تموقع اقتصادي في مكان معين لما دخلنا البرلمانات نشرع لم نكن نفهم هل نحن يسار أم يمين؟ هل نحن مع الانفتاح الرأسمالي أم نحن مع حقوق الموظفين؟ يوم هكذا وآخر هكذا.

الحقيقة أن اليسار عمل على مبادئ ومناهج من حزب العمال البريطاني إلى الحركات اليسارية في مختلف أنحاء الكون والآن حكومات على سبيل المثال المكسيك حكومتها الآن يسارية جيدة على كل الأحوال على خلاف التردي الموجود في أمريكا اللاتينية من أيام شافيز ولذلك فيه نضج في المسار الاقتصادي بإمكاننا كثيرا أن نستفيد منه أن نموقع خطابنا السياسي كإسلاميين داخل الخطاب الاقتصادي المتحالف مع الناس ومع العمال والطبقة الفقيرة بالإضافة إلى محاولة إلى حد كبير جدا التفاعل مع القوى الاقتصادية العالمية لا يمكن لأي دولة أن تبني نظاما اقتصاديا بدون تحالفات اقتصادية عالمية مستحيل لأن الاقتصاد العالمي بالذات أصبح مؤلم بشكل لا يمكن لأي دولة أن تقول هذا اقتصادي وتغلق عليه وتعمل ما بدا لها لذلك أدعو كإسلاميين على الأقل في هذه المرحلة التي نحن بالأسف في معظم دولنا لا نحكم ولكن على الأقل لما نفكر أو نراجع منهجنا الاقتصادي الإسلامي وتموقعنا الاقتصادي نحاول أن نستفيد من التجربة اليسارية بشكل كبير.

2- الحقوق والحريات في تقديري هم يقودوا ذلك في موضوع أخونا جمال خاشقجي حقيقة الذين قادوا الحملة عالميا في موضوع الصحافيين أغلب من بدأ هذا النقاش أقرب إلى فكرة اليسار من الصحافيين الكبار ثم بعد ذلك انضم لهم الوسط وانضم لهم من اليمين ...الخ.

قصدي أن مسألة الحقوق أيضا لأن معظمهم خارج السلطة معظمهم خائفون من تغول اليمين وخائفون من وحشيته أيضا في معاقبتهم بدأ التركيز جدا أيضا نحن نعيش نفس الحالة وبالتالي عندنا مشتركات كثيرة جدا.

3- نحتاج شيء عابر للحدود فيه دعوات لتأسيس جبهة عالمية للذين يطالبون بالتقدمية وتقصد اليسار الوسط واعتقد في لحظة ما ينبغي أن تستدعي مثل هذه المفاهيم ونتفاعل معها.

الحقوق والحريات المخزون الموجود عند اليسار وعند بعض الليبراليين حقيقة ضخم وأن نستفيد منه عندها يمكن لنا أن نعيد تموقعنا وهذا يستدعي أمرين أساسيين:

1/- أن ننزل من لغة الأيديولوجية إلى لغة القيم يعني لا أستطيع أن أسوق هذا المشروع مثلا بالحديث فقط عن الأيديولوجية فأتكلم كإسلامي أو كمسلم من داخل المنظومة الإسلامية في العمل السياسي العالمي والتحالفات التي مطلوب أن نتكلم عنها ينبغي أن نتحرر من الحديث عن لغة الأيديولوجية في خطابنا العام إلى لغة القيم التي تجمعنا مع العالم جميعا حتى نتفاهم معه ولذلك نحن صحيح عندنا قيم ولكن ليست لنا مشاريع لها.

2/- وهذه هي النقطة الثانية من العام إلى الخاص من الشعار إلى التطبيق وأنا أتكلم في هذا الموضوع كثيرا عندما أتحدث عن الاقتصاد نقول بأن نريد اقتصاد عدالة اجتماعية أو شيء من هذا القبيل ما معناه؟ جاء اليساريون وأطلقوا مبادرة بسيطة وحدثت ضجة كبيرة اسمها (الدخل الأساسي لعموم الناس في العالم) والحقيقة في وجهة نظري صحيحة أم خاطئة لكن على الأقل وضع خياله أو شعاره الذهني أو قيمته العليا في برنامج هل أنت قادر أنك تتعامل معها أو تنتقدها أو تتفاعل معها.

نحن في كثير من شعاراتنا الاقتصادية أو السياسية غير قادرين أن نضعها على شكل برامج فتبقى دائما تطوف في الأجواء ولكنها لا تنزل إلى الأرض حتى الآخر يتحالف معي فيها فلو تبنيت المشروع يأتي اليساري ويتحالف معي لأننا متفقون عليها إذا تبنيت مثلا مسائل متعلقة بالديمقراطية بمشاريع محددة يأتي يتعاطف معي وأتعاطف معه.

في موضوع "لولا داسيلفا" حقيقة أنا من الذين نظموا حملة عالمية للتعاطف والتضامن معه بطلب من إخواننا في البرازيل (شباب حزب لولا داسيلفا) لما اطلعت على مفردات الأمور كنت أقول نحن الآن نطالب آخرين بالتضامن في موضوع جمال خاشقجي بالتضامن مع السجناء الموجودين في مصر..

كم من أبناء التيار الإسلامي نظر إلى قضية لولا داسيلفا كقضية أخلاقية تستطيع التضامن معها هذه نقطة مهمة حتى غدا عندما نضع برامج تهدف للتضامن مع مثل هذه القضايا.

هذه النقطة الثالثة المهمة أننا نعطي ونأخذ لا نطلب من الناس الدعم بينما نحن ساكتون عما يحدث في العالم بل لسنا حتى متابعين في كثير من الأحيان كأننا نطلب أن نكون دائما نحن الضحايا ونطلب من الآخرين التعاطف معنا.

فهذه هي النقاط الثلاث الأساسية إذا أردنا أن نبني تحالف عالمي مع القوى التي تتفق معنا في القيم بعض اليسار كما قلت وبعض التيارات الليبرالية الموجودة.

والليبرالية بالمناسبة هناك أناس يخافون منها وتلخص أحيانا الليبرالية في فكرة الشذوذ الجنسي والانفتاح.. ليس بالضرورة نعم هناك أمور نختلف عليها واعتقد أن هناك وعيا حتى عندهم لما يلتقوا مع المسلمين لا

يطرحوا مسألة الشذوذ الجنسي كشرط التعامل ليس هذا أولوية أولى بالرغم من أننا نتعامل بطريقة فيها تجني على التيارات الأخرى.

هناك شعور حقيقي عند بعض القيادات الليبرالية الصحيحة بالتعاطف في موضوع حقوق الإنسان والحريات وفعلا يعتبرون ذلك دينهم طيب أنت خذ من دينهم هذه الجزئية وليس هناك داع للدخول في التفاصيل الأخرى فليعذر بعضنا البعض فيما اختلفنا فيه.

هاذان التياران اليوم في حالة ضغط شديد فأنت الآن لا بد أن تتواصل معهم وتبدأ في تشكيلات عالمية ومع مرور الأيام تستطيع تشكيل وعي دولي قادر أن يسندنا فيما وصلنا إلى الحكم على الأقل عندنا من يسندنا في العالم أجمع.

الجلسة العامة الثانية

- دور المقاصد في الإصلاح التشريعي

د. عبد المجيد النجار

- العمل البرلماني بين التحديات القائمة والآفاق القادمة

عبد المجيد مناصرة

دور المقاصد في الإصلاح التشريعي



د. عبد المجيد النجار[1]

تمهيد:

بفعل التخلّف الحضاري من جهة وبفعل الاستعمار من جهة أخرى وجدت الدولة الإسلامية الحديثة نفسها تُحكم بقوانين وضعية في شتى مجالات حياتها إلا القليل منها، وهي قوانين مستوردة في الغالب من القوانين الوضعية للدول المستعمرة، ولئن كانت هذه القوانين مفروضة زمن الاستعمار بحكم الغلبة إلا أنّها أصبحت بعده مستمرأة من قبل الطبقة الثقافية والسياسية التي تأثّرت بثقافة الاستعمار، ثمّ أصبحت مسلّما بها بحكم الواقع من قبل الأغلبية من الشعب المسلم وإن كانت في النفوس منها وحشة باعتبار مخالفتها في معظمها لأحكام الدين التي ظلّت تحكم الحياة الإسلامية طيلة قرون عديدة.

---

[1] رئيس المركز العالمي للبحوث والاستشرافات العلمية، عمل بالزيتونة وعدة جامعات، الأمين العام المساعد لرئيس الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين، عضو المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث، عضو المجلس الوطني التأسيسي التونسي، عمل كأستاذ جامعي في جامعة الأمير عبد القادر بقسنطينة / الجزائر، و عدة جامعات أخرى، له عدة مؤلفات، ومنها: في فقه التدين فهما وتنزيلا - الإيمان بالله وأثره في الحياة - دور حرية الرأي في الوحدة الفكرية بين المسلمين - خلافة الإنسان بين الوحي والعقل: بحث في جدلية النص والعقل والواقع - وله مشروع نهضوي من ثلاثة كتب: فقه التحضر الإسلامي - عوامل الشهود الحضاري - مشاريع الإشهاد الحضاري. ومقاصد الشريعة بأبعاد جديدة.

ولمّا حدثت الصحوة الإسلامية منذ بعض العقود، وقد قامت على أساس تحكيم الإسلام في جميع شعاب الحياة، وجدت هذه الشعاب مشغولة بالقوانين الوضعية التي استحكمت في مجريات الحياة بل قد استحكمت أيضا في عقول ونفوس طبقة غير قليلة من المسلمين، فواجه إذن الذين يحملون فكرة الإصلاح التشريعي في اتّجاه الأحكام الدينية واقعا تشريعيا مستحكما، يشبه في بعض وجوهه ذلك الواقع الذي واجهته الدعوة الإسلامية في أوّل عهدها وقد تحكّمت في حياة الناس عادات وأعراف وقوانين جاء الإسلام لتغييرها في معظمها بهدي جديد في تنظيمه لشؤون الحياة الفردية والجماعية.

وحينما وصل بعض من يحملون همّ الإصلاح التشريعي بالأحكام الدينية إلى مواقع الحكم، وأصبحوا يتبوّؤون مقاعد في المؤسّسات البرلمانية التي تقوم على تشريع القوانين وجدوا أنفسهم أمام تحدّيات جمّة، وقد كان البعض منهم على الأقلّ يظنّ أنّ مواقع الحكم في مجال التشريع هي الوسيلة الأقوى وربما الوحيدة التي من خلالها يتمّ الإصلاح التشريعي في الوجهة التي يريدون، ولكنّهم اكتشفوا بالممارسة أنّ الأمر ليس كذلك، إذ قوانين الوضع قد استحكمت، وأصبحت واقعا له شوكة، يدافع عن نفسه بضراوة، ويتأبّى على التغيير فارضا منطقه الذي يغاير المنطق النظري في علاقة الآراء ببعضها في عالم لفكر.

لقد عشت هذه التجربة عن كثب حينما كنت عضوا في المجلس الوطني التأسيسي الذي تشكّل إثر الثورة التونسية، وكنت مع أمثالي ممن يحمل المبادئ الإسلامية نتوق إلى أن نترجم تلك المبادئ إلى تشريعات إسلامية، ولكننا وجدنا أنفسنا على سبيل المثال نرفع أيدينا بالموافقة على قوانين تتضمن قروضا ربوية من هذا البنك العالمي أو ذاك وقد كنّا نمقت الربا أشدّ المقت لوضوح حكم تحريمه وقطعيته، إدراكا منا بأننا لو شرّعنا لمنع الربا ضربة لازب كما كنّا نتوق إليه لانهار الوضع الاقتصادي في بلادنا في أقلّ من أسبوع، واعتذارا لربّ العزّة عن إجازة الربا المحرّم سعينا في التشريع لقانون البنوك الإسلامية، وقانون الصكوك الإسلامية، وقانون التأمين التكافلي تمهيدا بذلك لإصلاح التشريع الاقتصادي القائم على الربا في اتجاه منع الربا وإقامته على الأحكام الشرعية.

إزاء هذا الوضع الواقعي الذي يواجه إرادة الإصلاح التشريعي يتوفّر أصحاب هذه الإرادة على فرصة مهمّة تساعدهم على هذا الإصلاح، وهي المتمثّلة في علم مقاصد الشريعة؛ ذلك لأنه علم يأخذ بيد المشرّع في معالجة الواقع معالجة تدريجية تقوم على توفير الشروط التي تجعل أيّ تشريع يراد أن يسنّ يحقّق عند تشريعه المصلحة المقصودة منه، إذ القوانين إنما تشرع لتحقيق المصلحة للناس، وهو لا يحقّق هذه المصلحة إلا إذا تحقّقت شروط تحقّقها، والتعسّف على التشريع بإهمال تلك الشروط قد ينتهي إلى مآل يحصل فيه عكس المطلوب فيكون الضرر من حيث أريد النفع، والمفسدة من حيث أريدت المصلحة.

إنّ علم المقاصد وإن كان بناء نظريا يضبط مقاصد الأحكام الشرعية ويحدّدها، ويصنّف مفرداتها ويرتّبها إلا أنّ له صلة وطيدة بالواقع الذي تجري عليه القوانين المنظمة للحياة؛ ذلك لأنه علم لا يكتفي بالمقاصد في بعدها النظري وإنما يهتمّ أيما اهتمام بالمقاصد في أيلولته الواقعية من حيث تحقّقها من عدمه، وعلى أساس من هذا وذاك يهدي إلى تشريع القوانين؛ ولذلك فإنه يعتبر علما يمكن أن يكون له دور مهمّ في الإصلاح التشريعي الذي هو وجهة القيّمين على التشريع في البلاد الإسلامية ممن يحملون همّ إصلاحه في اتّجاه الأحكام الدينية. وليقوم علم المقاصد بهذا الدور ينبغي فيما نقدّر أن يقع استخدامه من قبل المشرعين على مستويات ثلاثة تكون هي الإطار النظري للاستفادة منه في إصلاح التشريع، وفي نطاق ذلك الإطار تندرج الجزئيات والتفاصيل التي يجري بها الإصلاح التشريعي في مجرياته الواقعية.

ليكون لعلم المقاصد دور في الإصلاح التشريعي ينبغي فيما نقدّر أن يكون لهذا الدور مراحل ثلاث مرتبة منطقيا ولكنها قد تتداخل زمنيا، وهي مراحل يزاوج فيها المشرع النظر بين الحكم الشرعي من جهة وبين المقصد الشرعي المبتغى منه من جهة أخرى، وبين أيلولة هذا المقصد في الواقع عند تنزيل الحكم من جهة ثالثة، لينتهي المشرع من تلك المزاوجة الثلاثية إلى تقرير الحكم أو القانون الذي يغلب على الظن أنه يتحقق منه المقصد الذي يريده المشرع أن يتحقق، وإلى القرار بتنزيل ذلك الحكم من عدمه اعتبارا لتحقّق المقصد منه أو عدم تحقّقه.

أولا ـ التصور الصحيح لمفهوم المقاصد:

أوّل ما ينبغي من مراحل تفعيل المقاصد في التشريع أن يكون حاصلا في الذهن تصوّر صحيح لمفهوم هذه المقاصد ولعلاقتها بما هو قريب منها من المفاهيم العلمية. وفي هذا الصدد يمكن أن يتحدّد مفهوم علم المقاصد بأنّه هو الغاية التي من أجلها وضعت الشريعة في كلّياتها وجزئياتها متحرّية أن تجري حياة الإنسان المشرَّع له على ما فيه خيره وصلاحه. وهذا المعنى لمقاصد الشريعة هو الذي ضبطه الشيخ ابن عاشور في قوله: « مقاصد التشريع العامّة هي المعاني والحكم الملحوظة للشارع في جميع أحوال التشريع أو معظمها»[1] ، وهو أيضا الذي ضبطه الأستاذ علال الفاسي في قوله: « المراد بمقاصد الشريعة الغاية منها، والأسرار التي وضعها الشارع عند كلّ حكم من أحكامها»[2].

ولعلم مقاصد الشريعة صلة وثيقة بسائر العلوم الشرعية إلا أنّ هذه الصلة هي أشدّ وثوقا بعلمين من بين تلك العلوم هما علم أصول لفقه وعلم العقيدة. أما علم أصول الفقه فهو العلم الذي يبحث في استنباط الأحكام الشرعية من أدلّتها، وهذا الاستنباط لا يجري على أسس صحيحة، ولا يصل إلى نتائج سديدة إلا إذا كان قائما على مراعاة مقاصد الشريعة باعتبار أنّ الأحكام ما شرعت إلا لتحقيق مقاصدها؛ ولذلك فإن العلم بالمقاصد جزء أساسي من العلم بطرق الاستنباط، وإذا لم تكن المقاصد مصدرا للتشريع إلا أنّها هي الموجّه للاستنباط من هذه المصادر، وذلك هو السبب في كون علم المقاصد نشأ في أحضان علم أصول الفقه، وباعتبار أهمّيته القصوى جعل يستقلّ بنفسه شيئا فشيئا، وقد خطا في ذلك الخطوة الأولى الإمام الشاطبي، ثم استكمل هذا الاستقلال الإمام ابن عاشور.

وأما علم العقيدة فهو العلم الذي يبحث فيما ينبغي للمسلم أن يؤمن به تصديقا ويقوم به سلوكا، إثباتا له بالأدلّة، وردّا على الشبه الواردة عليه، ومقاصد الشريعة التي جماعها أن الله تعالى قد شرع الأحكام لتحقيق مصالح العباد في

---

[1] ابن عاشور . مقاصد الشريعة: 191

[2] علال الفاسي . مقاصد الشريعة الإسلامية ومكارمها:7

الدنيا والآخرة، وأنّه بتكليفهم بهذه الأحكام المحققة لمصالحهم تظهر رحمته بهم وحبّ الخير لهم، وهذه الحقائق كلها تندرج ضمن باب المعتقدات التي ينبغي على الإنسان أن يؤمن بها وأن يستدلّ عليها ويردّ الشبه عنها، وهو ما يدخل ضمن علم العقيدة؛ ولذلك فإن الإمام الشاطبي قال في مفتتح الموافقات:" وضع الشرائع إنما هو لصالح العباد في العاجل والآجل معا، وهذه دعوى لا بد من إقامة البرهان عليها صحّة أو فسادا...وإنما وقع الخلاف فيها في علم الكلام"[1] ، وهذه إشارة واضحة إلى علاقة علم المقاصد بعلم العقيدة.

[1] الشاطبي . الموافقات : 6/1

ثانيا ـ التمثل العلمي لمفردات المقاصد:

إن المشرع المقاصدي يحتاج أوّل ما يحتاج بعد التصوّر الصحيح لمفهوم المقاصد إلى أن تكون مفردات هذا العلم معلومة لديه عند التصدّي للنظر في القضايا التي يبتغي فيها تشريعا، وذلك بصفة واضحة جلية مباشرة أو شبه مباشرة، وتلك هي مرحلة تقرير مقاصد الشريعة وتمثلها في الذهن تصورا علميا صحيحا، من حيث ذاتها فصلا بين ما هو مقاصد حقيقية وما هو موهوم منها، ومن حيث درجاتها في القوّة، ومن حيث اندراج الجزئي منها في الكلّي، ومن حيث ما هو أصلي منها وما هو تبعي، فإذا خارطة المقاصد حاصلة في الذهن على وضوح تامّ. وفي سبيل أن يكون للمقاصد دور في الإصلاح التشريعي لا يكفي الوقوف عند التصوّر العلمي لمفرداتها، وإنما يقتضي بالإضافة إلى ذلك أمرين اثنين:

1 . تحديد درجات المقاصد:

وذلك حتى لا يُبنى حكم قوي قاطع بالحرمة المغلظة مثلا على مقصد تحسيني، أو حكم لين بالاستحباب أو الإباحة على مقصد ضروري. وما أخال عائشة رضي الله عنها إلا انتهجت هذا المنهج حينما ردّت حكم عبد الله بن عمر(رضي الله عنهما) بعذاب الميت ببكاء بعض أهله عليه بناء على مقصد منع الأذى عن السامعين أو قطع الطريق على وساوس النفس بالاحتجاج على قدر الموت، فردت هي هذا الحكم بناء على مقصد آخر هو مقصد العدالة بين الناس، وهو مقصد ضروري وكلّي وأصلي تضمنه قوله تعالى: ﴿قُلْ أَغَيْرَ اللَّهِ أَبْغِي رَبًّا وَهُوَ رَبُّ كُلِّ شَيْءٍ وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُم مَّرْجِعُكُمْ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ﴾ (الأنعام/164). ويتم تحديد المقصد الشرعي بطرق وقواعد متعددة مثل الاستدلال بقوة الأمر والنهي، وبقوة العقاب، وبقوة الوعد والوعيد، وبقوة المنفعة والضرر.

2 . تحديد أولويات المقاصد:

فقد تتزاحم في ذهن المشرع المقاصدي مقاصد متعددة يدعو كل منها إلى أن يبنى الحكم الشرعي عليه، وحينئذ فإن على المشرع في سبيل أن يكون حكمه أدعى

إلى معالجة المشكلة المعروضة أن يوازن بين المقاصد المتزاحمة ليختار منها الأولى فيبني الحكم عليه، فلو عرضت للبرلماني مثلا قضية بناء مصنع ينتج مصنوعات فيها للإنسان رفاهية ويُسرُ حياة، ولكنه ينفث سموما ضارة بالبيئة، وتزاحم في ذهنه عند الاجتهاد مقصد يسر الحياة ورفاهها مع مقصد حفظ البيئة، فإن ذلك يقتضي منه الموازنة بين المقصدين، ليقدم الثاني على الأول فيشرع المنع. ولتحديد أولويات المقاصد طرقٌ وقواعد أيضا، وذلك مثل الموازنة بالتحقق النظري للمقاصد، والموازنة بالتحقق العملي، والموازنة بحسب قوة الأثر من تحقيق مصلحة أو درء مفسدة. وفي كل الأحوال فإن هذا التحقيق بمرحلتيه يكون موجّها حقيقيا للتشريع في معالجة المشاكل المعروضة.

إنّ الغفلة عن هذه المرحلة قد توقع الفقيه مثلا في أن ينسب حكم حرمة الخمر إلى مقصد الحاجة أو التحسين وهو في الحقيقة ضروري، أو ينسب حكم إطالة الثياب وجرّ الذيول إلى مقصد الضرورة، وهو في الحقيقة تحسيني. وهو ما نرى اليوم أنه يقع منه شيء كثير عند الغافلين عن تنسيب الأحكام إلى مقاصدها وإن حفظوا مفردات المقاصد عن ظهر قلب، ومن هذه الغفلة تنشأ أخطاء في التصوّر تتبعها أخطاء في السلوك.

3 . تطوير مفردات المقاصد:

مما يندرج ضمن دور المقاصد في إصلاح التشريع أن يكون التمثّل العلمي للمقاصد متطوّرا بحسب ما يحدث في الواقع من مستجدّ الابتلاءات في غير جمود على التصنيف الموروث. فالناظر في واقع الأمة اليوم يجد مشاكل كثيرة تقتضي معالجة تشريعية، ولكنه حينما يعود إلى مقاصد الشريعة المدوّنة في كتب المقاصد فإنه قد لا يجد ضمنها مقاصد يبني عليها الأحكام بصفة واضحة جليّة، فقد انغلقت تلك المقاصد عند الضرورات الخمس المعلومة وهي حفظ الدين، وحفظ النفس، وحفظ العقل، وحفظ المال، وحفظ النسل، وقال بعض القائلين: إن مقاصد الشريعة لا تعدوها بحال ولا يمكن إضافة شيء من المقاصد إليها. ولا نرى الأمر كذلك، بل إنه يمكن الإضافة إليها والزيادة عليها في سبيل معالجة مشاكل مستجدة، وذلك بإحدى طريقتين:

أولاهما: العمد إلى بعضها ليستخرج منها قسم من المقاصد يُجعل قسيما لها، إذ يجوز في الاعتبار أن ينزّل القسم من الشيء منزلة القسم له، إما لأهميته في ذاته، وإما لأهميته بالنسبة لما يتطلبه الوضع الواقعي الذي يستجد في زمن لاحق للتقسيم الأول، وما أخال التقسيم المأثور للضرورات الخمس إلا قد انتهج هو نفسه هذه المنهجية، فانظر إلى مقصد ضرورة حفظ العقل، أليس العقل قسما من مقصد ضرورة حفظ النفس، إذ العقل ليس إلا جزء من النفس، ولكن لأهمية هذا القسم من حفظ النفس نُزّل منزلة القسيم له. وعلى هذا النحو يمكن أن نضيف إلى الضرورات الخمس مقصد حفظ إنسانية الإنسان، وإلا فكيف سيعالج المشرع المقاصدي اليوم ما يتعرض له الإنسان من أخطار طمس الإنسانية فيه بما يتجاوز أخطار حفظ النفس على النحو المعهود في علم المقاصد.

إن مذاهب وفلسفات تهدف اليوم بل تعمل جاهدة على تغيير ماهية الإنسان، وطمس الفطرة فيه وما الفلسفة الوجودية، والدعوة الجندرية، والهندسة الوراثية إلا بعض التجليات لتلك الأخطار. وقد كان الإمام ابن عاشور سبّاقا إلى تمثل هذا المعنى، إذ جعل المقصد العام من التشريع « لا يعدو أن يساير حفظ الفطرة والحذر من خرقها واختلالها »[1] .كما يمكن أيضا أن نضيف إلى الضرورات مقصد حفظ المجتمع، وإلاّ فكيف سيعالج المشرّع المقاصدي ما يواجهه المجتمع الإسلامي والإنساني عامة من تحديات كبرى، تنذر بانهدام النظام الأسري وبتمزق المجتمعات تمزقات عظيمة، نشاهد أعراضا منها في المجتمع الإسلامي، ناهيك عن غير الإسلامية، وهو لا يجد من المقاصد المفصلة ضمن الضرورات الخمس ما تنبني عليه المعالجة التشريعية لهذا الخطب الذي ألمّ بالإنسانية.

وأما الطريقة الثانية، فهي أن تضاف إلى تلك الضرورات ضرورات من خارجها، لم تكن الدّواعي الواقعية قد دعت المقاصديين القدامى إلى تقريرها. ومثال ذلك إضافة مقصد حفظ البيئة، وإلا فكيف سيعالج المشرّع المقاصدي الأزمة البيئية التي تنذر بالدمار الشامل للأرض ومن عليها، وهو لا يجد في المدونة المقاصدية هذا

[1] ابن عاشور . مقاصد الشريعة : 202

المقصد الضروري، والحال أنه مقصد شرعي ضروري لا ريب، إذ تتوقّف الحياة كلّها على حفظ البيئة. إن المشرع حينما يتصدى للمشاكل ليعالجها معالجة شرعية، ولا يجد في مدونة المقاصد ما يهديه، فإن المقاصد تكون إذن بغيابها عنه أو اضطرابها في ذهنه معطلة لنظره التشريعي، فإذا ما وجدت مقررة مبسوطة بوضوح وتفصيل وتجديد فإن ذلك يكون خطوة ضرورية مهمّة في إصلاح التشريع.

ثالثا ـ التحقيق في مآلات المقاصد:

إن هذا التحقيق في ذات المقاصد مرحلة ضرورية في إصلاح التشريع ولكنها غير كافية، فتأتي إذن المرحلة الثالثة، وهي التحقيق في أيلولة المقاصد عند التنزيل على الواقع. فإنّ على المشرع المقاصدي أن لا يكتفي بالتحديد النظري للمقصد المناسب ليبني عليه حكما يبتغي به معالجة قضية من القضايا، وإنما عليه في سبيل التفعيل المقاصدي أن يستشرف مستقبل المقصد الذي حدده وبنى عليه حكمه فيما إذا كانت ظروف الواقع وملابساته سوف تسمح للمقصد المحدد الذي بني عليه الحكم أو القانون بأن يتحقق بالفعل عند التنزيل، فيمضي إذن في تقرير حكمه أو قانونه، أو أنها لا تسمح بذلك فلا يكون له تحقق، فيعدل عنه إلى غيره مبنيا على مقصد آخر، وذلك لأن للواقع الجاري منطقا خاصا به يكون أحيانا معاندا للمنطق النظري، فعلى المشرع أن يمتد ببصره المقاصدي إلى ذلك المنطق العملي، ولعل هذا هو المقصود من اشتراط أن يكون المجتهد فقيها بأحكام الشرع وفقيها أيضا بأحكام الواقع وملابساته.

إنك لو مررت بلص يسرق مالا في حرز، فربما ألزمت نفسك بحكم منعه من ذلك بناء على مقصد حفظ المال، أو مقصد الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ولكنك كمشرع مقاصدي عليك أن تنظر في مآل هذا الحكم في تحقق مقصده من عدمه، فإن نظرك هذا قد يصل بك إلى تبين أن المقصد مما قررت من حكم سوف لن يتحقق لأن اللصّ مسلّح شرير، وسينتهي به الأمر لو نزّلت الحكم الشرعي في شأنه إلى أن يصيبك بالأذى فيؤول الأمر إلى حصول مفسدة من حيث يهدف الحكم المشرّع إلى تحقيق مصلحة، وحينئذ فعليك أن تغير الحكم بناء على أيلولة المقصد الذي بنيته عليه، وقد مرّ ابن تيمية مع رفيق له على جمع من التتار يشربون الخمر، فهمّ صاحبه بأن ينزّل في حقّهم حكم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فحجزه ابن تيمية عن ذلك قائلا: : « إنّما حرّم الله الخمر لأنّها تصدّ عن

ذكر الله وعن الصلاة، وهؤلاء يصدّهم الخمر عن قتل النفوس وسبي الذرّية وأخذ الأموال، فدعهم »[1] .

غير أنّ اعتبار المشرع لأيلولة المقاصد كي يبني عليها الحكم الشرعي المناسب تحفّ به إشكالات جمّة، فكيف سيعلم هذه الأيلولة وهي لن تحصل إلا لاحقا عن الزمن الذي يكون فيه النظر التشريعي؟ وقد كان الإمام الشاطبي مستشعرا لهذا الإشكال، فبعدما شرح وجوب اعتبار أيلولة المقاصد في قوله :« إن المجتهد لا يحكم على فعل من الأفعال الصادرة عن المكلفين بالإقدام أو بالإحجام إلا بعد نظره فيما يؤول إليه ذلك الفعل، فقد يكون ذلك الفعل مشروعا لمصلحة تستجلب أو لمفسدة تدرأ، ولكن له مآل على خلاف ما قصد فيه، فإذا أطلق القول في الأول بالمشروعية فربما أدى استجلاب المصلحة إلى مفسدة تساوي المصلحة أو تزيد عليها فيكون هذا مانعا من إطلاق القول بالمشروعية...»[2] ووصف هذا الاجتهاد المقصدي بأنه: « صعب المورد إلا أنه عذب المذاق محمود الغبّ جار على مقاصد الشريعة » أورد عليه إشكالا بقوله: « إنّ اعتبار وجود الحكمة [أي حصول المقصد] في محلٍّ عينا لا ينضبط؛ لأنّ تلك الحكمة لا توجد إلاّ ثانيا عن وقوع السبب [أي عن تطبيق الحكم]، فنحن قبل وقوع السبب جاهلون بوقوعها أو عدم وقوعها ... وإذ لم نعلم وقوع الحكمة فلا يصحّ توقّف مشروعية السبب على وجود الحكمة»[3] .

وفي سبيل حلّ هذا الإشكال في سياق تفعيل المقاصد يمكن للمشرع أن يسترشد بمجموعة من القواعد التي من شأنها أن تكشف له مآلات المقاصد قبل الوقوف عليها عيانا، ولو على سبيل الظنّ الغالب، فالله تعالى لم يتعبّدنا في الأحكام باليقين وإنما تعبّدنا بالظنّ الغالب. وربما يتوفر اليوم من العلوم ما يساعد على هذا الاسترشاد ما لم يتوفّر للسابقين. ومن تلك القواعد نذكر ما يلي:

---

[1] ابن القيم . إعلام الموقعين : 13/3

[2] الشاطبي، الموافقات: 4، 141

[3] نفس المصدر والصفحة

1 . مسلك الاستقراء الواقعي:

لعلّ هذا المسلك هو من أبين المسالك في استكشاف مآلات الأفعال قبل وقوعها، فحينما يُطبّق حكم مّا من الأحكام أو قانون ما من القوانين على أفعال عديدة في زمن معيّن أو في فاعلين معيّنين، ويتبيّن بنتائج الواقع أنّ ذلك التطبيق لم يتحقّق به المقصد المبتغَى منه، فإنّ ذلك يكون دليلا على أنّ تطبيق الحكم على أمثال الحالات التي طُبّق فيها سوف يؤول إلى نفس المآل من عدم تحقيق المقصد، ويكون بذلك استقراء المآلات كما تحقّقت في الواقع منهجا يُعلم منه أحوالها قبل وقوعها.

ومثال ذلك ما بنى عليه ابن تيمية وابن القيّم فتوى اعتبار الطلاق ثلاثا بلفظ واحد طلقة واحدة؛ فقد رأيا باستقرائهما لوقائع زمنهما أنّ إمضاء الطلاق ثلاثا بلفظ واحد طلاقا باتّا كما أفتى به عمر رضي الله عنه ومضى عليه الناس بعده قد أفضى إلى فشوّ التحليل لما غدا عليه الناس من رقّة في الدين، وهي مفسدة أكبر من مفسدة التهاون بالطلاق والاستهتار به تلك التي بنى عليها عمر رضي الله عنه فتواه، فعُلم من هذا الاستقراء الواقعي أنّ الحكم ببتّ الطلاق بلفظ الثلاث سيكون مآله نفس المآل، وهو عدم تحقّق مقصد رفع مفسدة الاستهتار بالطلاق. ، فعدل إذن عن تنزيل اجتهاد عمر إلى اعتبار الطلاق بالثلاث طلقة واحدة.

وفي عصرنا هذا أصبح استقراء الوقائع علما قائما بذاته، يقوم على قوانين وقواعد دقيقة منضبطة في الإحصاء والتصنيف والاستنتاج، وأصبحت تُبنى على نتائجه الخطط والبرامج والمشاريع، استدلالا بما هو كائن على رسم ما ينبغي أن يكون لتفادي مفاسد وتحرّي مصالح، وهو ما ينبغي على المشرع المجتهد أن يستعمله مسلكا في التعرّف على مآلات المقاصد كما يجري بها الواقع، حتى إذا ما علم بيقين أو بظنّ غالب أنّ تلك المآلات هي التي ستقع مستقبلا، بنى أحكامه وفتاواه على اعتبارها بحيث يتحقّق المقصد الشرعيّ منها، فهذا مسلك يتوفّر عليه المشرعون اليوم بأوضح وأقوم مما كان بين يدي السابقين

2 . مسلك الاستبصار المستقبلي:

أصبح اليوم استشراف المستقبل علما قائم الذات، تقنّن له القوانين وتقعّد له القواعد، ومن خلال تلك القوانين والقواعد تُستطلع الآراء، وتُستبان عزائم الأفعال، وتُحلّل مكنونات النفوس الفردية والجماعية، وتُجمع المؤشّرات من جاري الأحداث والوقائع، ثمّ يُبنى من كلّ ذلك بطرق علمية تصوّر لأيلولة الأوضاع في شتّى مجالات الحياة.

إنّ هذا العلم لئن كانت نتائجه غير قطعية، إلاّ أنّه كثيرا ما ينتهي إلى تلك النتائج بالظّنّ الغالب؛ ولذلك فإنّه تُبنى عليه اليوم المخطّطات المستقبلية في الاقتصاد والسياسة والاجتماع، فيمكن إذن استثماره مسلكا في معرفة مآلات الأفعال، تحرّيا لما هو من قواعده ينتج نتائجه بالظنّ الغالب، لتكون تلك المآلات معتبرة في تطبيق الأحكام المفضية إلى مقاصدها.

ونحسب أنّ هذا المسلك كان من حيث الأصل مستخدما من قِبل المجتهدين، فعمر بن عبد العزيز على سبيل المثال لمّا تولّى الملك أجّل تطبيق بعض أحكام الشريعة، فلمّا استعجله ابنه في ذلك، أجابه بقوله: « أخاف أن أحمل الحقّ على الناس جملة، فيدفعوه جملة، ويكون من ذا فتنة»[1]. فما ذلك الاجتهاد التشريعي من عمر إلاّ لاستقرائه مستقبل أيلولة تطبيق أحكام الشرع جملة على الناس، استدلالا بمؤشّرات من أحوالهم النفسية والاجتماعية والإيمانية، فلمّا أصبح اليوم هذا الاستكشاف المستقبلي علما، فما أحرى المشرعين أن يستخدموه مسلكا في العلم بمآلات الأفعال.

3 . مسلك الاسترشاد بالعادة الطبيعية:

كما بني الكون كلّه على ترابط علّي بين ظواهره ومكوّناته، بحيث يُستدلّ ببعضها على وقوع بعض، فإنّ الإنسان في مكوّناته وتصرّفاته الفردية والاجتماعية بُني أيضا على قانون طبيعي تترابط فيه المقدّمات والنتائج ترابطا سببيا، وقد كشف علم النفس الفردي والاجتماعي وعلم الاجتماع على الكثير من تلك القوانين

[1]. راجع: الشاطبي، الموافقات: 2،148

الطبيعية، بما أفسح المجال لأن يُعلم الكثير من التصرّفات المستقبلية للإنسان بناء على العلم بمقدّماتها السببية المفضية إليها.

إنّ هذه العادات الطبيعية في الكيان الإنساني الفردي والاجتماعي يمكن أن تُستخدم أسلوبا في الكشف عن مآلات الأفعال إلى مقاصدها، فيُستدلّ وفق هذه العادات بمقدّمات حاصلة على نتائج لها سوف تحصل بمقتضى الترابط الطبيعي بين المقدّمات والنتائج، ويبني المشرع المجتهد على ذلك العلم المسبق بمآلات المقاصد التي بنى عليها الأحكام، فيرجّح لها من تلك الأحكام ما يغلب على ظنّه أنّها تحقّق مقاصدها، ويتفادى تلك الأحكام التي يغلب على ظنّه أنّ مقاصدها سوف لا يكون لها تحقّق لسبب من الأسباب التي ذكرناها آنفا.

ونحسب أنّ هذا المسلك في الكشف عن المآلات قد استعمله المجتهدون قديما من حيث أصله العامّ، فعمر بن الخطّاب رضي الله عنه أوقف العمل بتطبيق حدّ السرقة في عام المجاعة، وربّما كان ممّا حمله على ذلك استكشافه للمآل الذي سيؤول إليه إمضاء هذا الحكم، وهو مآل لا يتحقّق فيه مقصده، إذ المقصد منه هو ارتداع السارق وارتداع من يشهد عقوبته لاستتباب الأمن بين الناس، ولكن هذا الارتداع لا يحصل في النفوس إذا ما مسّها حرّ الجوع، إذ الجوع بمقتضى العادة الطبيعية في الإنسان عامل غلاّب يطغى على نازعة النفس اللّوّامة إلى الارتداع بالعقوبة، فهذا القانون الطبيعي في النفس البشرية لعلّه كان من المسالك التي استكشف بها عمر بن الخطاب مآل المقصد من حدّ العقوبة عام المجاعة، فرأى أنّ ذلك المقصد سوف لن يتحقّق فأوقف تطبيق الحدّ. وبين يدي المجتهدين اليوم من القواعد والقوانين في طبائع الإنسان مادّة ثريّة ما أحراهم بأن يستثمروها في الكشف عن مآلات الأفعال لتشريع القوانين المناسبة المحقّقة للمصالح.

4. مسلك الاسترشاد بالعادة العرفية:

قد تكتسب المجتمعات في التعامل بين أفرادها عادات وأعرافا وتقاليد يتواضع عليها الناس، وتصبح بينهم كالقواعد والقوانين التي تجري عليها التصرّفات،

وتُحاكم إليها المواقف. وهذه العادات العرفية قد تكون في بعض الأحيان سببا في أيلولة بعض الأحكام الشرعية عند تطبيقها إلى مآل لا يتحقّق به مقصدها، في حين أنّ ذلك المقصد يتحقّق في حال من ليس من عاداتهم تلك العادة.

وبناء على ذلك فإنّه يمكن للمشرع المجتهد أن يستخدم علمه بالعادات والأعراف ليستبين منها بعض مآلات ما يحكم به من أحكام الشرع أو ما يشرع من القوانين، فإذا تبيّن له أنّ عادة مّا من عادات القوم ربّما أدّت بيقين أو بظنّ غالب إلى أيلولة حكم من الأحكام أو قانون من القوانين أيلولة لا يتحقّق بها مقصده، اتّخذ من ذلك الانكشاف للمآل بمسلك العادة العرفية طريقا للحكم بحكم آخر يؤول إلى تحقيق المصلحة.

ولعلّ من أصول هذا المسلك في استكشاف المآل ما جاء في قوله تعالى: ﴿**وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ كَذَٰلِكَ زَيَّنَّا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلَهُمْ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِم مَّرْجِعُهُمْ فَيُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ**﴾ (الأنعام،108)، فمن الأعراف المتفشّية في المجتمعات أنّ من يُسبّ له من هو أثير عنده من إله معبود أو أب أو أمّ فإنّه يردّ على السّابّ بأن يسبّ له نظير ذلك الأثير، فلعلّ هذه العادة كانت متفشّية عند أهل الجاهلية، كما قد توحي به بعض الروايات في سبب نزول هذه الآية من أنّ المشركين قالوا للنبيّ صلّى الله عليه وسلّم: لئن لم تنته عن سبّ آلهتنا وشتمها لنهجونّ إلهك ، فنهى الله تعالى سبّ أوثان الجاهلية لما يترتّب على ذلك بحكم العادة من سبّ الله تعالى. ونظير ذلك في الحديث النبوي ما جاء من نهي عن سبّ الرجل أباه بأن يسبّ أبا الرجل فيسبّ أباه[1] ، فكأنّ ذلك إذن من العادات الفاشية في الأقوام، فهذا الأصل المشار إليه في القرآن والحديث يمكن أن يبنى عليه مسلك في استكشاف مآلات الأفعال في تحقيق مقاصدها من عدمه، هو مسلك الاستكشاف بالعادات العرفية .

[1] أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، باب بيان الكبائر

5 . مسلك الاسترشاد بقصد الفاعل:

إذا كان نظر المشرّع في المسالك السابقة يتّجه في استكشاف المآلات إلى الظروف الخارجة عن مقاصد الفاعلين فإنّ مقاصد الفاعلين ونواياهم يمكن أن يكون النظر فيها مسلكا من مسالك هذا الاستكشاف. ووجه ذلك أنّه وإن لم يكن مقصد الفاعل من فعله مرتبطا ارتباطا علّيا بمآل ذلك الفعل، إذ قد يؤول الفعل إلى ما يوافق النيّة وقد يؤول إلى ما يخالفها، إلاّ أنّ نيّة الفاعل من فعله هي عنصر مهمّ من العناصر المحدّدة لنتائجه وآثاره، فبالنيّة يكون الحزم في إتمام الفعل على وجهه الأكمل، واستجماع الوسائل لذلك، فتسري إذن تلك النيّة سريانا قد يكون محسوسا وقد يكون غير محسوس في أرجاء الفعل ومفاصله ومقدّماته، فيعطيه من قوّة الدفع ما ينتهي به إلى مآله المطلوب، وبها أيضا يكون التراخي والتهاون ممّا تنحلّ به عرى الفعل فلا يبلغ منتهاه المطلوب.

إنّ مقصد الزوج في إنهاء الزوجية عند توقيت معيّن من شأنه أن يؤثّر في أيلولة الزواج إلى مقصده الشرعي من تحقيق للنسل والسكينة والتعاون، فالزوج بنيّة التوقيت غير حريص في تصرّفاته على بناء العلاقة الزوجية بحيث تفضي إلى ذلك المقصد، إذ لمّا كانت هذه العلاقة ستنتهي عند أجل معيّن فلماذا ذلك البناء الذي سينهدم بعد حين؟ ولعلّ هذا هو أهمّ الأسباب التي حرّم من أجلها زواج المتعة، وحينما يكون هذا الزواج معلنة فيه نيّة التوقيت، فإنّ هذه النيّة قد سيكون لها نفس الأثر في أيلولة الزواج في حال الإضمار، فتكون تلك النيّة إذن أحد أهمّ المؤشّرات الكاشفة عن أيلولة الفعل من حيث تحقّق مقصده أو عدم تحقّقه.

وقد تعلم نيّة الفاعل بالتصريح، كما قد تُعلم بالقرائن والإشارات كحال ذلك الذي جاء يستفتي أحد الصحابة عن قاتل النفس هل له من توبة، فأفتاه بأن لا توبة له، فلمّا روجع في ذلك قال إنّني قرأت في وجهه نيّة القتل انتقاما فأفتيت بما أفتيت . ومن هذا الباب ما يُعلم من مآلات الأفعال من خلال ما يُمارسه بعض الفاعلين من الحيل، إذ هي ليست إلاّ مبنية على مقاصد للمتحيّل مخالفة لمقاصد

الشارع، فيُحكم عليها إذن بالمنع لما يُعلم من أيلولتها إلى خلاف المقاصد الشرعية بدلالة قصد الفاعل لها.

إنّ هذه المسالك في التعرّف على أيلولة المقاصد الشرعية تحقّقا وتخلّفا لتقرير الأحكام المناسبة ليست مسالك يقينيّة كلّها، وإنّما هي قد تنتج يقينا، وقد تنتج ظنّا يقوى أو يضعف بتفاوت بينها، وبتفاوت في الأحوال المندرجة ضمن الواحد منها، وعلى الناظر فيها أن يُحسن النظر وأن يتحرّى فيه غاية التحرّي، فإذا ما انقدح له يقين أو ظنّ غالب من خلال أيّ واحد منها بمآل من مآلات الأفعال المنظور فيها اعتبر ذلك المآل وأمضى الحكم الشرعي المناسب له، فهي إذن مسالك اجتهادية تحتاج إلى أقدار كبيرة من التحقيق والتثبّت، وهي على أيّة حال وسائل مساعدة على استكشاف المآلات.

إنّ العمل البرلماني هو في أساسه اجتهاد تشريعي، ولمّا كان التشريع في البلاد الإسلامية يطغى عليه الطابع الوضعي كما ألمحنا إليه، فإنّ البرلماني المسلم الذي يروم الإصلاح في تشريعه القانوني في اتّجاه الأحكام الدينية يمكن أن يستنجد في إصلاحه التشريعي بعلم المقاصد ليكون له دور في ذلك الإصلاح، ولكنّ ذلك يستلزم ثقافة مقاصدية علمية تكون فيها المقاصد الشرعية حيّة متطوّرة فاعلة، كما يستلزم فقها في الواقع لا يكتفي بالظواهر وإنما ينفذ إلى الأسباب والملابسات والمآلات، وحينما ينظم العلم بالمقاصد في حركيتها وفاعليتها إلى العلم بالواقع في ملابساته وتعقيداته ومصائره فإن ذلك يكون مدخلا مهمّا من مداخل الإصلاح التشريعي يكون فيه للمقاصد دور مقدّر.

العمل البرلماني بين التحديات القائمة والآفاق القادمة



عبد المجيد مناصرة[1]

أولا: التعريف والأهمية:

المقصود بالعمل البرلماني هو العمل السياسي الذي يقوم به البرلمانيون: مستقلون ومحزبون، فرادى ومجموعات، لجان ومجالس،هيئات رسمية وغير رسمية بصفتهم ممثلين عن الشعب، وفي إطار مهامهم الدستورية وصلاحياتهم القانونية ورسالتهم الحضارية وأدوارهم السياسية ومسؤولياتهم الاجتماعية.

الجميع يدرك أهمية البرلمان في الحكم الديمقراطي وما يمثله من توازن مقابل السلطة التنفيذية في إرساء دعائم الديمقراطية وتقوية أركان الدولة. وأهمية العمل البرلماني تكمن أيضا في تمثيل صوت الناخبين من أجل منع احتكار السلطة بين أيدي الحكومة ودوره في ممارسة الرقابة على أعمال الحكومة وإدارتها و في محاربة الفساد وضمان مصالح الشعب وحسن تمثيله. ويشمل العمل البرلماني الجوانب التالية:

- سن التشريعات
- الرقابة على الحكومة

[1] رئيس المنتدى الإسلامي العالمي للبرلمانيين، برلماني لثلاث عهدات، والوزير الأسبق للصناعة وإعادة الهيكلة، الرئيس الأسبق لحركة مجتمع السلم، صدرت له عدة كتب ومنها: دروس في العمل السياسي الإسلامي - الإصلاح السياسي أولوية غير قابلة للتأجيل - مقالات في الأزمة، ونشر عديد الدراسات السياسية والفكرية.

- الدفاع على مصالح الناخبين
- الدبلوماسية البرلمانية
- التواصل السياسي
- الحوار والتنسيق
- المشاركة في المبادرات الوطنية والدولية.

فالعمل البرلماني ينتزع احترامه في ساحات العمل السياسي وبناء الدولة من كونه عمل تمثيلي متمحور حول المواطنين. والبرلمانيون يوجدون من هذه الناحية في موقف متفرد باعتبارهم ينتمون إلى مؤسسة سياسية عليا وهيئة دستورية شرعية وسلطة منتخبة وغرفة تشريعية، والشعب يحتل صلب عملهم باعتباره مصدر السلطة ومحور التشريعات، ولكنهم في نفس الوقت أكثرهم تعرضا للنقد ويحمَلون في الغالب مسؤوليات غيرهم ويحاسبون على أخطاء المؤسسات والإدارات الأخرى.

ثانيا: مصدر التحديات:

يواجه العمل البرلماني تحديات كثيرة وقبل التعرض لبعضها وربما أهمها أولى بنا أن نحدد قبل ذلك من أين تأتي هذه التحديات؟ إن أغلب التحديات القائمة أمام العمل البرلماني تتوالد من المصادر التالية:

1/- واقع الأمة الإسلامية:

إن واقع أمتنا لا يليق بمكانتها وتاريخها ورسالتها فهو موسوم بالانقسامات والفرقة والتبعية والتخلف والأمية والحروب الداخلية والعنف الدموي وبهذا فهي مستهدفة من أعدائها محتلة بعض أراضيها وخاصة بيت المقدس وفلسطين، وخيراتها مستغلة وشعوبها مقهورة، وفي بعض الحالات كثيرة تستقبل سجونها الصالحين والإصلاحيين وبالمقابل تستقبل قصور حكامها الصهاينة الأعداء. ومن هنا تتولد التحديات التي تواجه أي إرادة ناهضة وراغبة في التغيير والإصلاح..

فالبرلمانيون يعملون في هذا الواقع وتقع على عاتقهم مع الأطراف الأخرى مسؤولية تغييره هذا الواقع، وإصلاحه ليستقيم مع تعاليم رسالة الإسلام ويوفر مقاما رياديا للأمة. وكما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم واصفاً حال أمتنا: **"يوشك أن تتداعى عليكم الأمم كما تتداعى الأكلة إلى قصعتها"**

2/- طبيعة الأنظمة الحاكمة:

إن جل الأنظمة الحاكمة في الدول العربية والإسلامية مطعون في شرعيتها في جانب من الجوانب على الأقل وأغلبها مع ذلك يجعل من الديمقراطية عنوان الحكمة.. ولكنه يطبقها بالطريقة التي تفيده ولا تنتج تغييرا ويظل هو مستمرا في الحكم، ديمقراطية تحت السيطرة وليس فيها مفاجآت، ويفضل كسب تزكية القوى الدولية له على كسب ثقة الشعب الذي يحكمه.

أنظمة حاكمة لا تغيرها الانتخابات ولا تحاسبها المؤسسات ولا تراجع عليها المراجع، فقط توفر بعض الهوامش تزيد وتنقص للعمل والاختيار والمعارضة. ومن هنا تتولد جملة أخرى من التحديات تواجه العمل البرلماني تقيد حدوده وصلاحياته وتنزل من سقف طموحاته وتمنع التوصل إلى التغيير الحقيقي والإصلاح المنشود في ظل تزايد مطالب المواطنين وتغيرها وإلحاحها.

3/- نوعية المهمة البرلمانية:

فهم الشعب وعموم الناخبين المهمة البرلمانية ليس دائما صحيحا إذ ينظر البعض للبرلمان على أنه وسيط للقيام بخدمات لصالح الناخبين وغالبا ما يحاسب البرلمانيون على الواقع الذي تصنعه الإدارة الحاكمة والسلطة التنفيذية وليس البرلمانيون ومجلسهم.

وتشارك في الأغلب الأنظمة الحاكمة بإعلامها في التشويش على المهمة البرلمانية لتشويه العمل البرلماني وإلصاق العجز والفشل به لتبرئة ساحتها والتنفيس على الشعب في توجيه معارضته للبرلمانيين وأدائهم.

وقد يغيب حتى عند بعض البرلمانيين فهم جوهر المهمة البرلمانية فيجعل القانون أداة لإصلاح الأوضاع وتغييرها والرقابة أداة انتصار للمبادئ الدستورية والمصالح العامة، فيقعون بذلك في لعبة الجمهور.

ومن هنا تتولد تحديات أخرى تزيد من ثقل المسؤولية الملقاة على عاتق العمل البرلماني الذي يحتاج رواده إلى المزيد من المثابرة والصبر.

4/- حساسية المرحلة الراهنة:

المرحلة الراهنة تتسم بالضعف الكبير والاستهداف الصارخ للاتجاهات الإسلامية إلى درجة تمكنت فيها بعض الدول من تصنيف الأحزاب الإسلامية الديمقراطية في خانة الإرهاب وتصوير المعارضة بكل الصفات المشينة من خيانة وعمالة...

وحساسية المرحلة ازدادت بعد الثورات المضادة، فيعمل البعض على بناء ديمقراطية بدون إسلاميين.. أنفقت بعض الأنظمة بسخاء كبير وقد تدخلت في شؤون أخرى من أجل إفشال المرشحين الإسلاميين الذين توفر ديمقراطية بلادهم هامشا من المنافسة.

ومن هنا تتولد جملة من التحديات تواجه العمل البرلماني الإسلامي وهو لذلك في حاجة إلى حكمة وذكاء..وتكيف ومرونة.

5/- خصوصية الرسالة الإسلامية:

البرلمانيون المسلمون الذين ينطلقون في أعمالهم من منطلقات إسلامية ويحتكمون إلى تعاليم دينهم ويجتهدون ويجدون لتحقيق ما تطلبه منهم رسالة الإسلام لمصلحة شعبهم ووطنهم ودولتهم، يجدون أنفسهم في مواجهة تحديات إضافية، فهم ينتمون إلى خير أمة أخرجت للناس وقد نفروا إلى هذه المهمة النيابية عن شعوب أمتهم.

قد رشحوك لأمر لو فطنت له فاربأ بنفسك أن ترعى مع الهمل

ثالثا: التحديات:

سأركز في هذه الورقة على 10 تحديات مهمة فقط بالرغم من أن العمل البرلماني في ظل الظروف القائمة تواجهه تحديات كثيرة وكبيرة:

1/- تحدي الانتماء:

تتعدد انتماءات البرلمانيين وأحيانا تتناقض وأحيانا أخرى تنازع أصحابها،ومن هذه الانتماءات: الدولة والأمة، الوطن والجهة، الحزب والقبيلة، المجتمع والطائفة، المذهب والإيديولوجيا، الحكومة والمعارضة....

وفي ظل مفهوم الدولة الحديثة وقيم المواطنة يتوجب على البرلمانيين تعميق انتمائهم للدولة الوطنية وخدمة أهدافها والدفاع عنها مع أن انتخابهم يتم غالبا على أساس حزبي، أو قبلي أو طائفي أو مذهبي، ولكن التحدي يكمن في قدرة العمل البرلماني على نسج هذه الانتماءات وتنسيقها بما يخدم قيم الديمقراطية والمواطنة والدولة الحديثة.

فالانتماء إلى القبيلة أو الجهة أو المذهب أو الطائفة.. حتى إن لم يكن عن اختيار، فإنه لا يُنكر بل أحيانا قد يمثل عنصر قوة وأساس عصبية.. ولكن الاصطفاف الحاد يضر بالعمل البرلماني ويمزقه ويخرجه عن مساره الوطني، وفي حالات معينة يفتح ثغرات كبيرة في جدران بناء الدولة الموحدة.

والانتماء إلى الحزب يكون على أساس القناعة بالبرنامج والأهداف وبالتالي فالحزب هو وسيلة لخدمة الوطن والدولة وليس شيء آخر ولا يمكن أن يخير البرلماني بين الدولة والحزب فيختار الحزب لأن الحزب هو جزء من الدولة والدولة هي دولة الجميع والمنافسة تكون على المسؤوليات والمعارضة موجهة ضد الحكومة وليس ضد الدولة .. ولذلك فإن انتماء البرلماني للأغلبية الحاكمة أو الأقلية المعارضة مسألة تحتاج إلى وعي وطني

تحدي الانتماء يفرض نفسه أيضا على العمل البرلماني لكي لا يبقى محصورا فقط في الشؤون الداخلية متنكرا ومتخليا عن المسؤوليات تجاه الانتماءات

الإقليمية والعالمية التي تجعل من العمل البرلماني ينظر إلى ما حوله ويساءل نفسه عن دوره تجاه قضايا الاحتلال المستمرة، خاصة احتلال فلسطين وتهويد القدس وتقسيم الأقصى من طرف العدو الصهيوني.. وتجاه قضايا الشعوب والإنسانية: الحرية، الديمقراطية، حقوق الإنسان، ضحايا الحروب، اللاجئين، مواجهة العنصرية، محاربة الفقر وتحقيق التنمية ونشر السلم ..

ويواجه العمل البرلماني هنا انغماس البرلمانيين في القضايا المحلية وانشغالهم بالأولويات الوطنية على حساب العمل على المستوى الإقليمي والعالمي مما يجعل العمل البرلماني المشترك ضعيفا لا ينال حيزا لائقا من اهتمامات البرلمانيين.

2/- تحدي الأداء:

دور العمل البرلماني لا تحدده فقط النصوص الدستورية والقانونية بل تحدده أيضا الأعراف السابقة والأفهام السائدة والآمال المعلقة..

فإن كانت النصوص تتحدث عن المهمة الوطنية للبرلماني وسلطته التشريعية ودوره الرقابي.. فإن الناخبين غالبا ما يرون في البرلماني ذلك الوسيط الداعم والخادم لهم .. يستجيب لمطالبهم السياسية والنقابية والمحلية.. وهنا يبرز نموذج النائب الخدماتي الذي يفضله كثير من المواطنين وعلى أساس ذلك يحوز على أصواتهم في بعض التجارب وان كانت قليلة توجد ميزانيات خاصة للمشاريع المحلية التي يتصرف فيها البرلمانيون.. وهذا دور تنفيذي قد يتعارض مع مفهوم الفصل بين السلطات.

ويكمن التحدي هنا في قدرة العمل البرلماني على أن يكون مفيداً للدولة ومفيدا للناخبين مع إدراكنا أنها مواءمة صعبة لأن حالات التناقض قائمة بين حاجات المواطنين ومقتضيات الدولة..

ولكن العمل البرلماني موكول إليه الأداء المتوازن المنبثق عن رؤية وقناعة وجماعية لأن الفرد يبقى ضعيفاً وقد يتيه في دروب الخدمات وأروقة الدواوين، ومكاتب البيروقراطية.

3/- تحدي النموذج:

البرلمانيون الإسلاميون ينظر إليهم بنظرة أخلاقية ويحاسبون على أسس الأخلاق أكثر من أي معيار آخر ويختارون بناءاً على هذه الصورة المرسومة في أذهان الناخبين.

فالعمل البرلماني هنا منتظر منه أن يقدم النموذج الرسالي النزيه أولا والناجح ثانيا والمتجاوز للحدود الجغرافية إلى الحدود الحضارية والإنسانية، وهذا التحدي كبير وثقيل خاصة إذا كان وهذا

الغالب يقف في صف المعارضة مما يفقده كثيرا من أدوات التدخل والتوسط وحل مشاكل الناخبين.. ولكن دوره الوطني ونزاهة عطائه وأمانة سلوكه تمكنه من القيام بالمهام الموكلة إليه.

وهذا النموذج منحاز إلى قضايا الأمة وشعوبها ينتصر للحق، ويصدع به ويرفع صوت المظلومين والمقهورين عاليا، ويتبنى قضايا الضعفاء والمستضعفين بجرأة وشجاعة ودون تمييز على أساس جغرافي أو سياسي أو لغوي أو طائفي..

4/- تحدي الديمقراطية:

البرلمانيون هم نتاج الديمقراطية ولكن في بلداننا الديمقراطية ليست كالديمقراطية إنما هي عندنا ديمقراطية مركوبة بالاستبداد أو قُل هي من نوع ديمقراطية الواجهة أو ديمقراطية الوجهين أو ديمقراطية الوجهاء.. أو هي من نوع الديمقراطية المحدودة التي لا تسمح بالتغيير، أو من نوع الديمقراطية الهشة القابلة للانقلاب عليها ومع ذلك فهي تتيح حيّزا للعمل يزيد وينقص، ومساحة للنضال تضيق وتتسع، وجب توظيفهما بالاستمرارية في النضال لمزيد من الديمقراطية.. ولتوطينها توطيناً ليس بعده استبدادا ولا انقلابا، عبر مسار الإصلاح والتغيير لتحقيق أهداف الشعوب وطموحاتهم في الحياة الحرة الكريمة، والتمتع بكامل حقوقهم الجماعية والفردية.. ووجب هنا التأكيد أيضا على أن النهج المتبع للوصول إلى هذه الغايات هو النهج السلمي الديمقراطي، وبضرورة التمسك به

والثبات عليه مهما كان صعبا وطويلا وأمامه معوقات شديدة وعقبات كثيرة .. فهو الأسلم والأرحم والأوفق ..

إن المعالجات التي تتم من أجل مكافحة العنف والإرهاب وتوطيد السلم والاستقرار لن تؤت ثمارها السليمة إن لم تؤطر داخل المنظومة الديمقراطية، لأن الديمقراطية بطبيعتها طاردة للعنف والتطرف والإرهاب، وجالبة للأمن والسلم والتنمية، وهذه غايات جامعة تسعى من أجلها كل الشعوب وتكلف بها ممثليها وحكوماتها وحكامها.

والتحدي الديمقراطي يبرز في تجربتنا الديمقراطية من خلال ما أسميه **"الفخ الديمقراطي"** ويتمثل في كون أحزابنا الإسلامية الملتزمة بالنهج الديمقراطي، تشارك باستمرار في العملية الانتخابية.. وهي عملية متحكم في نتائجها من طرف الحكومة تزويراً أو تزييفا، وبالتالي لا تتيح مجالا واسعا لتحقيق إصلاحات أو إجراء تغييرات، وبالتالي تكون نتائج المشاركة ضئيلة ومحدودة، وأمام رفع سقف الآمال والطموحات برفع سقف الخطاب والوعود.. تبدأ جموع من الناخبين بالامتناع عن المشاركة في الانتخابات ما دامت لا تنتج تغييرا.. وبالتالي تحرم أحزابنا ومرشحينا من كتلة أصوات معتبرة.. مما اضطر بعضهم إلى المقاطعة بعد ذلك، ولكنهم وجدوا أنفسهم مرة أخرى أمام ضرورة المشاركة.. وباستمرار المشاركة تستحكم حلقات هذا الفخ وتبقى أحزابنا رهينة الديمقراطية المحدودة التي لا تسمح بالتغيير إلا ما كان بطيئا ومحدودا ويحتاج إلى طول البال وسعة الأفق ودوام العمل، وتراكم الجهود.

فما المخرج من هذا الفخ؟ هل هو البحث عن البدائل الأخرى للديمقراطية؟ أكيد لا..

لأن كل البدائل الأخرى محصورة بين: الإرهاب والاستبداد.. وهي مدمرة وتمدد في عمر الأنظمة الديكتاتورية وتعطيها مبررات البقاء والاستمرار وتؤجل ساعة التغيير الحقيقي والمنشود.

فالحل يكمن ببساطة في ضرورة إتباع مسارات العمل المرحلي التالية:

1/- الاستمرارية في النضال الديمقراطي بوعي حكيم ونفس طويل وحس وطني رفيع.
2/- إصلاح المجتمع بالأفكار الراقية والقدوات الصالحة والأعمال الميدانية.. فحقيقة كما تكونوا يولى عليكم!

3/- تطوير الأحزاب السياسية فكراً وتنظيما وأداءً فشرط الإصلاح الصلاح والصلاحية.

4/- توطين الديمقراطية وترسيخ دعائمها بالإصلاحات السياسية المستمرة والمتقدمة.

5/- الحرص على الحوار والتوافق في إدارة الخلافات والتنوعات مع مختلف المكونات الوطنية.

6/- تنمية الاقتصاد لتلبية حاجات الشعب والقيام بواجبات الحكم..فالدولة القوية باقتصادها القوي.

7/- صناعة تحالفات وطنية وإقليمية ودولية داعمة للديمقراطية.

واضح من خلال هذا الشرح أن التحدي هنا يكمن في قدرة العمل البرلماني على توسيع دوائر الحرية وتوطين الديمقراطية وتكريس قيم التداول السلمي على السلطة وفرض احترام الجميع لقواعد المنافسة النزيهة.

5/- تحدي المواجهة:

العمل البرلماني بحكم طبيعته الديمقراطية هو في مواجهة مفتوحة مع الديكتاتورية والفساد والعنف والإرهاب... ولا يعقل أن يساند العمل البرلماني عملا استبداديا أو يأتلف مع الفساد أو يقبل بالعنف أو يتغاضى عن الإرهاب أو يمارس التطرف...

من هنا يبرز التحدي الذي يواجه العمل البرلماني محليا أو إقليميا أو عالميا ولذلك ندرك أن تحدي المواجهة يعني أن الطريق أمام العمل البرلماني مليء

بالمعارك وعليه أن يستعد لها بفكر وسطي ورؤية واقعية وشجاعة سياسية ونضال دائم وعمل جماعي وتحالفات إستراتيجية وشراكات متعددة...

فالعمل البرلماني مطالب بتبني قيم الاعتدال الإسلامي والتزود بآليات النضال الديمقراطي وتوسيع من جغرافية العمل والانخراط في المبادرات الجماعية..

6/- تحدي التمثيل:

العمل البرلماني ميزته أنه تمثيلي يستمد شرعيته من ناخبيه فهو ليس وظيفية إدارية ولا هو عمل مأجور ولا هو خدمة تطوعية بل هو وكالة عن الشعب لتمثيله .. والتمثيل مسؤولية ثقيلة لأنها أمانة تجاه الشعب والدولة والأمة...

وبات هذا التحدي أكثر أهمية بوجود هيئات منافسة للعمل البرلماني في التمثيل الشعبي وكذلك في ظل تآكل قاعدة التمثيل بفعل إفراغ الانتخابات من محتواها التنافسي وتجريد البرلمان من سلطته الرقابية.

وتكمن خطورة هذا التحدي في صعوبة تمثيل شعب في ظروف صعبة تختلط فيها الحاجات وتتناقض فيها الانتماءات وتضيع فيها الأمانات فالشعوب التي يعيش جزء كبير منها تحت خط الفقر وتنتشر فيها الأمية ويلعب بعقولها الإعلام الرسمي والخارجي وتنهك قواها في المشاكل اليومية وتصرف اهتماماتها بعيدا عن حقوقها الأساسية ومصالحها الأصلية ،ويفرق بينها بشتى المؤامرات والدسائس ،وتعزل بخبث عن مصادر قوتها وتسلب إرادتها فتضيع اختياراتها.

فتمثيل هذه الشعوب مسؤولية ضخمة وأمانة ثقيلة إلا على من أدرك أن المسؤولية جماعية تحتاج إلى تعاون وفي إطار منظم..

7/- تحدي المنافسة:

المنافسة هي المناخ الطبيعي للعمل البرلماني فهو في تنافس مستمر بداية بالانتخابات التمثيلية إلى الأداء داخل البرلمانات أو خارجها أو في إطار العمل المشترك .. وبالتالي فالعمل البرلماني يحتاج إلى تقوية قدراته التنافسية وتنمية مهاراته البشرية وتعزيز إمكانياته المادية. والشعور بالمنافسة المستمرة يصنع حالة

يقظة دائمة وحالة تبصر فائق وحالة متابعة دقيقة. المنافسة تحدي يظل قائما أمام العمل البرلماني من أجل المراجعة والتجويد والتجديد لتحقيق الأفضل. والمنافسة أحيانا تكون شخصية وأحيانا سياسية وأحيانا فكرية وأحيانا حضارية وكلها جوانب وجب الانتباه إليها مع ضرورة إدراك أن المنافسة تنبع أساسا من إرادة داخلية للتفوق على الذات.

8/- تحدي التشريع:

الكثيرون يعتبرون أن الوظيفة الأساسية للعمل البرلماني هي التشريع وسن القوانين ولو سألتهم ما هو العمل البرلماني لأجابوا بجملة واحدة هي "**سن التشريعات**" وبالتالي فإن مسؤولية القوانين هي مسؤولية البرلمان بالرغم من أن الغالبية الساحقة من القوانين إن لم تكن كلها هي من اقتراح الحكومة ومع توفر الحكومة على الأغلبية في البرلمان يصبح دوره هو المصادقة على اقتراحات الحكومة والأقلية المعارضة تظل محدودة إن لم تكن معدومة التأثير في هذه العملية.

وأمام مهام إصلاح التشريعات طريقا لإصلاح السياسات التي تعتبر أولوية ديمقراطية في بناء دولة حديثة تقوم على أساس الحق والقانون فان العمل البرلماني يواجه هذه التحديات الكبيرة التي تفرض عليه إصلاحا تشريعيا ينسجم مع مبادئ وقيم المجتمع وينبع من ضروريات المرحلة ويستجيب لمطالب المجتمع ولا يخضع لإرادة الحكومات التي تغلب عليها سياسة اليوميات المحلية والاستجابة للضغوطات الخارجية.

9/- تحدي المشاركة:

العمل البرلماني غير انعزالي بل هو تشاركي يبحث عما يجمعه مع الآخرين .. وهو في نفس الوقت له خصوصيته التي تمنعه من التبعية للآخر أو الذوبان فيه ... هناك مبادرات تطرح وجهود تقام ومنصات تنصب وتحالفات تعقد محليا وإقليميا وعالميا والعمل البرلماني مدعو للمشاركة فيها على أساس مفهوم الشراكة وثقافة التعاون.

مثال ذلك مبادرات المصالحات الوطنية ومبادرات دعم الديمقراطية ومبادرات التنمية المستدامة ومبادرات الحوار الحضاري ومبادرات حل الأزمات ووساطات تسوية النزاعات.. فكلها تتيح دورا للعمل البرلماني وتفرض إسهامه.

وعلى المستوى الدولي أصدر الإتحاد البرلماني الدولي في السنوات الأخيرة عدة وثائق تخدم هذا التوجه من بينها **"تعزيز دور البرلمانات في تسوية النزاعات وفي المرحلة اللاحقة لها"** في 2005 .

كما وضع الإتحاد في 2016 بالتعاون مع "**المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد**" و"**برنامج الأمم المتحدة للتنمية**" و"**البنك الإسلامي للتنمية**"دليلا برلمانيا يحدد دور البرلمانيين في إنجاز **"خطة التنمية المستدامة 2030"** للأمم المتحدة المعتمدة في 25 سبتمبر 2015 من طرف قادة العالم، وصادق المؤتمر العالمي لرؤساء البرلمانات الرابع في سبتمبر 2015 على إعلان **"وضع الديمقراطية في خدمة السلام والتنمية المستدامة، ببناء العالم الذي يريده الناس".**

10/- تحدي العولمة:

أصبح العالم بفضل تطور تكنولوجيا الاتصال مترابطا أكثر فأكثر قريبا بعضه من بعض شديد التأثر والتأثير فيما بينه ...والعمل البرلماني ينظر هو أيضا إلى هذا الترابط والقرب وتبادل التأثير من زاوية الانخراط فيه ...

غير أن هناك قوى مهيمنة تريد أن تصبغ بإرادتها ونفوذها وذوقها واختياراتها وقيمها العالم وجميع ما ينتمي إلى هذا العالم في عولمة قاهرة للضعيف وملغية لإرادة الأغلبية، وصلت ببعض الأكاديميين أن طرحوا نظرية **"نهاية التاريخ"**.. لذلك فالعولمة تحدي آخر يواجه العمل البرلماني ويفرض عليه التزامات معينة .. وليست كل العولمة شر أو كلها ضرر بل فيها جوانب خير ومواطن نفع .. من هنا تقع على العمل البرلماني بحكم تمثيله الشعبي أن يكون صوتا للشعوب مدافعا عن التعدد والتنوع واحترام الخصوصيات، و مدافعا عن العدل والحرية، وإصلاح المنظومة الدولية.

رابعا: الآفاق القادمة:

أرى والله أعلم برغم صعوبة المرحلة وحساسيتها وضعف الأمة وتفرق دولها وهشاشة الوضع وخطورته فإن الأفاق القادمة والتوجهات المستقبلية تحمل بعض الآمال التي تكفي أهل الإيمان وحملة الرسالة ورواد التغيير أن يبنوا عليها ويوسعوا من مساحات التفاؤل فيها ويواصلوا مسيرة نضالاتهم، ومن بينها:

1/- تزايد الوعي الشعبي وتحرره في ظل تطور وسائل تكنولوجيات الاتصال واتساع مجال استخدامها.

2/- فشل وإخفاق محور الثورات المضادة وكثرة الأزمات التي نشرها.

3/- الدفع الدولي بعجلة الإصلاحات السياسية ولو ببطيء نحو الأمام كسبيل لمواجهة التطرف والإرهاب ومنع التغييرات الثورية المفاجئة.. وخاصة مع التكلفة الباهظة التي تتحملها حين تساند الأنظمة القمعية الاستبدادية الفاسدة.

4/- اعتراف الأنظمة بالمعارضة البرلمانية وإفساح لها بعض المجال للعمل وفقا لحقوق دستورية تحميها.

5/- تعاظم دور البرلمانيين في المجال الدولي والإقليمي وفقا لسياسات الهيئات الدولية.

تطوير المنتدى:

سأترك مجالات التطوير المتعلقة بالعمل البرلماني المحلي جانبا فستتناوله الندوات المخصصة لذلك التي سيتحدث فيها رؤساء الوفود البرلمانية وأركز على آفاق تطوير المنتدى كعامل مشترك يجمعنا، وقبل ذلك أذكر البرلمانيين الحاضرين معنا بلمحة عن ماضي المنتدى.

لقد تأسس المنتدى العالمي للبرلمانيين الإسلاميين في 19 -01-2007 بجاكرتا - إندونيسيا بمشاركة حوالي 200 نائباً يمثلون18 دولة، ثمرة عمل تحضيري استمر سنتين، تولته لجنة تشكلت لهذا الغرض.

واستهدف المؤسسون من خلال تأسيس المنتدى، إيجاد إطار يجمع جهودهم وينسقها ويفعل التعاون والتضامن بينهم ويقدم صورة إيجابية عن البرلمانيين الإسلاميين ويحمي وجودهم وينهض بالعمل البرلماني ليشارك في الإصلاح السياسي ،

ويصون هوية الأمة ،وينتصر لقضاياها ويضمن الحريات و الديمقراطية ،ويساهم في محاربة العنف و الإرهاب والتطرف ويفعل الحوار والتواصل بين جميع الأطراف.

وقد حرص المنتدى على الحفاظ على استقلاليته واستقلالية قراراته، وابتعد عن الدخول في الصراعات بين الأنظمة والحكومات وعن النزاعات المذهبية والطائفية..وأختار الانحياز إلى قضايا الأمة وشعوبها والالتزام بالمبادئ والقيم..

كانت المرحلة السابقة مليئة بالأنشطة والحضور الإيجابي الذي سجله المنتدى في الساحة، فقد تزايد عدد أعضاء المنتدى ووصلوا إلى حوالي (600) عضو وأسست (5) فروع وعقدت ندوات كثيرة ومؤتمرات عدة وأجريت اتصالات دبلوماسية ودولية عليا، ونظمت مجموعة دورات تدريب مهمة في مجالات العمل البرلماني المتنوعة لأعضائه.. إلى أن تغيرت الظروف وحدثت الثورات المضادة لثورات الشعوب وجاءت الانتكاسة الديمقراطية واستمر التزوير الانتخابي والتزييف السياسي.. فأوجد كل ذلك بيئة خانقة للعمل البرلماني ومقيدة للمنتدى، مما أعاق هياكل المنتدى وأنشطته، ويكفي أن نذكر هنا ونذكر بوجود رئيس المنتدى الأستاذ حسين إبراهيم وعضو الهيئة التنفيذية الدكتور حسن حمدي وعضو مجلس الإدارة الدكتور حازم فاروق (فرج اللهم عنهم وعن جميع إخواننا المظلومين ونصرهم) بتهم باطلة ملفقة من أجهزة نظام الانقلاب في مصر.

كما تولى بعض أعضاء الهيئة التنفيذية مسؤوليات وزارية في حكوماتهم فتخلوا بحكم القانون الأساسي للمنتدى عن مسؤولياتهم القيادية.

ولكن مع ذلك حاولت بقية قيادة المنتدى أن تتغلب على الظروف وتستمر في أداء رسالتها وأسست بالتشارك مع مؤسسات أخرى مجموعة هيئات تقوم بأدوار ووظائف محددة:

- التنسيقية العالمية للحقوق والحريات.

- ملتقى العدالة والديمقراطية.

- رابطة برلمانيين من أجل القدس.

وظل المنتدى يعيش صعوبات مالية كبرى خاصة في المرحلة الأخيرة قلصت نشاطه إلى الحد الأدنى، وهي مشكلة أيضا معيقة تحتاج إلى حل ويجب أن تشكل لجنة بحث خاصة بالموضوع.

ويمكن أن نضيف إليها مشاكل انشغال عدد كبير من قيادات المنتدى بأعمال أخرى مهمة، وأيضا طغيان الأولوية المحلية على الاهتمام بالمنتدى في ظل ظروف إقليمية صعبة.

اليوم وبعد مرور 11 سنة من عمر المنتدى فإن الساحة في حاجة للمنتدى ودوره ليستأنف رسالته ويستمر عطاؤه ويستكمل مسيرته، ونحتاج من أجل ذلك أن نتلمس معا المسار الصحيح الذي يجب أن يسلكه المنتدى ليصل إلى تحقيق أهدافه.

ونرى أن المنتدى عليه أن يبحث في توجهاته المستقبلية بإمعان ليخطوها بثقة وفعالية ونجاح، على ضوء التجربة والرصيد وبمراعاة الواقع والإمكان.

وتقترح الورقة 5 توجهات مستقبلية كبرى راسمة للمسار محددة للمسلك ومطمئنة على المسيرة..

1/- التفعيل:

العمل على إعادة تفعيل المنتدى وإحياء دوره وبعث نشاطه وتجديد العضوية، وتنشيط الفروع، والبداية تكون من خلال هذا المؤتمر الثالث وإنجاحه شكلا ومضمونا.

2/- التكييف:

مطلوب في هذه المرحلة من المنتدى إذا أراد الاستمرار أن يتكيف مع متطلباتها لأن **"الظروف تكيفنا ولا تتلفنا"** كم كان يقول إمام نهضة الجزائر عبد الحميد بن باديس .. ويشمل ذلك الاسم والوثائق والأنشطة والسياسات والبرامج...

3/- التركيز:

لم يعد مجديا أن يبقى المنتدى موزعا على عدد كبير من مجالات العمل والاهتمام خاصة بعد مساهمته في تأسيس هيئات مختصة تتولى تقاسم الأعمال

والأعباء مع المنتدى فالأولى أن يتوجه نحو تركيز جهوده وأعماله على الوظيفة الأساسية للعمل البرلماني وهي التشريع والرقابة ،وما ارتبط بها من مقتضيات الحرية والحقوق... وهذا لا يعني إهمال المجالات الأخرى بل هو التركيز وفقاً للأولويات...

4/- التجديد:

يقع على عاتق العاملين في المجال العام الإسلامي أن يفتحوا ورشات كبيرة حول تجديد الفكر والخطاب والسياسات والتنظيم والأداء والتمويل..والمنتدى طرف أساسي في هذه العملية التجديدية التي تحسن قراءة الواقع دون إنكار وتستفيد من الرصيد دون إهمال وتستشرف المستقبل دون تشاؤم.

5/- التوسيع:

من بين التوجهات المستقبلية للمنتدى التوجه نحو توسيع رقعة العمل الجغرافي، نحو آفاق: إفريقيا و آسيا... وهي مناطق خصبة وأقل تعقيدا من المنطقة العربية، وتحتاج إلى آليات عمل خاصة بها.

تلك عي التحديات القائمة وهذه هي الآفاق القادمة وبينهما يتحدد مسار العمل البرلماني، فتتحول التحديات إلى فرص، والآفاق إلى واقع، والأمنيات إلى نيات، والنظريات إلى أعمال...

وبالله التوفيق

الورشات

- ورشة: محاربة الفساد

د. ناصر جاسم الصانع

- ورشة: العلاقات العامة للعمل البرلماني

د. ناصر المانع

- ورشة: إدارة الصراع السياسي

د. مصطفى محمد الأكرادي

- ورشة: الرقابة البرلمانية

د. مصطفى عزب

ورشة: محاربة الفساد



- **رئيس الورشة:** د.ناصر جاسم الصانع.

- **الأعضاء:** إسلام العمري، ناصر حمدادوش، محمد العيد عبد الغني فرح، أمين محمود بن محمود نجار، عزام الهنيدي، إسحاق عيسى يوسف، حسن عريبي، صالح المخزوم، عبد السلام غويلة، أمينة عمر المحجوب، عمر علي حسن، جمال شيبان صاوي الكيلاني، إبراهيم سليمان سلمان مشوخي، علي حسين عشال، مولود حشمان، نجيب سعيد غانم.

- **البرلمانات والحكم الصالح:** تناولت ورشة محاربة الفساد بالنقاش خمسة محاور أساسية:

المحور الأول حول: "البرلمانات والحكم الصالح" حيث تضمن ثلاثة عناصر: تحديات الحكم الصالح في العالم العربي، وتوازن المؤسسات والحكم الصالح، وعدم توازن المؤسسات وخلل الحكم الصالح.

وفي المحور الثاني: "الفساد، أسباب ونتائج" تم تعريف الفساد وأوجهه وأسبابه ونتائجه.

وأما المحور الثالث: "مكافحة الفساد، إستراتيجية متعددة الأوجه" فقد تطرق إلى المساءلة السياسية والإصلاح، قيود مؤسسية على السلطة، مدى تنافسية السوق والقطاع الخاص، إدارة القطاع العام وأخيرا مشاركة المجتمع المدني.

وفيما يخص المحور الرابع: "البرلمانات وبناء التحالفات، سُبُل ومهمات للحل" فقد تم مناقشة بناء الإرادة السياسية، التمثيل، توفير المساءلة، الوسائل البرلمانية، التخطيط للعمل البرلماني وبنود العمل البرلماني.

وفي المحور الخامس والأخير جول: "بناء الشبكات البرلمانية الفاعلة" فقد تمحور حول أنواع الشبكات المشاركة في المعارف، الشبكات البرلمانية: لماذا؟ وعرض لبعض تجارب الشبكات العالمية.

ورشة: العلاقات العامة للعمل البرلماني



- **رئيس الورشة:** د. ناصر المانع[1].

- **الأعضاء:** علي عساوي، د. وليد الطبطبائي، خليفة بن علي، رسمي خضر الملاح، نجاة شرف الدين، عادل كرموس، زهير محمد أمين رشيد، عبدون بوعلام، صابو علال، نضال محمد أمين العبادي، أسماء حسين، شفيقة فرارمة، حمدي بلدية، مخلوف بن عمر، أحمد طوالب، كبريته محمد، محمد العيد عطية، عبد الرحمان شكري، براهيمي لخضر، د. عبد الرزاق عاشوري.

دورة: العلاقات العامة واستراتيجيات الاتصال (تواصل فعال في عالم متغير)، برامج تدريب القادة والمديرين.

أصبحت مهمة العلاقات العامة والاتصال من الوظائف الحيوية في المنظمات الحديثة الحكومية والخاصة, فهي تؤدى دوراً هاماً في صناعة الصورة الذهنية عن المنظمة وتوطيد سمعتها كما أنها تسهل عملية الاتصال بين المنظمة وجماهيرها وتعمل على بناء الثقة والفهم المتبادل بين الطرفين وتحقق تواصل فعال في عالم متغير, وحيث أن مهمة العلاقات العامة والاتصال مهمة قيادية ويشترك في نجاحها وتحقيق أهدافها كل القيادات الإدارية بالإضافة لجهاز العلاقات العامة والإعلام في المنظمة فلذلك صمم هذا البرنامج التدريبي ليقدم مفهوم وأسس العلاقات العامة وتطبيقاتها على المستوى المحلي والدولي ويستهدف البرنامج شريحة واسعة من القادة والمديرين.

أهداف وآفاق البرنامج التدريبي:

[1] المتحدث السابق بإسم الحكومة الانتقالية الليبية ومدير أكاديمية الأناضول الدولية للقيادة وإدارة الأعمال.

• التعرف على الوظائف الحديثة للعلاقات العامة والاتصال وإقناع المشاركين بأهمية التخلي عن الممارسات التقليدية للعلاقات العامة والتحول إلى الممارسات المعاصرة.

• التعرف على الشكل التنظيمي لمكاتب العلاقات العامة والاتصال.

• التعريف بمهمة العلاقات العامة في بناء السمعة وتوطيد الصورة الذهنية وإدارة الرأي العام.

ورشة: إدارة الصراع السياسي

- **رئيس الورشة:** د.محمد مصطفى الأكرادي.

- **الأعضاء:** سميرة إبراهيمي، عبد الله ديلمي، د. جيلالي جلاطو، عبد القادر بلقاسم قوادري، ديمة طهبوب، حياة حسين مسيمي، محمد حسن زعرور، عبد السلام الصفراني، أحمد الأوجلي، ماجدة الفلاح، زواني بن يوسف، هدى البناني، د.حسين إبراهيم محمود، أسماء عدنان محمد الدليمي، زواوي بن زينة، صالح زويتن، علي حسين عشال، يوسف عجيسة، عبد النور خليفي، محمد زواوي بن صالح، محمد خير الدين.

- **أهداف ورشة عمل إدارة الصراع السياسي:** عندما الانتهاء من الورشة تصبح قادراً على تعزيز القدرة على مواجهة الصراعات السياسية من حيث: 1- القدرة على جمع وتحليل المعلومات الخاصة بالصراع السياسي. 2- القدرة على التقدير الإستراتيجي للصراع السياسي . 3- القدرة على اتخاذ القرارات الإستراتيجية اللازمة لإدارة الصراع السياسي. 4- امتلاك أدوات قوية متنوعة لإدارة الصراع السياسي. 5- تحسين الموقع في المعادلة السياسية. 6- تحقيق القدر الأكبر من المصالح والمكاسب السياسية.

ـ عناصر ورشة عمل إدارة الصراع السياسي:

مراحل الورشة	العنوان		أسئلة ورشة العمل
الجلسة الأولى	التقدير الإستراتيجي للصراع	1	**اختر** نموذجاً للصراع السياسي.
		2	**ما خصائص** هذا الصراع السياسي؟
		3	**ما مستوى** حده هذا الصراع السياسي؟
		4	**ما درجة** اتساع مساحات مجالات هذا الصراع السياسي ؟
		5	**ما هي** موازين القوى لدى أطراف هذا

			الصراع السياسي؟
		6	**ما درجة الغموض والوضوح في أبعاد** هذا الصراع السياسي؟
الجلسة الثانية	**الأبعاد الزمنية للصراع**	7	تاريخ هذا الصراع السياسي في **الماضي**.
			واقع هذا الصراع السياسي في **الحاضر**.
			التطور المتوقع (المُتغيرات المُحتملة) لهذا الصراع السياسي في **المستقبل**.
الجلسة الثالثة	**أهداف وأدوات وإستراتيجيات إدارة الصراع**	8	**ما** الأهداف المرجو تحقيقها من إدارة هذا الصراع السياسي؟
		9	**ما** أدوات وإستراتيجيات الآخر في إدارة هذا الصراع السياسي؟
		10	**ما** الأدوات والإستراتيجيات الملائمة لتحقيق أهداف إدارة هذا الصراع السياسي؟
		11	**ما** ردود فعل الآخر المتوقع على أدواتنا وإستراتيجيتنا في إدارة هذا الصراع السياسي؟
		12	**ما هي** الاستعدادات لرد فعل الآخر المتوقع على إستراتيجيتنا في إدارة هذا الصراع السياسي؟

ورشة: الرقابة البرلمانية



- **رئيس الورشة:** د. عزب مصطفى[1].

- **الأعضاء:** هاشم الطائي، عبد العزيز بلقايد، لخضر بن خلاف، الصحبي عتيق، عطاء الرحمان، زليخة ورزيديني، أحمد بوشامة، خالد إبراهيم مصيد، أحمد صادوق، فطيمة بوشمال، يحي عقيل سالم، سني زينة بنت محمد، أحمد جدو مصطفى، أحمد حسن، ياسر حساسنية، لويزة مالك، شوقي عبد الرقيب، أشرف توفيق، مريم مسعوداني.

- **توصيات الورشة:**

1/- على كل نائب دراسة الدستور واللائحة حيث أنها أهم أدوات النائب في ممارسة الأعمال البرلمانية ومعرفة ما له وما عليه.

2/- استعمال كل الأدوات الرقابية للالتحام مع الشعب وبيان فساد السلطة التنفيذية.

3/- مد جسور التواصل مع أمانة البرلمانات للحصول على المعلومات.

4/- استخدام كل الأدوات الرقابية إعذارا إلى الله تعالى وبيان الفساد وإقامة الحجة.

5/- من أسباب النجاحات في بعض البرلمانات في مصر وبعض الدول هو استخدام كل الأدوات الرقابية الموجودة في اللائحة.

---

[1] عزب مصطفى مرسي وشهرته عزب مصطفى، عضو سابق عن العمال بمجلس الشعب المصري لعدة دورات برلمانية متتالية عن دائرة الجيزة وعضو الكتلة البرلمانية للإخوان المسلمين بمجلس الشعب بعد ثورة 25 يناير. يعمل باحث أول للتنمية الإدارية.

6/- الاستفادة من كل المراكز البحثية والمعلوماتية في رفع كفاءة النواب والحصول علي المعلومات.

7/- التعامل مع الكتل البرلمانية الأخرى وبيان عدالة قضايانا وإيجاد قناعات لتبنى بعضها أو تحيدهم على الأقل.

8/- تدريب النواب على صناعة التشريع وفن استخدام الأدوات الرقابية.

9/- دراسة القانون للنواب أو لبعضهم إن أمكن أو دراسة المصطلحات القانونية.

10/- استخدام الأداة الرقابية القوية وهي الاستجواب رغم ضعف النتائج والمخرجات ولكنها تكون مؤلمة علي المفسدين.

الندوات

ـ الندوة الأولى: العمل البرلماني في ظروف متقلبة

1ـ مصر / د. حسين إبراهيم

2ـ اليمن / د. نجيب سعيد غانم

3ـ ليبيا / عبد السلام الصفراني

ـ الندوة الثانية: العمل البرلماني في ظروف تنافسية

1ـ الجزائر / أحمد صادوق

ـ الندوة الثالثة: العمل البرلماني في ظل المشاركة في الحكم

1ـ ماليزيا / تجربة الحزب الإسلامي الماليزي

الندوة الأولى: العمل البرلماني في ظروف متقلبة

1ـ مصر :



د. حسين إبراهيم[1]

بسم الله الرحمان الرحيم الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله تحية خاصة لمنظمي هذا المنتدى وندعو الله عز وجل أن يتحقق على أيدي الحضور والمسؤولين وأصحاب هذه النوايا الطيبة وحدة المسلمين ووحدة الأمة الإسلامية من خلال برلماناتها وشعبها وندعو الله عز وجل تحقيق هذا الأمر لمواجهة هذه المؤامرة الكبرى سواء كانت من الداخل أم من الخارج والله المستعان. العمل البرلماني في ظل ظروف متقلبة في مصر أضعه في شكل ثلاث مراحل:

1- المرحلة الأولى: في عهد مبارك

حيث كان يسمح للمعارضة تجميل النظام السياسي والتخلي عن الوجه القبيح للديكتاتورية في تنفيذ الأوامر من خلال الحكومة الموجودة عليه فكان يسمح بعدد محدد من بعض أحزاب المعارضة مثل حزب الوفد حزب العمل وحزب التجمع .. كان من ضمن الأمور التي تمت في هذه المرحلة التحالف الذي تم بين حزب العمل والإخوان المسلمين وأيضا مع الوفد في أحد هذه الانتخابات بحيث ينفذ إلى داخل البرلمان عدد من التيار الإسلامي الذي يمثل اسم الإسلام أو المرجعية الإسلامية في تعامله مع القضايا أو العمل البرلماني.

[1] أستاذ سابق بكلية الزراعة بجامعة الإسكندرية، مقرر اللجنة العلمية بنقابة المهن الزراعية، برلماني مصري.

طبعا في ظل هذه الظروف يثبت وجوده يعني عضو برلماني معارض يدافع عن حقوق المواطن والمواطن يشعر بإخلاصه وحسن أداءه في هذا العمل ممثلا لهذا التيار الذي ينتمي إليه.

طبعا من ضمن الحاجات التي تساعد الأحزاب بالتحالف معنا أنه ينجح حسب هذا التعاطف مع الإخوان من الشعب المصري فكان النظام القائم يستخدم التزوير ولما كان يدخل هؤلاء الأعضاء في بعض اللجان يبذلون قصارى جهدهم على أن لا يحدث التزوير وبالتالي الحكومة تسمح بهذه المعارضة ... وهذه أحد المتغيرات الحاصلة والتي تسمح بالدخول كمعارض مع الجبهة المعارضة داخل المجلس في هذا التيار وصلنا أعداد فردية ما بين 2، 3 إلى 17 في دورة 2005/2000 ومن 2010/2005 وصل العدد إلى 88 عضو وهذا كان يمثل خطورة شديدة لأنه وصل إلى ثلث الأعضاء فأصبح يمثل عبء على هذه الحكومة في هذه المرحلة.

طبعا كان من الذين تولوا رئاسة الكتلة البرلمانية في هذه المرحلة د. محمد مرسي والمتحدث د. حمدي حسن وهما وراء القضبان نسأل الله تعالى أن يفك أسرهم.

وكان الأداء في هذه المرحلة مميزا في أدوات البرلمان من استجوابات وأسئلة فكان خطاب الحكومة في حرج شديد وفي نفس الوقت الأفراد يكتسبون خبرة عالية في العمل البرلماني وهذا طبعا في ظل هذه التقلبات ومع حكومة أخرى كانت تسير على هذا النحو.

2- المرحلة الثانية: ما بعد الثورة.

انتقل العمل البرلماني إلى شكل غريب علينا "المجلس العسكري" وهو الذي كان يدير البلد وهو المتحكم في رئيس الوزراء أو الوزراء الموجودين وبالتالي بحكم هذه الثورة الاتجاه إلى الديمقراطية تم إجراء انتخابات نزيهة فدخل الإخوان ممثلين للأغلبية ولكن أغلبية مع من؟ أغلبية مع المجلس العسكري وليس مع الحكومة أو مع رئيس مسؤول .. فأيضا إذا ظروف متقلبة مع أغلبية وهذه طبعا أشد معاناة للعضو البرلماني أنه داخل مع وزير يتلقى تعليماته من مجلس عسكري وضع غير

طبيعي بالنسبة إليه ومع هذا استطاع الإخوان في هذه المرحلة والتي تعتبر فترة قصيرة لا تتعدى الخمسة شهور تحقيق إنجازات كثيرة جدا من خلال خطة وبرنامج النهضة واستطاع أن يثبت وجوده سريعا هذه القيود الموجود فيها.

فض مجلس الشعب عن طريق المحكمة الدستورية ورأينا كيف كانت طريقة الفض في هذه المرحلة مع بداية حضور د. محمد مرسي كرئيس للدولة فأصبح مجلس الشعب غير موجودا من عمله لم يكن في فترة حكم د. محم مرسي تم تحويل الناحية التشريعية إلى مجلس الشورى واستطاع د. محمد مرسي يحد من مجلس الشورى عن طريق المحكمة الدستورية وتحمل مجلس الشورى في هذه الفترة خلال حوالي سنة في ظل حكم د. محمد مرسي.

3- المرحلة الثالثة: في حكم د. محمد مرسي.

حيث بدأنا نواجه الدولة العميقة في التعامل مع الوزراء الموجودين في محاولة لإفشال الوزارة أو الحكومة بشكل أو بآخر ولذلك العبء والمعاناة في هذه المرحلة كانت على أعضاء مجلس الشورى خاصة أنهم كانوا داخلين على مرحلة موازنة جديدة تحدث لأول مرة في مصر أن تعقد جلسات لمدة شهرين أو ثلاثة لضبط الميزانية والموازنة العامة للدولة من خلال اللقاءات مع المسؤولين رؤساء المؤسسات ووكلاء الوزارات حتى يحدث ما لم يحدث سابقا ولم يحدث بعد ذلك أن الموازنة الجديدة المفروض أن كل سنة يزيدوا فيها نسبة 10 % ولكن هذه السنة تحديدا 2014/2013 حصل موافقة جميع المسؤولين بـ 12 مليار جنيه (12.6) انخفاض قيمة الموازنة عن السنة التي قبلها وهذا طبعا كان جهد كبير من أعضاء مجلس الشورى وكل اللجان حتى يستطيعوا ذلك وهم نفسهم يقولوا أول مرة نأتي بوكيل وزارة مسؤول والمدير المالي والإداري ونقول له المصاريف هذه أن تصرفها؟ بمعنى مثلا لماذا خلال سنة مؤسسة معينة أو مركز معين أو مبنى تكلف اتصالات تلفونية 2 أو 3 مليون؟ تريد شراء سيارات جديدة جيد ولكن أين السيارات المشتراة في السنوات السابقة؟ فتجد عنده 10 أو 12 سيارات؟

فالمراقبة والعملية التي كانت تتم بنجاح والحمد لله بأداء مميز في هذا لكن أنت الآن ليس بصدد البناء بل في لملمة جراح موجودة.

لكن من ناحية أخرى مثلا في مجال الزراعة بحكم أنني أستاذ في كلية الزراعة القمح حقق إنتاج على مستوى الفدان أو على مستوى الشكل العام وكذلك القطن والأسمدة نتيجة التعامل الشركات تم توفير أسمدة أنا أتكلم على حاجات اليوم لم تعد موجودة لا القمح زرع ولا الفلاح أخذ معونة في الفترة التي كان فيها د. محمد مرسي استطاع أن يتعاون مع الفلاح في توفير قرض له ولما القروض لا يمكن تحملها أعفى 10 آلاف جنيه على كل فلاح ويساعده في أداء عمله حتى يحقق هذا الأمر.

خلاصة هذا الأمر أنه تم وبتوفيق من الله عز وجل وفي ظل الظروف المتقلبة كلها طبعا نحن لا نستطيع الخروج عن المؤامرة التي تكاد لهذا المجلس والرئيس الموجود بشكل عام وهذه أدوات من هذا النظام الذي كنا نواجهه هذه المتقلبات التي مررنا بها لاشك أن عضو البرلمان والذي يمثل التيار الإسلامي وأخص بالذكر الإخوان المسلمين عضو مميز في أداءه وأخلاقه وأمانته داخل المجلس وكانت الامتيازات التي يأخذها يحولها مباشرة إلى المواطن وكمثال على ذلك التأشيرات الخاصة بالحج التي كانت تعطى بالقرعة لأهل حيه ولا يبيعها كما كان في السابق والكثير من الخدمات كان يقدمها في ظل هذه الظروف ندعوا الله عز وجل أن يهون علينا هذه الفترة وأن يعيد لمصر مجدها بأيدي شرفائها وأبنائها المخلصين.

2ـ اليمن :



د. نجيب سعيد غانم[1]

المقدمة:

بإعلان قيام الوحدة اليمنية في مايو 1990 وإقرار نظام التعددية السياسية ظهرت عدة أحزاب سياسية بموجب دستور دولة الوحدة وقانون الأحزاب السياسية والمنظمات الجماهيرية على عكس الفترة التي كانت قبل الوحدة حيث كان يتم تجريم العمل الحزبي السياسي وكان الشعار الرائج آنذاك والذي تروّج له السلطة الحاكمة أنّ العمل الحزبي يبدأ بالتأثر وينتهي بالعمالة وكذلك شعار من تحزّب خان.

لم تكن سلطة ونظام علي عبد الله صالح بعد الوحدة تحترم النظام الديمقراطي ولا استحقاقاته المنصوص عليها في دستور دولة الوحدة وقد وظّف كل إمكانات الدولة من أجل إنشاء مظهر زائف للديمقراطية يتحكم من خلاله بكل مسارات كل الدورات الانتخابية وعلى كافة المستويات بحيث لا تفرز تداول حقيقي للسلطة بل تعيد إنتاج نفس النظام ونفس السلطة بكل أدواتها القمعية القديمة والفاسدة والمتأخرة.

ظل علي عبد الله صالح وسلطته ونظامه الفاسد والمستبد وخاصة بعد انتخابات عام 1997وحتى العام 2011 مسيطرا على أغلبية كاسحة لمجلس النواب ساعدته على تمرير كل الموازنات المالية الزائفة للحكومات المتعاقبة في اليمن ومن خلالها كان يستولي على الكثير من موارد الدولة المالية كما كان قادرا على تعديل الدستور من حين لآخر لتمديد وتعديل فترته الرئاسية.

وأضحى علي عبد الله صالح من أقدم الحكام العرب الذي ظل في الحكم منذ العام 1978 وحتى تاريخ سقوطه بفعل الثورة الشبابية الشعبية السلمية في العام

[1] برلماني يمني، عضو في مجلس النواب، عن الدورة البرلمانية 2003-2009 والكتلة البرلمانية لنواب حزب التجمع اليمني للإصلاح، عضو مجلس الإدارة للمنتدى الإسلامي العالمي للبرلمانيين.

2011اتهمته بعض من تقارير الأمم المتحدة بأنّه استولى على ما يقرب من ستين مليار دولار طيلة فترة حكمه التي امتدت لقرابة 33 سنة.

المشاركة في الانتخابات:

بإمكاننا تحديد أول مشاركة تنافسية للتجمع اليمني للإصلاح في أول انتخابات برلمانية بعد قيام الوحدة اليمنية وذلك في العام 1993م ودخل متنافسا مع الحزبين الحاكمين آنذاك المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني وبالرغم مما شابها من خروقات وتزويرات إلا انّه استطاع أن ينتزع في حدود 63 مقعدا من أصل 301 مقعد إجمالي عدد مقاعد مجلس النواب اليمني، وتمّ مصادرة حوالي خمسين مقعدا وادعاء الفوز فيها لصالح الحزبين الحاكمين من خلال الكثير من الخروقات التي رافقت تلك الانتخابات.

كما جرت دورة انتخابية أخرى في عام 1997 في ظل مقاطعة الحزب الاشتراكي لها بعد الانتهاء من حرب الانفصال في عام 1994 وشهدت خروقات أخرى أكثر فداحة مارسها الحزب الحاكم المؤتمر الشعبي العام وتراجع نصيب الإصلاح في تلك الانتخابات ليحصل على 53 مقعدا مع مصادرة أكثر من 70 مقعدا لصالح حزب علي عبد الله صالح، وقد علّق على تلك النتائج الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر رئيس التجمع اليمني للإصلاح – رحمه الله – فقال انتزعناها من مخالب الوحوش.

تعد انتخابات 1997 محطة فارقة في تاريخ المشاركات السياسية والنيابية اليمنية حيث تميزت بانفراد المؤتمر الشعبي العام بكل مفاصل الدولة وشكّل الحكومة منفردا بعد أن انتقل الإصلاح ومعه الحزب الاشتراكي اليمني وأحزاب أخرى إلى صفوف المعارضة مشكلا تحالف للمعارضة سمي فيما بعد بأحزاب اللقاء المشترك.

استمرأ الحزب الحاكم السلطة ومارس الفساد على كافة المستويات ومن أوسع أبوابه حتى أضحى الوصف: **قمّة الفساد في فساد القمّة**، وينطبق إلى حد بعيد على علي عبد الله صالح وعلى رموزه في السلطة والحزب الحاكم.

كما شارك الإصلاح في الانتخابات الرئاسية في عام 2006 بمرشح واحد للمعارضة، وهو المهندس فيصل بن شملان - رحمه الله - وتحديدا باسم تحالف أحزاب اللقاء المشترك والذي ضم:

- التجمع اليمني للإصلاح
- الحزب الاشتراكي اليمني
- التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري
- حزب البعث العربي الاشتراكي القومي
- اتحاد القوى الشعبية اليمنية
- التنظيم السبتمبري الديمقراطي
- حزب الحق

وقد أثبتت نتائج تلك الانتخابات فوز مرشح المعارضة المهندس بن شملان ولكنّ السلطة كعادتها قامت بإعلان نتائج مغايرة بعد أن صدمها العد الأولي لأصوات صناديق الانتخاب الرئاسي، بالرغم من قيامها بإحداث تزويرات غير مسبوقة وتم إعلان فوز علي عبد الله صالح ظلما وزورا وبهتانا.

قبلت المعارضة بتلك النتائج رضوخا لسلطة الأمر الواقع على اعتبار أن ترسيخ الممارسة الديمقراطية وتدجين السلطة للقبول بنتائجها على المدى البعيد وبحاجة إلى صبر ومصابرة ومرابطة والأيام دول.

كانت الانتخابات البرلمانية لعام 2003 هي آخر انتخابات تجرى في اليمن وشهدت كما هو متوقع تزويرا فاضحا للكثير من الدوائر الانتخابية وتم مصادرة أكثر من خمسين دائرة انتخابية كانت في الأصل لصالح الإصلاح، حتى إنّ بعضها تم فيها الإقرار بفوز مرشحي الإصلاح، ولكن بقدرة قادر تم إعادة عد الأصوات بعد أن جرى تبديل وتغيير بعضا من صناديق الاقتراع بإدخال بطاقات اقتراع عديدة مزوّرة ومعدة سلفا ترجح فوز مرشحي الحزب الحاكم.

وقد تم الإعلان عن فوز الإصلاح بعدد 45 مقعدا من أصل 301 كان معظمها قد ذهبت ظلما وعدوانا لصالح المؤتمر الشعبي العام. وما تم الإقرار به لصالح الإصلاح

من دوائر انتخابية كان سببه أن أصوات الناخبين كانت تفوق بعدة آلاف عن أصوات مرشحي المؤتمر الشعبي العام. وبالإمكان الإقرار بأن الإصلاح هنا قد انتزع تلك المقاعد البرلمانية من بطون الوحوش وليس من بين أنيابها.

وهنا لابد من الإشارة أننّا في الإصلاح قد قمنا بتوثيق كل وسائل وإجراءات التزوير التي كان يمارسها الحزب الحاكم وتم تسليمها للكثير من فرق المراقبة الدولية التي كانت في العادة تحضر تلك الانتخابات، ممن ضمنها ممثلي المعهد الديمقراطي للحزب الديمقراطي الأمريكي من فريق المراقبة للانتخابات التابع له وكذا لغيره من فرق المراقبة الانتخابية الأمريكية والغربية، والعجيب أنّه بالرغم من كل ذلك كانت تعلن تلك الفرق والدوائر الأمريكية والغربية المراقبة للانتخابات، إن الانتخابات اليمنية تلك كانت إلى حد كبير حرّة ونزيهة وإن شابها بعض الخروقات الطفيفة التي لا تؤثر في النتائج الكلية للانتخابات.

التجمع اليمني للإصلاح والعمل البرلماني الرقابي والتشريعي:

استطاع البرلمانيون الإصلاحيون في مجلس النواب اليمني أن يشكلوا حضورا قويا ومعتبرا بالرغم من قلة أعدادهم النسبية مقارنة بأعداد الحزب الحاكم (كانت النسبة تقريبا) 1/5 وساهموا في إثراء المناقشات التشريعية الخاصة بمراجعة وإقرار الكثير من القوانين، لكنّهم لم يكونوا قادرين على عرقلة إقرار الموازنات الحكومية والاعتمادات الإضافية فيها وكانت تلك الموازنات تشكل عطاء لأدوات وإجراءات وممارسات نهب المال العام الذي كان يمارسه علي عبد الله صالح ورموزه في السلطة التنفيذية.

كما لم يكونوا قادرين على عرقلة إقرار الكثير من الاتفاقيات الخاصة بالتنقيب على النفط أو التمديد لها وكذلك لبعض الغاز والذي بيع لبعض الشركات بثمن بخس مقابل عمولة لرموز السلطة الحاكمة وعلى رأسها علي عبد الله صالح.

كما قام نواب الحزب الحاكم في البرلمان بحماية الكثير من وزراء حكومته وخاصة من ثبتت بحقه خروقات وتجاوزات مالية وغيرها وعرقلوا الكثير من جهود ومحاولات

أعضاء الإصلاح من إخضاع الكثير من نواب الحزب الحاكم لجلسات الاستجواب التي تمهد لنزع الثقة من أي وزير يثبت فساده أو نهبه للمال العام.

الانقلاب الحوثي العفاشي على السلطة الشرعية في اليمن:

في العام 2014 أعلن تحالف علي عبد الله صالح (وهو خارج السلطة) مع جماعة الحوثيين بعد تشكيلهم لمليشيات مسلحة وبدعم ومساندة وإقرار - وفق حسابات خاطئة وكارثية - بعض من الدول الإقليمية والدولية من الانقلاب على السلطة الشرعية ممثلة بالرئيس التوافقي للمرحلة الانتقالية للفترة 2014 - 2012 عبد ربه منصور هادي، وتم بموجب هذا الانقلاب تعطيل العمل بالدستور وتعطيل عمل مجلس النواب في صنعاء، ممّا اضطر الرئيس هادي لطلب المساعدة من دول الجوار وتم الإعلان عن قيام عاصفة الحزم بقيادة المملكة العربية السعودية لإنهاء الانقلاب وعودة السلطة الشرعية إلى اليمن.

اليوم تمتلك السلطة الشرعية داخل اليمن وخارجها حوالي 160 عضوا في البرلمان وهم يشلكلون نصابا دستوريا وسلطة شرعية منتخبة ورديفة لسلطة الرئيس عبد ربه منصور هادي.

توجد محاولات حثيثة في هذه الفترة لكي يعقد مجلس النواب اليمني جلساته التشريعية بعد توقفه من عقد جلساته بنصابه الدستوري - منذ العام 2014 عشية الانقلاب الحوثي العفاشي - وذلك في إحدى المدن اليمنية المحرّرة من سلطة مليشيات الانقلاب.

3ـ ليبيا:



عبد السلام الصفراني[1]

انجررنا وراء شعارات ولم ننتبه للتهديدات والتحديات حتى تم عزل تيارنا وكانت من أهم الأدوات التي استخدمها الخصم هي الأداة الإعلامية بعد نجاح الطرف الآخر في تشويهنا وعزلنا كانت مؤشرات الصراع تتزايد وخاصة بع الانقلاب العسكري 2014/02/14 كانت هناك محاولات داخل البرلمان لاحتواء الأزمة ولكن الطرف الآخر وعدم إدراك جزء من تيارنا لخطورة المرحلة حالت دون نجاح أي تسوية فاندلع الصراع المسلح وزاد من حدته التدخل الإقليمي فأدى إلى انقسام المؤسسات في الدولة كانت الإستراتيجية التي استخدمها الخصم هي:

1- عزل التيار الإسلامي.
2- نزع الشرعية عنه.
3- اتهامه بالإرهاب.
4- اجتثاثه.

ونجح إلى حد ما – في البداية – في عزل هذا التيار ونزع الشرعية عنه جزئيا لكن التحول المهم والأبرز الذي قلب الطاولة على الخصم بعد تحقيق نجاحات ميدانية لتيارنا هو فتح باب الحوار والتنازل والتحالف مع قوى وطنية أخرى والاجتماع حول قضايا كبرى لخصت في:

1- رفض عسكرة الدولة.
2- المحافظة على المسار السلمي والديمقراطي.

[1] الكلمة مفرغة من تسجيل فيديو.

اجتمعنا حول هذا واستطعنا أن نوقع على اتفاق السخيرات سنة 2015 في المغرب كان هذا تحول نوعي في الصراع:

1- منعهم من عزل التيار.
2- ومنعهم من نزع الشرعية عنه.
3- ومكننا من التحالف مع قوى وطنية أخرى.
4- والنقطة المهمة أبعدنا عن واجهة الصراع.

الآن الصراع في ليبيا ليس بين إسلامي وغير إسلامي ولا يستطيع أحد أن يقول ذلك تحالفنا مع قوى هي التي أخذت الواجهة والصدارة وأصبحنا معها ندفع في الاتجاه ويبقى التحدي الآن لدينا هو وعي تيارنا بضرورة استخدام استراتيجيات جديدة ومتنوعة في الصراع فليس كل تنازل خيانة وليس كل تشبث ديانة.

حزب العدالة والبناء من بين أكثر من 100 حزب وكيان سياسي دخلت الانتخابات لم يبق منها في المشهد السياسي اليوم إلا عدد لا يجاوز أصابع اليد الواحدة وعلى الرغم من أن كتلته لا تمثل أكثر من 20% إلا أنها حققت انجازات مهمة وساهمت في بلورة رؤية الحزب في كثير القرارات والقوانين بل وأخذ الحزب من خلالها دور الريادة مع القوى الوطنية الأخرى لتحقيق مشروع وطني يؤسس لدولة مدنية عصريه وينهي الانقسام والصراع.

ليبيا انقطعت عن التقاليد الدستورية والبرلمانية والسياسية لمدة تقرب من النصف قرن حيث حظر تشكيل الأحزاب سنة 1963 ومنذ العام 1969 جثم على البلاد نظام دكتاتوري استبدادي حتى قيام ثورة شعبية سنة 2011 أجبرت على التسلح أدت إلى انقسام حاد في المجتمع، عقبها عامين ظهرت فيهما ملامح استقرار سياسي واقتصادي ثم أريد وأد هذا المولود الجديد وإعادته إلى حضن الاستبداد فنشب صراع مسلح ، أدى إلى انقسام مؤسسات الدولة على أعلى المستويات ، تصدير النفط -الدخل الوحيد للبلد- شبه توقف ، الإرهاب سيطر على مدن بأكملها ، مع انهيار امني ومؤسساتي، وغياب للخدمات ،هذه الظروف التي كانت يعمل فيها حزب العدالة والبناء إضافة إلى أنه كان عليه أن يخوض معركة البناء

المؤسسي الداخلي وأن يحمل أعباء المرجعية الإسلامية ومع ذلك استطاعت كتلة العدالة والبناء أن تلعب دورا مهما تمثل في:

التشريع: ربما كان البرلمان في ليبيا وأعني به المؤتمر الوطني العام متحررا من كل القيود التي تعاني منها كثير من دول العالم الإسلامي التي تمارس ديمقراطية محدودة أو ديمقراطية مزيفة ، في ليبيا وبعد الإطاحة بالقذافي مورست تجربة ديمقراطية حقيقية كان النائب والبرلمان وعموما يقول كلمته ويأخذ قراره باستقلالية تامة

ولكن ربما قلة الوعي بالمرحلة وعدم الخبرة وعدم إدراك أن التحديات والتهديدات جعلنا نفرح بمجرد رفع الآذان وإقامة الصلاة داخل قبة البرلمان ونراه انتصارا للإسلام وعزة للمسلمين قانون إلغاء الربا صوت عليه بنسبة تجاوزت 95% بل أننا استطعنا إصدار عدد كبير جدا من التشريعات بمبادرة برلمانية أو نقابية خالصة أصدرت تشريعات في جميع الجوانب الحقوقية والاقتصادية والأمنية والمؤسساتية وغيرها حتى أنه قد تم مراجعة كل القوانين التي تخالف الشريعة الإسلامية فلا يوجد عندنا اليوم في ليبيا نص قانوني مخالف للشريعة ، قد ترون هذا إنجازا كبيرا ونراه كذلك لكن فقط في ظروف غير الظروف التي نعيشها فقد أيقنا ومن خلال تجربة أن وظيفة البرلمان الأساسية ليست إصدار التشريعات وسن القوانين إنما الوظيفة الأساسية الأولى هي حفظ التوازن مع القوى الوطنية الأخرى أعني المختلفة مع الحكومة أو المعارضة حفظ التوازن بما يحفظ به أمن الوطن واستقراره والحرص على عدم خروج الخلاف إلى مستويات أخرى إعلامية أو اقتصادية أو حتى قانونية أو لا سامح الله عسكرية وأمنية.

الحوار والتنسيق: الحوار والتسوية والتدرج في الإصلاح ومراعاة الواقع أمر مهم جدا فجمع القوى الوطنية على قيم كبرى أولى من الانفراد بأيدلوجيا أو بقيم وشعارات خاصة حتى لو كنت تملك أغلبية دخل البرلمان نحن وأعني التيار الإسلامي وقعنا في هذا الخطأ الجسيم كانت لدينا الأغلبية والرئاسة والقوة متمثلة

في قوة الثورة انجررنا وراء شعارات ولم ننتبه للتهديدات والتحديات حتى تم عزل تيارينا وكانت من أهم الأدوات التي استخدمت في ذلك الأداة الإعلامية.

بعد نجاح الطرف الآخر بتشويهنا وعزلنا كانت مؤشرات الصراع تتزايد وخاصة بعد إعلان الانقلاب العسكري في 2014/2/14.

كانت هناك محاولات داخل البرلمان لاحتواء الأزمة ولكن الطرف الآخر وعدم إدراك جزء من تيارنا لخطورة المرحلة حالت دون نجاح أي تسوية فاندلع الصراع المسلح.

كانت الإستراتيجية التي استخدمت هي (عزل التيار الإسلامي سياسيا وشعبيا ونزع الشرعية عنه واتهامه بالإرهاب ومن ثم اجتثاثه وقد نجحوا في ذلك إلى حد ما أعني في عزل التيار نزع الشرعية.

التحول المهم الأبرز الذي قبل قلب الطاولة عليهم بعد تحقيق بعض النجاحات المدنية لتيارين هو فتح باب الحوار والتنازل والتحالف مع القوى الأخرى والاجتماع حول قيم كبرى لخصت في (رفض عسكرة الدولة والمحافظة على المسار السلمي الديمقراطي) إلى أن تم التوقيع على الاتفاق السياسي في السخيرات كان هذا تحول نوعي في الصراع منع من عزل التيار ومنعهم من نزع الشرعية ومكننا من التحالف مع قوى وطنية وأبعدنا عن واجهة الصراع.

ويبقى التحدي الأبرز لدينا هو وعي التيار بضرورة استخدام استراتيجيات جديدة ومتنوعة في الصراع فليس كل تنازل خيانة وليس كل تشبث ديانة.

الندوة الثانية: العمل البرلماني في ظروف تنافسية

1ـ الجزائر:



أحمد صادوق[1]

مقدمة:

الكتلة البرلمانية هي مؤسسة من مؤسسات الحركة تنوب عنها في قضايا التشريع والرقابة البرلمانية على الشأن العام والعمل الرسمي على تحقيق التنمية والتطور وتشارك الحركة في الدفاع عن الحريات والديمقراطية وقضايا الأمة وعلى رأسها القضية الفلسطينية وفي المحافظة على هوية البلد وانتمائه الحضاري وفي مكافحة الفساد والقصور الإداري وتوسيع شعبية الحركة وفاعليتها في المجتمع من خلال المشاركة السياسية والإعلامية والاتصال المباشر والدائم بالجماهير وبالتنسيق والتعاون والتحالف مع مختلف القوى البرلمانية الأخرى. وتعمل الكتلة البرلمانية على تحقيق هذه الغاية من خلال برامج متنوعة تطبق عبر الهيكلية الإدارية التالية:

- مكتب الكتلة البرلمانية ومقره المجلس الشعبي الوطني.
- مكتب النائب في ولايته ومقره المداومة البرلمانية.
- العضوية في الأمانة الوطنية للمنتخبين لرئيس الكتلة والأمانات الولائية

[1] عضو الهيئة التنفيذية للمنتدى الإسلامي العالمي للبرلمانيين، حاليا نائب رئيس حركة مجتمع السلم، ورئيس المجموعة البرلمانية للحركة.

للمنتخبين بالنسبة للنواب في ولاياتهم.

- عضوية مجلس الشورى الوطني والمجالس الشورية الولائية.

الرقابة البرلمانية:

إن عملية الرقابة كما يوضحه المختصون في القانون هو (الإشراف على الأعمال السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية والقضائية، و كذا كافة الإجراءات والأساليب والوسائل والمعايير التي تضطلع بها المؤسسات والهيئات والمرافق الدستورية والشعبية والثقافية والإدارية المخصصة لتحقيق أهداف النظام الرقابي في الدولة بكفاءة وفعالية لحماية المصلحة العامة وحقوق وحريات الإنسان والمواطن في نفس الوقت).

تنتظم العلاقة بين الحكومة والبرلمان على أساس من التعاون والتوازن، وفقا لمفهوم مرن لمبدأ الفصل بين السلطات تعاون منطلقه، إذ كان البرلمان يمثل إرادة الشعب، مصدر كل السلطات مما يبرر أن تنعقد له الاختصاصات التشريعية، فان الحكومة بدورها صانعة السياسة العامة، والمنوط بها تنفيذها. وهذا في ذاته يمثل سببا لأن تشاركه تأدية تلك الاختصاصات، أكان ذلك في المجال التشريعي أم المجال الرقابي. وتوازن حاصل أن السلطة ضد السلطة، وتحد من طغيان السلطة إذا تركزت، أو استبدادها إذا أطلقت. ومن هنا كان لابد للاعتراف للبرلمان بوسائل رقابة.

نطاق الرقابة البرلمانية:

إذا كانت الرقابة البرلمانية أوسع مجالا في أعمالها من الرقابة القضائية، فإنها أضيق منها في الأثر. وبالرغم من أن مبدأ فصل السلطات، لعب دوره في الحالتين، حفاظا على ألا تتدخل سلطة في عمل الأخرى، إلا أنه عجز عن أن يضع الموازين القسط لتحديد نطاق الرقابة في كليهما، فجاء الاتساع في مجالاتها لصالح البرلمان، وأتت السعة في الأثر في جانب القضاء.

فالرقابة البرلمانية ليست مقصورة على أعمال السلطة التنفيذية، وإنما تمتد

أيضا إلى مراقبة أعضائها. ومن هنا لا يمثل اتصال تصرفاتهم بحياتهم الخاصة حائلا دون امتدادها إليها ونشير أيضا أن الرقابة البرلمانية ليس بشرط لممارستها أن تكون أعمال السلطة التنفيذية تامة ومنجزة، فهي تمارس الرقابة على الأعمال التحضيرية والتمهيدية.

فعالية الرقابة البرلمانية:

إذا كانت السلطة التنفيذية في إطار مبدأ التأثير المتبادل تمتلك حق حل غرفة النواب ومن ثم وضع حد لعهدتهم النيابية، قصد تحكيم هيئة الناخبين في النزاع الذي قد يحدث بين السلطتين، أو لجلب أغلبية قارة ومنسجمة مع الحكومة، فان السلطة التشريعية هي الأخرى تمارس تأثيرها على السلطة التنفيذية، بواسطة الرقابة البرلمانية بالوسائل المختلفة المتاحة للبرلمان.

وبتتبع النصوص الدستورية والتشريعية المنظمة للرقابة، يتجلى أن لها أهداف تسعى بمختلف وسائلها إلى تحقيقها. كما أن لكل من تلك الوسائل هدفا لا يجوز تحقيقه بغير إتباعها. وقبل التعرض للرقابة البرلمانية في المجال التشريعي حري بنا أن نستعرض مسألة في غاية الأهمية وهي وظيفة الرقابة البرلمانية في مجال السياسة العامة.

وظيفة الرقابة البرلمانية في مجال السياسة العامة:

تقدم الحكومة نهاية كل سنة بيان للسياسة العامة إلى المجلس الشعبي الوطني، والذي يحدد المشاريع المنجزة في السنة المنصرمة وتلك المبرمجة في المستقبل، ويتبع بيان السياسة العامة إمكانية استعمال وسائل الرقابة التي نص عليها الدستور.

مناقشة عمل الحكومة:

تعتبر لائحة ملتمس الرقابة وسيلة ضغط ثانية يستعملها البرلمان ضد الحكومة ويجبرها على الاستقالة، إذا توافر النصاب المطلوب دستوريا. واللائحة ملتمس الرقابة مرتبطة ببيان السياسة العامة للحكومة، لكن في حقيقة الأمر إن اللجوء

إلى لائحة ملتمس الرقابة تستوجب أغلبية ثلثي نواب المجلس الشعبي الوطني. وتعد هذه النسبة قيدا على قبول اللائحة، خاصة أن الحكومة من الناحية السياسية تنبثق عن الأغلبية البرلمانية ولا يمكن من الناحية العملية أن نتصور أن هذه الأغلبية تصوت ضد الحكومة التي تنتمي إليها.

مدى فعالية المجال الرقابي للبرلمان في المجال التشريعي:

أقر المؤسس الدستوري صراحة سيادة البرلمان في إعداد القانون والتصويت عليه، إلا أنه من الناحية العملية فسح المجال للتدخل المباشر للسلطة التنفيذية مما أدى إلي تضاءل الدور التشريعي والرقابي للبرلمان، وقد تعاظم تدخلها بكثرة في اقتراح مشاريع القوانين، أما مبادرات النواب باقتراح نصوص قانونية فتبدو محتشمة بالمقارنة مع مشاريع القوانين المودعة من الوزير الأول ويكفي كمثال بسيط أن عدد مشاريع القوانين المصوت عليها خلال سنة 2018 قد بلغ 19 مشروعا كلها أودعتها الحكومة.

وأعتقد أنه من بين الحالات التي يختفي فيها الدور الرقابي في المجال التشريعي لنواب البرلمان تتمثل:

- أولوية مشاريع القوانين التي تتقدم بها الحكومة في حالة وهذه الاستعجالية تؤثر في الدور الرقابي للنواب في مناقشة هذه المشاريع وإدخال التعديلات عليها.

- احتكار السلطة التنفيذية لإعداد مشروع قانون المالية، فإذا لم يصادق أعضاء البرلمان على هذا المشروع فان رئيس الجمهورية يصدر مشروع قانون المالية في أمر وعليه فحتى لوجد الخلاف أو الاعتراض بين أعضاء البرلمان فلن يكون له أي معنى.

- بالرجوع للأوامر الرئاسية تمنح الأوامر مكانة هامة في السلم التشريعي، حيث لا يحق لأعضاء البرلمان مناقشتها ولا إجراء تعديل بشأنها وبهذا تبقى الرقابة البرلمانية على هذه الأوامر بدون معنى..

- الأغلبية البرلمانية والتي عادة تنتمي إليها الحكومة، تفقد دورها الرقابي ولا

تسمح للمعارضة إن وجدت في القيام بدورها بالوسائل الدستورية، ناهيك عن الثلث المعين من طرف رئيس الجمهورية في مجلس الأمة الذي يجعل مشاريع القوانين المقدمة من الحكومة تمر وبسلام.

وسائل الرقابة البرلمانية في التشريع الجزائري:

تكفل الدستور الجزائري بتعيين الوسائل التي يمكن للبرلمان من خلالها ممارسة أعمال الرقابة، أهمها حق السؤال بنوعيه المكتوب والشفوي بمناقشة أو بدونها، وحق إجراء التحقيق، إلى جانب حق الاستجواب، وبالمختصر فإن الرقابة البرلمانية وسيلة عملية للغاية، لأن هناك الكثير من أوجه التقصير في أعمال السلطة التنفيذية، ولا سبيل للوقوف على أسبابها إلا بوسائل، والمتمثلة في حق السؤال، وحق الاستجواب، وحق إجراء التحقيق البرلماني، فعن طريق هذه الوسائل يمكن التعرف على المساوئ والانحرافات التي تنطوي عليها الإدارة الحكومية ، ومن الأسباب التي أترث في فعالية وسائل الرقابة نجد من بينها:

- عدم فعالية الأسئلة، يعود بسبب التعقيدات الحالية للشؤون العامة المختلفة والمتداخلة التي تحول دون إمكانية الفحص العميق للأنشطة الوزارية.

- ضيق الوقت للرد على الأسئلة، وتحضير إجابة كافية ومنظمة بدرجة عالية.

- لجوء بعض الأعضاء إلى إهمال حقهم الدستوري في طرح السؤال، وذلك بالاتصال غير الرسمي بالوزير المختص.

- يفرض القانون العضوي إنشاء لجنة التحقيق تقديم لائحة موقعة من مجموعة من النواب وهذا صعب في ظل السيطرة البرلمانية للموالاة على مقاعد الغرفتين.

- استخدام التحقيق البرلماني في غير الغرض المخصص له، كوسيلة لامتصاص غضب الشعب لا غير، وليس كوسيلة رقابية.

- منح الوزراء مهلة للاستعداد للاستجواب، مما يحد من فعالية الاستجواب كوسيلة رقابية.

وبالإضافة إلى هذا فإن التعديل الدستور الأخير 2016 المصادق عليه من قبل البرلمان بغرفتيه أكد في مادته 112سيادة البرلمان في إعداد القانون والتصويت عليه، وكرس العديد من وسائل الرقابة التي كانت موجودة خاصة في دستوري 1989 و1996 وأضاف حقوقا جديدة للمعارضة لتمارس دورها التشريعي والرقابي في ظل برلمان تعددي.

وبهذا الصدد أود أن أشير أنه إضافة إلى الآليات التي تطرقُت لها في رقابة البرلمان على عمل الحكومة، فإن البرلمان بإمكانه أن يتقدم بملتمس رقابة على عمل الحكومة إذا وقع لصالح نص الملتمس سُبع النواب، وفي هذه الحالة فإذا صوت أغلبية ثلثي النواب على نص ملتمس الرقابة يقدم الوزير الأول استقالته لرئيس الجمهورية، ومعنى ذلك إسقاط الحكومة.

وهناك آليات أخرى للرقابة من بينها الخرجات الميدانية للجان البرلمان بغرفتيه والتي قد تنتج عنها مسائلات لوزراء القطاعات المعنية أو تقديم اقتراحات حلول، وقد تتكرر خرجات ميدانية لاحقة بكل ما يترتب عن ذلك من حلول أو عقوبات في حالة وجود اختلالات في التسيير أو بقاء الوضع على ما كان عليه في الجولة الميدانية الأولى.

ولكن ليس معنى ذلك أن الرقابة كما تبنتها النصوص تبقى مكرسة في الميدان كواقع معاش، إن مسألة تأثير الجهاز التنفيذي وتغَوُّلَها على السلطة التشريعية خصوصا فيما يتعلق بعمل المراقبة سواء تعلق الأمر بالجزائر أو بكثير من الدول الأخرى يبقى أمرا مطروحا للجدل والنقاش، ويبقى أمرا مرهونا بالظروف وبالأشخاص وبالتأثيرات والمتغيرات الداخلية والخارجية التي تحيط بكثير من القرارات والنصوص، حيث تُفعل هذه العوامل تارة شكل الرقابة ومضمونها، وقد يتم تحجيمها أو التقليل من مفعولها تارة أخرى.

إننا لسنا هنا بصدد طرح مفهوم مَن يتغَوَّل على الآخر الحكومة أم البرلمان، بل إننا نبحث عن السبل التي تجعل الحكومات تُسَيِّر الشأن العام وفق المعايير والمقاييس والميكانيزمات التي لا تُحدث الصدمات والأزمات في المجتمع، والتي تجعل

في المقابل نواب الشعب العين الساهرة على المصلحة العليا للشعب والوطن، تُشرع القوانين، وتراقب أداء الحكومة، وتحتك بالناس وتتحسس همومهم وتنقل انشغالاتهم دون تهريج أو شعبوية إلى الجهات المعنية بل وتساهم في الحلول عبر تقديم اقتراحات قوانين أو اقتراحات ميدانية تنطلق من المعاينة الفعلية للمشاكل المطروحة.

مساهمتنا وانجازاتنا في مجال التشريع والرقابة:

الظروف التنافسية البرلمانية في الجزائر صعبة جدا لأن ميزان القوة القائم في المجلس الشعبي الوطني قائم على التزوير الانتخابي وعليه لا نملك الآلية العددية لتمرير إرادتنا سواء في جمال التشريع أو في مجال الرقابة. ولكن مع ذلك لا نتوقف عن المبادرات لتحقيق أهداف أخرى عديدة منها:

- توعية الرأي العام فنركز في مبادراتنا على الرأي العام أكثر من تركيزنا على النتائج التي نحققها في الجلسات وذلك من خلال الندوات الصحفية وخطاب رئيس وقادة الحركة والنواب في مختلف وسائل الإعلام والوسائط الاجتماعية.
- مخاطبة المسؤولين من وزراء ونواب الأغلبية لعلهم يتبنون بعض اقتراحاتنا ولو بطريقة غير مباشرة.
- محاولة الوصول إلى إقناع كتل الموالاة لتبين مبادراتنا التي تمثل اهتماما مشتركا أثناء التعديلات في اللجنة وقبل التصويت.
- محاولة اختراق كتل الموالاة في القضايا المحرجة لهم على مستوى ضمائرهم أو بالنسبة لسمعتهم لدى الرأي العام.
- محاولة إبرام تحالفات مع المعارضة لتنمية فرص النجاح في التصويت.
- إظهار كفاءة الحركة وتميزها في مجال التشريع والرقابة.
- إبراء الذمة أمام الله وأمام الشعب.

وطريقة تناولنا لقضايا التشريع هي كالآتي:

- القيام بأيام دراسية عند استلام أي قانون ويكون الاعتماد في الدراسة على ما يلي:

- برنامج الحركة الذي أعدته اللجان القطاعية المتخصصة التابعة للحركة. وما تقدمه هذه اللجان من اقتراحات ورؤى.

- دعوة خبراء ومتخصصين.

- الخبرة المتراكمة لدى نواب الحركة القدماء والممارسين.

الدبلوماسية البرلمانية:

إننا كنواب وككتلة برلمانية، وإلى جانب مهامنا الأخرى في التشريع ومتابعة عمل الحكومة، ومرافقة مواطنينا الأعزاء ورفع انشغالاتهم ، نولي أهمية للدبلوماسية البرلمانية ، وازداد اهتمامنا بها بعد إدراجها ضمن التعديلات الواردة في الدستور الجزائري الجديد لسنة 2016، مما يستوجب علينا كنواب مسؤولية كبرى لتطوير آليات العمل وتعزيز التموقع والتحرك من خلال إستراتيجية أكثر حيوية وفعالية للتفاعل البرلماني الثنائي والمتعدد الأطراف، وتواجد أكبر في مختلف الأطر البرلمانية بما يساهم في تعزيز مكاسب الدبلوماسية الوطنية والرفع من قدرتنا في تطوير شبكات التواصل مع الشعوب عن طريق برلمانييها نحو المزيد من التعارف والتعاون والتضامن ونقل رسائل السلم من جزائر الحرية والديمقراطية والوئام والمصالحة.

إن دبلوماسيتنا الوطنية، والتي تحتكم مواقفها وتحركاتها في المحافل الدولية والإقليمية لمعالم ومرتكزات سياسة الجزائر الخارجية التي كرسها بيان أول نوفمبر 1954 الخالد، تجعل من القضية الفلسطينية وقضية الصحراء الغربية وإحلال السلم في كل من مالي وليبيا، من أجل حق الشعوب في تقرير مصيرا ، وفي الدفاع عن الحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني في بناء دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، والدعوة لتطبيق لوائح مجلس الأمن الدولي ذات الصلة والشرعية الدولية، مثلما نسجل تضامن الجزائر مع الشعب الصحراوي، وهياكله السياسية، من أجل حريته واستقلاله و حقه في تقرير المصير عبر استفتاء حر وعادل طبقا للوائح والمواثيق الأممية.

أهدافنا:

- تعزيز الدبلوماسية البرلمانية، والدور الإيجابي الذي بإمكانها القيام به للتقريب بين الشعوب والحوار والتواصل بين مختلف الثقافات والحضارات، وكذا مواجهة مختلف المعضلات المستعصية وتعزيز الأمن والسلم الدوليين.

- نسعى لانتهاج المداخل والأطر التشريعية والقانونية، التي تحقق التوافق حول القضايا ذات الاهتمام المشترك عن طريق الدبلوماسية البرلمانية، كما نتطلع إلى تمكين البرلمانات من أداء دور أكبر وفعال على المستوى الداخلي ولاسيما فيما يتعلق بمسائل السياسة الخارجية.

- نؤمن بأهمية دور الجمعيات البرلمانية الإقليمية والدولية كفضاء للحوار والتشاور في مجال تعزيز العمل المشترك بين كافة المجالس البرلمانية وتشجيع الحوار والتواصل بينها، وكذا الإسهام إيجابيا في حل مختلف النزاعات بالوسائل السلمية وتكريس قيم الحوار والمصالحة.

- نؤكد على ضرورة احترام سيادة الشعوب وخياراتها وكافة حقوقها، وفي مقدمتها حقها المشروع في تقرير المصير واختيار نظامها السياسي والديمقراطي بكل سيادة وحرية، ويرفضون كافة أشكال التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للدول.

- ننبذ الإرهاب وكل أشكال التطرف وصوره مهما كانت دوافعه، وأيا كانت مصادره، مع ضرورة الالتزام بمكافحته، وندعو دوما إلى عدم الخلط بين الإرهاب كجريمة وكعمل مدان، وبين الحق المشروع للشعوب المستعمرة في المقاومة، وعلى عدم الجمع بني الإرهاب والدين الإسلامي الحنيف الذي يدعو إلى قيم التسامح والسلم والتعايش بين الأديان والحضارات.

- نجدد تمسكنا الراسخ والدائم بأهمية تحقيق السلام العادل والشامل في منطقة الشرق الأوسط من خلال تمكين الشعب الفلسطيني من حقوقه الوطنية المشروعة غير القابلة للتصرف، وفقا لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، من خلال إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، كما نشدد على ضرورة

انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة.

- نثمن عاليا الجهود الحثيثة والمتواصلة التي تبذلها الجزائر، ونثني على الدور الإيجابي الذي تقوم به الدبلوماسية الجزائرية في سبيل فض النزاعات بالطرق السلمية وعبر الحوار الشامل التوافقي، ونشر قيم الحرية والعدالة والمصالحة وتعزيز الاستقرار والأمن والسلم والتنمية عبر العالم.

- نؤكد على ضرورة الحفاظ على سيادة ووحدة تراب ليبيا وتلاحم نسيجها الاجتماعي، وعلى رفضنا لأي تدخل عسكري فيها، وندعو المجموعة الدولية إلى تحمل مسؤولياتها كاملة في هذا الشأن، من أجل رفع المعاناة عن الشعب الليبي وتمكينه من مقومات الأمن والاستقرار والسلم، كما نحيي في هذا الشأن الدور المحوري للجزائر ودول الجوار.

انجازاتنا على المستوى الدبلوماسي:

تشارك الكتلة البرلمانية للحركة في المجال الدبلوماسي بعدة أشكال:

1/ - عضويتها في المنظمات والمؤسسات البرلمانية الدولية.

2/ - رئاستها وعضويتها في لجان الصداقة البرلمانية.

3/ - المشاركة في المهام البرلمانية مع رئيس المجلس أو غيره.

4/ - برامج ومبادرات الدبلوماسية التي تقوم بها الكتلة البرلمانية للدفاع على قضايا الأمة أو توسيع شبكة علاقات الحركة.

حركة مجتمع السلم والمشاركة المواعيد الانتخابية:

- أول تجربة ومشاركة سياسية في أجهزة السلطة والحكم كانت سنة 1994 بعد ميلاد المجلس الوطني الانتقالي وكان اسمها آنذاك حركة المجتمع الإسلامي. في سنة 1996 دخلت الحركة في الحكومة بوزيرين كأول تجربة في الجهاز التنفيذي.

- في سنة 1997 شاركت الحركة في أول انتخابات برلمانية تعددية وتحصلت على 69 مقعد وشاركت في الحكومة بـ 7 حقائب وزارية.

- في سنة 2002 تحصلت الحركة على 38 مقعد وشاركت في الحكومة بـــ 4 وزارات.

- في سنة 2007 تحصلت الحركة على 51 مقعد.

في الفترة الممتدة من 2004 إلى 2012 شكلت الحركة مع حزبي جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي ما كان يسمى بالتحالف الرئاسي.

- بعد الانسحاب من التحالف الرئاسي تم إنشاء تحالف سياسي جديد في الفترة 2017/2012 مع حركة النهضة وحركة الإصلاح الوطني: تكتل الجزائر الخضراء: تحصل التكتل على 49 مقعد وكرد فعل على هذه النتائج المتواضعة قرر مجلس شورى حركة حمس الخروج من الحكومة والانخراط في مسار المعارضة، ليبدأ بذلك مشوارا جديدا بعيدا عن سياسة المشاركة في السلطة.

صناعة الرأي العام، والدفاع عن قضايا الشعب:

لنواب الحركة دور أساسي في العمل السياسي والإعلامي سواء باسم الكتلة البرلمانية أو تمثيل الحركة وذلك عبر السعي للمشاركة في مساعي التنمية وحل مشاكل المواطنين والدفاع عنهم ويأخذ هذا إجمالا عدة أشكال.

- استثمار المناقشات البرلمانية في الجلسات العامة للدفاع عن قضايا الأمة وعلى رأسها القضية الفلسطينية وعن الحريات والديمقراطية في الجزائر وفي البلاد العربية وخصوصا ما حدث في مصر وسوريا وليبيا وما يحدث في الخليج واليمن، وكذا مكافحة الفساد.

- الاتصالات المباشرة بالمؤسسات الإعلامية وعلى المستوى الشخصي وتقوم الكتلة في هذا الصدد بزيارات لهذه المؤسسات والتركيز على الصداقات مع العديد من الصحفيين المهمين.

- الحضور الدائم في مختلف القنوات التلفزيونية ويعتبر نواب الحركة الأكثر حضورا من بين النواب والأكثر طلبا للمشاركة في مختلف الحصص.

- الحضور الدائم على المستوى الإلكتروني في المواقع والفايس بوك واليوتيوب سواء في الصفحات الرسمية أو صفحات الأفراد ويتفاوت النواب في النشاط في مختلف وسائط التواصل الاجتماعي.

- المشاركة في الحملات السياسية الجوارية التي تنظمها الحركة في الأحياء مع المنتخبين المحليين والهياكل المحلية.

- الحضور المستمر في مختلف المناشط السياسية والإعلامية التي تنظمها الحركة محليا ومركزيا.

- القوافل البرلمانية: تنظم الكتلة فرقا من النواب من عدة ولايات يتجهون إلى ولاية واحدة للإطلاع على مشاكل الولاية واحتياجات المواطنين ونقلها إلى المسؤولين محليا ومركزيا مع تقديم الحلول.

الندوة الثالثة: العمل البرلماني في ظل المشاركة في الحكم

1ـ ماليزيا / تجربة الحزب الإسلامي الماليزي[1]



د. محمد خير الدين

المقدمة:

قال الله تعالى في سورة فصلت (33-35): ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِّمَّن دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحًا وَقَالَ إِنَّنِي مِنَ الْمُسْلِمِينَ (33) وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ (34) وَمَا يُلَقَّاهَا إِلَّا الَّذِينَ صَبَرُوا وَمَا يُلَقَّاهَا إِلَّا ذُو حَظٍّ عَظِيمٍ (35)﴾.

هذه الآية في الحقيقة ترسم لنا منهج العمل السياسي الدعوي. فإن السياسة همها هو إقامة الدين وسياسة الدنيا به كما قال الفقهاء من أمثال الماوردي وأبو يعلى الفراء والجويني. وإقامة الدين لا تكون إلا عن طريق الدعوة إلى الله والقول الحسن والعمل الصالح وفي عصرنا الحاضر تكون المشاركة في السياسة عن طريق النظام الديمقراطي البرلماني وسيلة ملائمة لإقامة الدين.

وأساس هذا العمل السياسي الدعوي هو الإعلان الواضح أمام الجماهير بأننا مسلمون نمشي على منهج الإسلام القويم مستندين إلى القرآن الكريم وسنة الرسول صلى الله عليه وسلم، وهكذا رجل سياسي ونائب برلماني عمله في الحقيقة

[1] أعدها النائب الدكتور محمد خير الدين بن أمان رزالي التاكري، النائب البرلماني الماليزي، ورئيس الإستراتيجية للحزب الإسلامي الماليزي وعضو هيئة العلماء للشورى بالحزب الإسلامي الماليزي، الأمين العام المساعد للمنتدى الإسلامي العالمي للبرلمانيين.

هو العمل الدعوي الذي يدعو الناس لتطبيق الإسلام في حياتهم الفردية في العبادات والمناكحات والمعاملات كما تدعو الحكومة لتطبيق الشريعة في الحكم عملا بقوله تعالى: ﴿وأن احكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهوائهم﴾.

ومن أجل هذا العمل الدعوي لا بد أن يقوم أمام الجماهير ليعلن بأن منهجه السياسي هو الإسلام وهو يدعو الشعب والحكومة إلى العمل بالإسلام وتطبيق الشريعة في كل مجالات الحياة. هذا من حيث المبدأ، وهو لا بد أن يكون واضحا غير غامض. أما من حيث الإستراتيجية فهي بحسب الواقع والأوضاع عملا بقول الرسول صلى الله عليه وسلم: "خاطبوا الناس على قدر عقولهم"، "أمرنا أن ننزل الناس منازلهم"، "وأهل مكة أدرى بشعابها".

أود أن أعرض أمامكم نبذة قصيرة عن تاريخ السياسة وأوضاعها الحالية. ماليزيا دولة فدرالية تطبق النظام الملكي الدستوري برعاية ملك أكبر وهي تجمع ثلاثة عشر ولاية، ولكل ولاية ملك وراثي أو أمير مثل"Gavenor"، وهناك 9 ملوك و4 أمراء. وهؤلاء الملوك التسعة يختارون من بينهم ملكا أكبر بالتناوب لمدة خمسة أعوام. ولكل من الولايات دستور خاص وسلطة كاملة بخصوص الولاية لا يستطيع أن يتدخلها الحكومة الفدرالية. فهناك حكومتان: حكومة فدرالية وحكومة الولايات. والنظام الملكي الدستوري يعطي السلطة الواسعة للشعب في اختيار الحكومة من خلال الانتخابين؛ الانتخاب العام البرلماني لاختيار الحكومة الفدرالية. وانتخاب مجلس الشعب في كل الولايات الثلاثة عشر لاختيار الحكومات في الولايات.

والحكومة الفدرالية منذ عهد الاستقلال 1957 إلى الانتخاب العام الأخير في مايو 2018 أي منذ 61 عاما يرأسها ويحكمها الكتلة الوطنية التي يهيمن فيها الحزب الوطني ورئيسه السابق هو نجيب رزاق والحالي زاهد حميدي وقبله محاضر محمد.

وكذلك حكومات الولايات يهيمن فيها الكتلة الوطنية منذ الاستقلال إلا ولاية واحدة اسمها كلنتان يحكمها الحزب الإسلامي الماليزي منذ الانتخاب العام الأول

بعد الاستقلال لمدة 19 عاما ثم تتناوبها الكتلة الوطنية لمدة 12 عاما ثم ترجع إلى مهد الحزب الإسلامي منذ 1990 إلى يومنا هذا لمدة 28 عاما.

والخلاصة أن للحزب الإسلامي الماليزي كحزب معارض في المستوى الفدرالي الذي يرأسها الشيخ عبد الهادي تجربة طويلة في ممارسة الحكم في ولاية كلنتان في ماليزيا.

ولكن انقلب الأمر بعد الانتخاب العام الأخير في مايو 2008. الكتلة الوطنية انهزمت في المستوي الفدرالي. ويفوز بديلها التحالف الجديد يجمع 5 أحزاب المعارضة المسماة بتحالف الرجاء يقودها كل من محاضر محمد رئيس الحزب الوطني السابق وأنوار إبراهيم الرئيس العام لحزب العدالة كما أن تحالف الرجاء يفوز ليحكم 7 الولايات، في وقت تبقى للكتلة الوطنية ولايتان تحكمهما.

أما الحزب الإسلامي فإنها تبقى هيمنتها على ولاية كلنتان ويزيد الفوز في ولاية أخرى وهي ترنجانو وكل من هاتين الولايتين سكانهما أغلبية المسلمين بالنسبة 90%. ويتقدم الحزب الإسلامي ليحصل على المقاعد الكثيرة في ولايتين أخريين اسمهما قدح و بهنح أيضا من الولايات بأغلب سكانها المسلمون الملايوين. كما يحصل الحزب الإسلامي على ثمانية عشر مقعدا في البرلمان الحالي. وكتلة الرجاء وإن كان يرأسها د. محاضر رئيسا للوزراء ولكن يهيمن فيها أغلبية البرلمانيين غير المسلمين من الصينيين الاشتراكيين والبرلمانييون العلمانيون واللبراليون بجانب عدد قليل من الإسلاميين.

هذه نبذة قصيرة لأحوال السياسة وظروفها في ماليزيا. فما إستراتيجية الحزب الإسلامي تجاه هذه الظروف السياسية؟ سأجيب على هذا السؤال المهم خلال حديثي الآتي:

أما موضوع حديثنا اليوم وهو دور العمل البرلماني في مشاركة الحكم فيجدر بي أن أتحدث من خلال ثلاث نقط:

- الأولى: تجربة الحزب الإسلامي في مشاركة الحكم في الحكومة الفدرالية وهي في عام 70 إلى 78.
- الثانية: مشاركة الحكم في مستوى الولايات.
- الثالثة: دورنا الفعال كالحزب المعارض في المستوى الفدرالي.

أما النقطة الأولى، وهي التجربة الماضية في المشاركة بالحكم الفدرالي في السبعينات أود أن أركز على الانجازات منها:

1/- استطعنا من خلال المشاركة في الحكم أن نفرض ونضغط الحكومة الفدرالية لتعزيز السياسات التي تتعلق بالشؤون الدينية الإسلامية. منها إنشاء دائرة الشؤون الإسلامية في المستوى الفدرالي ورفع الآذان والمحاضرات الدينية في الإذاعات الرسمية.

2/- استطعنا إزالة بعض الشعارات المنكرة في ممارسة الحكومة مثل إقامة الحفلة الحكومية بشعار الخمر والرقص.

3/- وفي مستوى الدعوة استطعنا أن ننشر الدعوة وتعاليم الإسلام بين الموظفين الحكوميين وفي الدائرات الحكومية. ولهذا العمل الدعوي فضل في إنشاء جيل الصحوة الإسلامية في سبعينات.

4/- وكذلك فيما يتعلق بتعديل القوانين وتقنينها في مستوى البرلمان خاصة، حتى يتوافق مع الإسلام هذا ما سبق الذي له أثره الكبير للدولة إلى حد الآن.

النقطة الثالثة ألا وهو دورنا الفعال في المستوى الفدرالي وخصوصا في مستوى البرلمان أقول: قدم الحزب الإسلامي إستراتيجية جديدة منذ 2015 (ألفين وخمسة عشر) نسميها "سياسة النضوج والسلم أو السلام أو نقول السياسة السلمية الناضجة السليمة" وهي ترسم وتقود الحزب في التعامل مع الجهات المتعددة والأحزاب المختلفة بما فيها المعارضة والحكومة. وأسس هذه الإستراتيجية، هي:

- أولا: السياسة المبنية على المبادئ الإسلامية القائمة على الدعوة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. هذه السياسة تكون أساسا في اتخاذ الموقف قبولا أو رفضا لأي سياسات تقدمه الحكومة في البرلمان.

- ثانيا: النضوج والسلم في التعامل مع الآخرين ودليلنا هو قوله تعالى: ﴿ولا تستوي الحسنة ولا السيئة ادفع بالتي هي أحسن فإذا الذي بينك وبينه عداوة كأنه ولي حميم﴾ نعارض الحكومة معارضة سلمية دبلوماسية تدعو إلى الحوار والمناقشات وتنادي بحل الأزمات وتوفيق الاختلاف على طاولة المفاوضات وبقول حسن وحجج

علمية وبأسلوب عقلاني ومهني ومحترف دون اللجوء إلى اختراع الدعايات الباطلة والملفقات والمكذوبات السياسية. وبفضل هذه السياسة نستطيع أن نضيق دائرة الخلاف ونوسع دائرة التوافق والاتفاق في كثير من الأمور.

- وثالثا: التعاون على البر والتقوى عملا بقوله تعالى في سور ة المائدة (الآية 2): ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ ۖ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ ۖ﴾ والبر كل ما يخص الشعب والأمة من الحقوق الوطنية والإنسانية مما يتعلق بالحياة في الأمور الدينية والشخصية والعائلية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية وهو يشمل حق التدين وحريته وحق العمل وحق إبداء الرأي والنقد والحق في حصول الحياة الملائمة وما إلى ذلك من الحقوق. والتقوى وهو كل ما يتعلق بالإسلام كدين للدولة من رفع شعار الإسلام وتقوية الدعوة الإسلامية وتقنين الأحكام الشرعية وتطبيقها. والإثم كل المنكرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعدوان هو كل ظلم يمس الشعب في حياتهم الدنيوية وعلى هذا الأساس بإمكاننا أن نساند الحكومة في أي سياسة صالحة للشعب والأمة ونتعاون معهم فنكون معهم صوتا واحدا وجنبا إلى جنب وإن كنا مختلفين معهم في كثير من المبادئ السياسية ثم نعارضه معارضة سلمية في السياسات السيئة والتي لا تتوافق مع مبادئ الإسلام ولم تساهم في مصلحة الشعب. أنا أضرب لكم أمثالا منها: نحن نتعاون مع الحكومة في قضية اللاجئين من أركان حتى نشاركهم في التضامن الجماهيري الكبير كما نتعاون معهم في قضية الأقصى فنقيم ندوة كبيرة يدعى فيها أعلام العلماء من العالم الإسلامي بالتعامل مع الحكومة كما نتعاون في تعديل القانون في البرلمان الذي سيعطي صلاحية لولاية كلنتان وترنجانو من إقامة القوانين الجنائية الإسلامية وفي نفس الوقت نعارض الحكومة معارضة شديدة في تشريعهم ضريبة على السلع والخدمات هذا ما حدث مع الحكومة الفدرالية القديمة أما بالنسبة للحكومة الفدرالية الجديدة فهي جديدة لا تتجاوز ستة أشهر.

ومع ذلك نتعاون معهم في استرداد حق ولاية كلنتان التي يحكمها الحزب الإسلامي للحصول على الإتاوات من النفط المستخرج من ولاية كلنتان والتي لم يدفعها الحكومة السابقة ظلما وجورا.

وفي نفس الوقت ننقدهم مخالفتهم للكثير من الوعود الانتخابية في الانتخاب العام مثل خفض أسعار البنزين، والقضاء على رسوم الطرق السريعة، والقضاء على ديون متراكمة بسبب الاقتراض من الصندوق التعليم العالي، وخفض أسعار المنتجات اليومية كما ننقدهم نقدا شديدا في تشريعهم قانون ضريبة المبيعات والخدمات بعد القضاء على قانون ضريبة السلع والخدمات. والمتأخر نعرضهم في محاولتهم في تصديق الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري لأنها سيقضي ميزة الإسلام والمسلمين التي يضمنها الدستور الماليزي.

- رابعا: النصيحة والنصح عملا بقوله صلى الله عليه وسلم: "الدين النصيحة قالوا لمن قال لله ولرسوله ولكتابه (يعني النصيحة لمصلحة الإسلام)

ولأئمة المسلمين (أي حكام المسلمين الذين يمارسون الحكم) وعامتهم (النصيحة للشعب ودعوتهم إلى الإسلام). وامتثالا لقول نوح عليه السلام: ﴿ أُبَلِّغُكُمْ رِسَالَاتِ رَبِّي وَأَنصَحُ لَكُمْ وَأَعْلَمُ مِنَ اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ (62)﴾. واقتداء لهود عليه السلام في قوله: ﴿ أُبَلِّغُكُمْ رِسَالَاتِ رَبِّي وَأَنَا لَكُمْ نَاصِحٌ أَمِينٌ (68)﴾. وإتباعا لقول صالح عليه السلام: ﴿وَقَالَ يَا قَوْمِ لَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ رِسَالَةَ رَبِّي وَنَصَحْتُ لَكُمْ وَلَٰكِن لَّا تُحِبُّونَ النَّاصِحِينَ (79)﴾. فالنصيحة نابعة من حسن النية من الناصح للمنصوح وهو أيضا بمعنى إرادة الخير للمنصوح وكما قال الجرجاني: (النصِيحَة: هي الدعاء إلى ما فيه الصلاح، والنهي عما فيه الفساد).

في الحقيقة لهذه السياسة دور كبير للحزب في اتخاذ موقف تجاه أي سياسات الدولة. على سبيل المثال نصحنا الحكومة السابقة لتعديل الدوائر الانتخابية حتى تكون الأكثرية للمسلمين. في الحقيقة هذا التعديل لم يكن لصالحنا في أمد قريب في حين تقترب فيه موعد الانتخاب العام فهو يخدم مصلحة الحزب الحاكم أكثر مما يخدم مصلحة الحزب الإسلامي في الانتخاب العاجل. ولكن نرى أن هذا التعديل يخدم مصلحة المسلمين لمدى بعيد وحتى لا يسيطر غير المسلمين في الدوائر الانتخابية. وموقفنا هذا يلقى نقدا حادا من قبل الأحزاب المعارضة الأخرى التي يسيطر فيها غير المسلمين والاشتراكيون.

هذا ما عندي وبالله التوفيق والهداية والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الاختتام

الكلمة الختامية للرئيس الجديد للمنتدى: عبد المجيد مناصرة

الكلمة الختامية للرئيس الجديد للمنتدى: عبد المجيد مناصرة

بسم الله الرحمان الرحيم الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .. دائما أعتز بثقة إخواني وأخواتي، والتي آراها مسؤولية عظيمة وأمانة كبيرة، فلما أقترح علي الأمر (تولي رئاسة المنتدى) لم أكن أجد نفسي أتجاوب بشكل فاعل مع الاقتراح، لأن السنوات استهلكتنا، فقال لي الإخوة (عندك متسع من الوقت) فقلت: أي نعم عندي الوقت ولكن التحفيز، الحماس .. قد يكون نقص عندي.

لما تداعينا وبادرنا إلى تأسيس المنتدى العالمي للبرلمانيين الإسلاميين منذ سنة 2005 م كان السن غير هذا السن، حتى وإن كانت الظروف أصعب، واليوم لما يعيد إخواني وأخواتي تكليفي بهذه المهمة (التي أتشرف بها) لأنها تأتي من قناعات وقلوب إخواني وأخواتي، أسأل الله عز وجل أن يمكنني من تعويض التقدم في السن، قلة الحماسة .. بدعمكم وعطائكم وتواصلكم وتفهمكم.

أريد أن أقول في لحظة من اللحظات كدنا أن نسمح في المنتدى نتيجة صعوبة الظروف وانشغال الكثير من القيادات عن الاهتمام بشؤونه وأداء مهامه، ولكن لو نظرنا إلى الساحة سواء كانت ساحاتنا الوطنية أو الإقليمية أو الدولية ونحن نستشعر وضع أمتنا الصعب وطموحات شعوبنا واستغاثتها بالبحث عمن يأخذ بأيديها، عمن يفتح أمامها الآفاق والآمال .. وعندما نشهد عنتا وتجني على الحرمات، على الدماء، على الثوابت، وعلى المقدسات، التخلي على الاستراتيجيات .. وهذا يدفعنا مرة أخرى وأقول بأن هيئة مثل هذه "المنتدى الإسلامي العالمي للبرلمانيين" تصبح نحن في أمس الحاجة للتواجد في هذا الظرف والمساهمة بالدور لملئ هذا الفراغ الذي هو مصنوع الآن، فراغ عجيب، فراغ كبير، فراغ قيادي في هذه اللحظة، فراغ أخلاقي، فراغ رسالي وحضاري ... فإذا انغمسنا في الأولويات الوطنية وهي كثيرة تستحق منا كل الجهد ولكن انغمسنا فيها وتغافلنا غما يجب أن يجمعنا تشاركا وتقاسما وتعاطفا ودعما سنكون – ربما – قد فرطنا في جزء من هذه الأمانة.

قيمتكم في أفكاركم وأدائكم وكفائتكم ولكن قيمتكم أكثر في أنكم تمثلون شعوبكم وتحملون طموحات وآمال هذه الشعوب التي تريد من يرتقي بها ومن ينصر لها مسارات للتقدم ويعطيها أمل لأن الواقع – للأسف الشديد – يدفع إلى التيئيس.

ومما رفع من منسوب الحماس الجديد للقبول بهذه المهمة، لأن حتى بعض الإخوة كانوا يظنون بأن التجاوب والاستجابة للحضور تكون قليلة، ولكن والحمد لله كان التجاوب والاستجابة أكبر بكثير مما كان متوقعا، مما زاد في حماسا ما شاهدته بالأمس واليوم وما أظهرتموه من رقي في الفهم، وقدرة على استشراف المستقبل والمرونة في العمل.

هناك قيم كثيرة برزت من خلال هذا المؤتمر من خلال روح النقاش في جنبات الجلسات والندوات والحوارات أو في الآراء مثل:

قيم الحرص على النضال الديمقراطي المستملار فلا يمكن إقامة ديمقراطية إلا بنضال ديمقراطي، لا يمكن أن تلعن الاستبداد ونحن لا نناضل من أجل أننستبدل هذا بذاك.

أيضا نستشعر عمق التمسك بالهوية – نهنا حدث – نحن الآن بعضنا وصل في بلدان كثيرة أن يصنف في خانة الإرهاب! لكن هذا لم يمنعكم من الإصرار على التمسك بهذه الأفكار والثوابت وعلى هذه الهوية بالوضوح وهذا الاستمساك أيضا مشجع على أن هناك صلابة في القناعة والإرادة.

هناك رقي في فهم الدولة الوطنية، هناك عمق في التعبير عن الالتصاق بالوطن وهمومه بالرغم من أن هذا لم يمنع من الشعور بأهمية الأمة، وبكل مكوناتها مهما تباعدت أقطارها، والحرص على التناصر والتعاضد بين أفراد هذه الأمة.

أيضا هناك شيء جميل أردت الإشارة إليه، الإسلاميون في البدايات كانوا أكثر الناس غير قابلين للتنازل يشعرون وكأن التنازل عن الشكل كأنه تنازل عن المبدأ، أذكر لما كنا نخوض نقاشا في الجزائر حول قانون الأحزاب، لما فرضوا على الأحزاب

عدم استخدام الدين، وطلبوا تغيير الأسماء، في كل حزب فيه كلمة "إسلامي" يجب أن يغيره .. فكانت عند البعض مشكلة عويصة كأنك كفرت، إذا قبلت بأن تحذف كلمة إسلامي من اسم الحزب كأنك قاربت من الكفر! واليوم هماك مرونة كبيرة وقدرة عالية سمعنا من الأخ (الصحبي عتيق) كيف أن حزبه رغم أنه حاز المرتبة الأولى ويعتبر القوة الأولى قبل بوزير واحد فقط وفي المقابل نجد مثلا حزب الاتحاد الذي حاز على 8 مقاعد في مجلس الشعب تعطى له 4 حقائب وزارية! طبعا وهذا كله استفزاز للإسلاميين.

كان عندنا الشيخ محفوظ نحناح رحمه الله يعبر بالعامية (رغم أننا كنا شباب لا نحب التنازل عن حقنا): أنا أقبل ليس فقط بكرسي واحد فقط في الحكومة بل بمجرد مقعد صغير (tabouri) بالرغم من أن سنة 1995 الشعب انتخبه رئيسا وتم التعدي عليه والجميع يعلم ولكنه تنازل من أجل الوطن ولا يتنازل إلا الكبير والقوي والذي يملك رؤية استشرافية.

في حديثي مع أخي نصار قصصت له قصة قصيرة أحكيها لكم، يحكى أن كان هناك حلاق ثرثار، يأتيه طفل صغير يوميا، وهو يحكي مع الشخص الذي يحلق عنده يقول له: سيدخل عندي طفل يعتبر أغبى طفل في العالم فيتعجب الشخص لذلك ... لما دخل الطفل امتحنه الحلاق وخيره بين الـ 50 دينارا ودينارا واحدا فاختار الطفل دينار وخرج، ويتكرر هذا المشهد يوميا وكأن الطفل غبي لا يريد أن يأخذ الـ 50 دينارا؟ لما فرغ الرجل من الحلاقة ذهب مهرولا تجاه الطفل يبحث عنه ليسأله عن سر ذلك الاختيار كيف يفضل الدينار على الـ 50 دينار؟ ألا تفرق بينهما؟ فأجابه الطفل بكلمة وجيزة تحمل معاني كبيرة (اليوم الذي آخذ في الـ 5 دينار ستنتهي اللعبة وتتوقف) وبمرور الأيام طبعا الطفل يأخذ أكثر من الـ 50 دينار إذا أخذ يوميا دينارا واحدا.

الملاحق

- التقرير الأدبي 2011 - 2018
- البيان الختامي
- قائمة أعضاء الهيئة التنفيذية
- قائمة أعضاء مجلس الإدارة

التقرير الأدبي 2011ـ2018

تحقيقا للأهداف التي أنشئ لأجلها المنتدى العالمي للبرلمانيين الإسلاميين، واستجابة للتطورات والتحديات التي بات يفرضها هذا الفضاء الحيوي والهام، ومواكبة للتحولات والمستجدات في هذا المجال، تستوقفنا اليوم محطة من المحطات الهامة في هذا المسار الواعد للمنتدى لنقف، عندها ومعها نستحضر من خلالها حصيلة المجهودات المبذولة وننظر إلى الانجازات والأعمال المحققة على امتداد 7 سنوات، وهي مناسبة نستشرف من خلالها أيضا ما علينا أن نسعى لتحقيقه في المرحلة القادمة، والأدوار التي على المنتدى أن يضطلع بها بما تمكنه من تبوأ المكانة اللائقة به إقليميا ودوليا.

لقد شكلت قضايا الأمة وعلى رأسها القضية الفلسطينية معلما أساسيا في ادوار ومهام المنتدى، كما نالت القضايا الإنسانية والقضايا العادلة في العالم حيزا هاما من اهتماماته. وهذه أهم الأنشطة والفعاليات التي قام بها المنتدى وقيادات المنتدى، خلال هذه الفترة المحددة من يوليو 2011 إلى سبتمبر 2018:

انعقد المؤتمر الثاني للمنتدى العالمي للبرلمانيين الإسلاميين بجزيرة لانكاوي بماليزيا شهر يوليو 2011 تحت رعاية معالي رئيس الوزراء السيد عزيزان، خرج المؤتمر بانتخاب السيد محمد حسين إبراهيم من جمهورية مصر كرئيس للمنتدى والسيدان الدكتور ناصر جاسم الصانع ود. عبد القادر عمارة كنواب للرئيس ومع تزكية السيد نصر الدين سالم الشريف كأمين عام والسادة عزام الهنيدي ود.صلاح علي كأعضاء للهيئة التنفيذية. كما نظم المنتدى الدورة التدريبية لإعداد إستراتيجية وخطة المنتدى في شهر يوليو 2012، بالمغرب وقد تم عقد اجتماعات عديدة لمجلس إدارته أهمها اجتماع بالكويت والقاهرة حيث نظم على هامشه ندوة سياسية حول ملف الأزمة السورية وهذا في شهر سبتمبر بالقاهرة 2012. وبعد الانقلاب على رئيس الجمهورية والمجالس النيابية المنتخبة بدولة مصر شارك المنتدى بالتعاون مع منظمات أخرى بمؤتمر تمخض عنه إطلاق

التنسيقية العالمية للحقوق والحريات ،كما أطلق حملة توقيع إلكترونية برلمانيون ضد الانقلاب، كما شكل وفود للتواصل مع الهيئات والمنظمات الدولية.

وبعد شغور منصب رئيس المنتدى بسبب الاعتقال وشغور الهيئة التنفيذية حيث تحول عضوين من الهيئة التنفيذية إلى وزراء في دولهم وطلب إعفاء الأمين العام، واعتقال عضوين آخرين، فلم يبقى إلا اثنين من أعضائها، اجتمع مجلس إدارة المنتدى وبعد نقاش عميق حول وضع المنتدى خلص إلى تزكية الدكتور ناصر جاسم الصانع رئيسا بالإنابة والسيد مناصرة عبد المجيد نائبا له، كما أعيد تشكيل الهيئة التنفيذية بتزكية السادة عزام الهنيدي ومحمد الزويتن وهاشم الطائي ثم أسعد هرموش كأعضاء والسيد أمين علوش أمينا عاما للمنتدى. مباشرة بعد اجتماع مجلس الإدارة انطلقت الهيئة التنفيذية في إعادة بعث أنشطتها حيث سطرت خطة عملها والتي تضمنت إطلاق مجموعة من المشاريع والبرامج تمثلت فيما يلي:

* **الأمانة العامة تسترجع وتنظم أرشيف المنتدى:** استطاعت الأمانة العامة أن تسترجع أرشيف المنتدى منذ بداية التأسيس إلى غاية يومنا هذا، وتنظمه وتبوبه في ملفات إلكترونية.

* **المنتدى يتضامن ويتفاعل مع أغلب الأحداث:** استطاع المنتدى خلال الفترة الماضية أن يتفاعل مع أغلب الأحداث من خلال إصدار العديد من البيانات التي تندد وترفض أغلب الممارسات وصل عددها حوالي 16 بيان إعلامي خاص بالقضية الفلسطينية، أحكام القضاء المصري بحق الرئيس الشرعي، إدانة العمليات الإرهابية التي وقعت في فرنسا وتركيا، والتضامن مع سجن رئيس المنتدى والتنديد بأحكام الإعدام في حق البرلمانيين المصريين.

* **المنتدى العالمي يصمم موقع خاص به وينشئ صفحة في وسائل التواصل الاجتماعي:** استطاع المنتدى من إعادة إحياء العمل الإعلامي للمنتدى من خلال إنشاء موقع الكتروني للزوار ونشر فيه جميع المستجدات والأخبار المتنوعة بالموازاة

مع صفحة في التواصل الاجتماعي فيسبوك وصل عدد المعجبين بها 1500 معجب بمختلف أنشطة المنتدى.

* **أعضاء الهيئة التنفيذية ومجلس الإدارة يجتمعون:** اجتمع أعضاء الهيئة التنفيذية للمنتدى خلال هاته الفترة 10 مرات لتدارس ومناقشة حالة المنتدى والتفاعل مع أغلب الأحداث، في حين اجتمع مجلس الإدارة 6 مرات.

* كما نظم الندوة الحوارية لدراسة سبل تطوير عمل المنتدى والآفاق المستقبلية للمنتدى وهذا على هامش مؤتمر رابطة برلمانيون من أجل القدس سنة 2016.

* المنتدى العالمي للبرلمانيين الإسلاميين ينظم مؤتمر برلمانيون من أجل القدس بالتعاون مع الائتلاف العالمي لنصرة القدس وفلسطين ولجنة فلسطين بالبرلمان التركي: نظم المنتدى العالمي للبرلمانيين الإسلاميين بالتعاون مع الائتلاف العالمي لنصرة القدس وفلسطين ولجنة فلسطين في البرلمان التركي مؤتمر برلمانيون من أجل القدس يومي: 09 و10 يناير 2015 بإسطنبول - تركيا، شارك فيه أكثر من 145 نائب في البرلمان ممثلين عن 17 دولة بحضور شخصيات فعالة ورؤساء أحزاب بتغطية إعلامية مميزة شملت المحاور التالية:

- المحور الأول: إستراتيجية المقاومة وإستراتيجية التحرير.

- المحور الثاني:غزة بين الحصار والإعمار.

- المحور الثالث: الأقصى والقدس برلمانيون.

- المحور الرابع: تطوير آليات العمل البرلماني اتجاه القضية الفلسطينية.

* المنتدى العالمي للبرلمانيين الإسلاميين يؤسس هيئة **رابطة برلمانيون من أجل القدس** بالتعاون مع الائتلاف العالمي لنصرة القدس وفلسطين: عرفت توصيات مؤتمر برلمانيون من أجل القدس انبثاق هيئة رابطة برلمانيون من اجل القدس تهتم بالقضية الفلسطينية، والتي انعقد مؤتمرها في سنة 2015.

*** المنتدى العالمي للبرلمانيين الإسلاميين يشارك في تأسيس ملتقى العدالة والديمقراطية:** تم عقد عدة اجتماعات وورشات لبعض الشخصيات السياسية وهذا للتحضير لتأسيس هيئة تضم الفاعلين من مختلف الأقطار العربية والإسلامية تحت اسم: **ملتقى العدالة والديمقراطية**.

*** قيادات المنتدى والحوارات الصحفية:** استطاع بعض من قيادات المنتدى تسجيل نفسها وحضورها إعلاميا في كذا محطات شملت الصحافة المكتوبة، التصريحات القصيرة، ومقابلات تلفزيونية.

البيان الختامي

انعقد المؤتمر **الثالث للمنتدى العالمي للبرلمانيين الإسلاميين** بتاريخ 04-05 نوفمبر 2018 الموافق لـ 27/28 صفر 1440 هـ في إسطنبول – تركيا تحت عنوان: **" العمل البرلماني والتحديات القائمة".**

وقد تميز بالمشاركة الدولية الفاعلة للبرلمانيين من مختلف الدول العربية والإسلامية، الذين تدارسوا وناقشوا الوضع الدولي القائم وتحدياته على الأمة ودولها وشعوبها، ودور البرلمانيين بصفتهم التمثيلية لشعوبهم في الإصلاح السياسي والتغيير الديمقراطي والحوار الحضاري، وفي تطوير العمل البرلماني وربطه بالمقاصد الكلية المتمثلة في الحرية والسلم والعدالة والعمران والتنمية وحقوق الإنسان.

وقد وفرت أشغال المؤتمر فرصة كبيرة لتبادل الخبرات والتجارب وتعميق التعاون والتعاضد، وتشبيك الأعمال والمبادرات وفتح آفاق واسعة للعمل البرلماني المشترك.

وقد أسفرت أعمال المؤتمر عن مجموعة قرارات أهمها:

1- انتخاب مجلس إدارة جديد، اختار بدوره رئاسة جديدة ممثلة في:

- عبد المجيد مناصرة رئيسا (الجزائر).
- ناصر الصانع نائبا للرئيس (الكويت).
- جزولي جويني نائبا للرئيس (إندونيسيا).

وصادق مجلس الإدارة على اقتراح أمين علوش أمينا عاما.

2- إجراء بعض التعديلات على القانون الأساسي من أهمها تعديل اسم المنتدى ليصبح: **"المنتدى الإسلامي العالمي للبرلمانيين"، " The International Islamic Forum Parliamentarians".**

3- دعما وتمكينا للمرأة البرلمانية في قيادة العمل البرلماني عموماً وفي قيادة المنتدى خصوصاً اختار المؤتمرون ثلاث نساء لعضوية مجلس الإدارة تمثيلاً لدولهم (المغرب، السودان، الأردن).

4- توسيع عضوية المنتدى نحو بقية دول إفريقيا وآسيا واستيعاب كل البرلمانيين الذين يؤمنون بأهداف الملتقى من كافة الأقطار.

وقد خلص المؤتمرون فيما يتعلق بالأحداث الجارية والتحديات القائمة بعد النقاش المستفيض والحوار العميق إلى المواقف التالية:

* الدعوة إلى تعزيز العمل البرلماني ودعم قدرات البرلمانيين وتطوير خبراتهم وتحسين أدائهم وحمايتهم من التعسفات والتجاوزات من أجل القيام بالأدوار المنوطة بهم من طرف شعوبهم.

* تثمين الجهود المبذولة والإرادات الصادقة والمبادرات القائمة في بعض التجارب من أجل إنجاح مشاريع الإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي والتوافق الوطني والسلم الاجتماعي والتنمية المستدامة مع ضرورة دعم الشعوب في خياراتها والدفاع عن وحماية مبادئها وقيمها وثوابتها..وترسيخ دولة الحق والقانون.

* الإدانة الشديدة لكل ممارسات التطبيع مع الكيان الصهيوني التي أصبحت تمارسها بعض الحكومات العربية بتبجح فاضح، واستفزاز صارخ لمشاعر الأمة.. والمطالبة بالاعتذار عنها والتوقف التام عن كل أشكال التطبيع الرسمية والغير الرسمية.

* رفض القرارات التي أقدمت عليها بعض الدول بتحويل سفراتها إلى القدس والتأكيد على أن القدس الشريف ستظل هي العاصمة الأبدية لفلسطين.. ويدعو المنتدى بهذه المناسبة إلى واجب حماية المدينة من التهويد وحماية المسجد الأقصى المبارك من التقسيم.

* التنديد بجريمة القتل الشنعاء التي تعرض لها الصحفي السعودي جمال خاشقجي والمطالبة بضرورة استعجال التحقيقات ومعاقبة كل المتورطين فيها بدون استثناء، وإعلام الرأي العام الدولي بكل الحقائق المتعلقة بها.

* الإفراج عن البرلمانيين المصريين المعتقلين بالسجون، وتبرئة ساحتهم من كل التهم الباطلة التي ألصقت بهم ظلما وعدوانا.. والإفراج الفوري و بدون شروط عن كل سجناء الرأي من العلماء والنشطاء والسياسيين والإعلاميين في مختلف الدول العربية والإسلامية.

* الدعوة إلى إيقاف الحروب والاقتتال وتغليب الحلول السياسية والقبول بالحوار والمصالحة ونبذ العنف والإرهاب، والتمسك بوحدة الدول وأراضيها وشعوبها.

وإذ ينهي المنتدى أعمال مؤتمره الثالث يتقدم بفائق الشكر والتقدير إلى دولة تركيا قيادة وشعبا على احتضانها المؤتمر وتسهيل انعقاده. كما يتوجه المنتدى بالشكر والعرفان لقيادته السابقة على الجهود المبذولة والحرص على التغلب على كل العوائق والصعوبات.. دون أن ننسى المؤتمرين الذين تحملوا عناء السفر وتكاليف العمل فهم لبنات المنتدى وأسباب نجاح المؤتمر.

﴿وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ﴾

أعضاء الهيئة التنفيذية



عبد المجيد مناصرة
الرئيس (الجزائر)



د. ناصر جاسم الصانع
نائب الرئيس
الكويت



د. جزولي جويني
نائب الرئيس
إندونيسيا



أمين علوش
الأمين العام
الجزائر



د. محمد خير الدين
الأمين العام المساعد
ماليزيا



د. الصحبي عتيق[1]
لجنة التشريع والرقابة
تونس



د. محمد حسن البزور[2]
لجنة الدراسات والأبحاث
الأردن

[1] اعتقلته السلطات التونسية ظلما وعدوانا بالمطار وهو يهم لحضور اجتماع الهيئة التنفيذية، بتاريخ: 6 ماي 2023 وهو الآن في السجن نسأل الله تعالى أن يعجل بفرجه ويفك أسره وإخوانه.

[2] استلم المهمة بدلا عن الدكتور موسى الوحش في اجتماع مجلس الإدارة بجاكارتا أندونيسيا بتاريخ 22 جمادى الآخر 1441 الموافق لـ 16 فيفري 2020



د. محمد الزويتن
لجنة التدريب والتكوين
المغرب



أحمد صادوق
لجنة الإعلام
والعلاقات العامة
الجزائر



أحمد جاد
لجنة الحقوق والحريات
مصر



د. حياة المسيمي[1]
لجنة تمكين البرلمانيات
الأردن



د. ماجدة الفلاح[2]
لجنة الدبلوماسية البرلمانية
ليبيا



شيخاني إبراهيم بيب[3]
لجنة المالية والوسائل
موريتانيا

[1] استلمت المهمة بدلا عن الدكتورة مروى جكنون في اجتماع مجلس الإدارة باسطنبول تركيا بتاريخ 15 محرم 1444 الموافق لـ 13 أوت 2022

[2] استلمت المهمة في اجتماع مجلس الإدارة بجاكرتا اندونيسيا بتاريخ 11 صفر 1445 الموافق لـ 27 أوت 2023

[3] استلم المهمة بدلا عن عبد السلام الصفراني في اجتماع مجلس الإدارة بجاكارتا أندونيسيا بتاريخ 11 صفر 1445 الموافق لـ 27 أوت 2023

أعضاء مجلس الإدارة



عبد المجيد مناصرة

الجزائر



د. ناصر جاسم الصانع

الكويت



د. جزولي جويني

إندونيسيا



أمين علوش

الجزائر



د. محمد خير الدين

ماليزيا



د. الصحبي عتيق

تونس



د. محمد البزور

الأردن



محمد الزويتن

المغرب



شيخاني إبراهيم بيب

موريتانيا



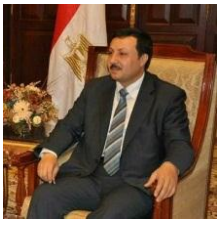
د. حياة المسيمي

الأردن



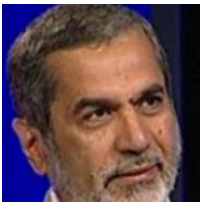
د. ماجدة الفلاح

ليبيا



د. محمد الفقي

مصر



نجيب سعيد غانم

اليمن



د. هدى العتوم

الأردن



عزام الهنيدي

الأردن



د. وليد الطبطبائي

الكويت



هاشم الطائي

العراق



سيد أبو مسامح

فلسطين



عطاء الرحمان

باكستان



د. مثنى أمين نادر

العراق



محمد الأمين جكيني

مـــالـــي



د. حسين عبد مجيد الزبيدي

العراق



رقية الرميد

المغرب



محي الدين كبيري

طاجاكستان



إسحاق يوسف عيسى

تشاد



د. زهير العبيدي

لبنان



أحسن عريبي[1]

الجزائر

[1] توفي رحمه الله بتاريخ 09 رمضان 1444 هـ الموافق لـ 01 أبريل 2023 بالجزائر.



د. ناصر جاسم الصانع خلال جلسة الافتتاح



أ. وضاح خنفر – د. الصحبي عتيق (المنشط) – د. خيري عمر
–د. سيف الدين عبد الفتاح – د. أحمد رمضان
الجلسة العامة الاولى



د. عبد المجيد نجار

الجلسة العامة الثانية



عبد المجيد مناصرة

الجلسة العامة الثانية



عبد السلام الصفراني - جمال الكيلاني – محمد نجيب البقالي (المنشط) نجيب غانم – د. حسين ابراهيم

الندوة الأولى



محمد الزويتن – لخضر بن خلاف (المنشط) –د. الصحبي عتيق – د. انتصار أبو ناجمة – أحمد صادوق

الندوة الثانية



الشيخ عبد الهادي أوانج – د. حياة المسيمي– د. ماجدة الفلاح (المنشطة) – د. وليد الطبطبائي – د. جزولي جويني

الندوة الثالثة



جانب من الحضور



الأمين العام أمين علوش يعرض التقرير الأدبي و المالي



المصادقة على التقرير الأدبي و المالي



اجتماع مجلس الإدارة بعد المؤتمر



اجتماع الهيئة التنفيذية بعد المؤتمر

فهرس الكتاب

مقدمة	
- تقديم.....	05
- برنامج المؤتمر.....	07
- تقرير ملخص عن أشغال المؤتمر.....	09
الجلسة الافتتاحية	15
- كلمة المنتدى: الرئيس بالنيابة د. ناصر جاسم الصانع.....	17
- كلمة الضيوف: د. عبد اللطيف عربيات	21
- كلمة تركيا: د. ياسين أقطاي مستشار الرئيس التركي.....	26
- كلمة الهيئات الشقيقة.....	29
1/ - الشيخ حميد الأحمر / رابطة برلمانيون لأجل القدس	29
2/ - د. محمد الفقي / ملتقى العدالة والديمقراطية	33
- رسالة الشيخ راشد الغنوشي	36
الجلسة العامة الأولى	37
- النظام الدولي وانعكاساته على الأمة / د. أحمد رمضان.....	39
- واقع المشروع السياسي للأحزاب الإسلامية / د. خيري عمر	43
- حلول المشروع السياسي الإسلامي لواقع الأمة والدول والأحزاب / د. سيف الدين عبد الفتاح.....	57

- الحوار مع الآخر ودور البرلمانيين / وضاح خنفر.....	62
الجلسة العامة الثانية	67
- دور المقاصد في الإصلاح التشريعي/ د. عبد المجيد النجار.....	69
- العمل البرلماني بين التحديات القائمة و الآفاق القادمة / عبد المجيد مناصرة.....	86
الورشات	103
- ورشة: محاربة الفساد / د. ناصر جاسم الصانع.....	105
- ورشة: العلاقات العامة للعمل البرلماني / د. ناصر المانع.....	107
- ورشة: إدارة الصراع السياسي / د. محمد مصطفى الأكرادي.....	109
- ورشة: الرقابة البرلمانية / د. عزب مصطفى.....	111
الندوات	113
- الندوة الأولى: العمل البرلماني في ظروف متقلبة	115
1- مصر / د. حسين إبراهيم.....	115
2- اليمن / د. نجيب سعيد غانم	119
3- ليبيا / عبد السلام الصفراني.....	124
- الندوة الثانية: العمل البرلماني في ظروف تنافسية	128
1- الجزائر / أحمد صادوق.....	128
- الندوة الثالثة: العمل البرلماني في ظل المشاركة في الحكم	140

1- ماليزيا / تجربة الحزب الإسلامي الماليزي.....	140
الاختتام	147
- الكلمة الختامية للرئيس الجديد للمنتدى: عبد المجيد مناصرة.....	149
الملاحق	153
- التقرير الأدبي 2011 – 2018.....	155
- البيان الختامي.....	159
- أعضاء الهيئة التنفيذية.....	162
- أعضاء مجلس الإدارة.....	164